

مفهوم
السياسة
الخارجية
الأمريكية

هنري ١٠- كيسنجر



كتاب الساعة

إعدادة د. حسين شريف



اهداءات ٢٠٠٣

أهرة المرحوم الأستاذ/محمّد سعید الیسوی

الأسکندریة



كتاب الساعة

مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية

هنري. أ. كيسنجر

إعداد: د. حسين حريف
BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية

● السياسة الخارجية

● ضرورة الاختيار

● المشاركة المتعبد



هنرى كيسنجر

نبذة عن هنرى كيسنجر

١ - ينتمى لأسرة يهودية المانية من الطبقة المتوسطة ، وكان والده مدرسا فى المدارس الثانوية وعندما جاء هتلر الى الحكم وسيطرت النازية تعرضت أسرة كيسنجر للاضطهاد ، واضطر والده الى اعتزال العمل وفضل الانزواء بعض الوقت حتى تهدأ الأمور ، غير أن متاعبهم ازدادت فهاجرت الأسرة كلها الى الولايات المتحدة فى عام ١٩٣٨ .

وفى مدينة نيويورك استقرت الأسرة ، وكان هنرى كيسنجر قد أنهى المرحلة المتوسطة من الدراسة والتحق فى نيويورك بمدرسة ثانوية . وفى عام

١٩٤٣ دخل هنرى كيسنجر الجيش الأمريكى حيث
قضى مدة التجنيد وعمل فى تدريس التاريخ الالمانى
فى إحدى مدارس المخابرات العسكرية الأمريكية ،
وكان فيها يقوم بالتدريس لضباط عظام .

فى عام ١٩٤٦ حول الى موظف مدنى تابع للقوات
المسلحة بمرتب ١٠ آلاف دولار سنوياً وحصل على رتبة
كابتن بالاحتياطى .

على أنه فى عام ١٩٤٧ حصل على منحة حكومية
للدراسة فى هارفارد حيث حصل على الليسانس فى
نظم الحكم ثم الدكتوراه فى عام ١٩٥٤ . وكان خلال
دراسته متفوقاً كما كان يشرف وينظم مجموعة
عرفت باسم « ندوة هارفارد للشئون الدولية » وكانت
المخابرات الأمريكية تسهم فى تمويل نشاطها .

بدأ اهتمامه بالدراسات الاستراتيجية بعد عام
١٩٥٤ ، وقام بنشر كتابه

Nuclear weapons and Foreign Policy « السلاح
النووى والسياسة الخارجية » - ودخل فى مجموعة
الخبراء الأكاديميين وثيقى الصلة بالادارة .

وأصبح كيسنجر مستشاراً لمدير مكتب
الاستراتيجية السيكلوجية الذى كان يتبع مجلس
الأمن القومى . وقد استخدمه «نيلسون روكفلر» فى
عام ١٩٥٦ كمدير لمكتب الدراسات الخاصة التابعة
لروكفلر .

٢ - كان كيسنجر مستشاراً لكل من حكومة
ايزنهاور وكيندى وجونسون ، غير أنه لم يتول أى
منصب ادارى فى أى من هذه الادارات . وقد امتدح
الجميع تعيينه من قبل نيكسون كمستشار للأمن
القومى ، ووصف السناتور «جاكوب جافيتش» هذا
التعيين « بأنه يمكن القول بأنه أبرز شئ عمله نيكسون

لأن مجال السياسة الخارجية هو المجال الذى مشترك فيه حكومة نيكسون طابعها الواضح » .

٣ - يلاحظ المراقبون أن كيسنجر لم يقع فريسة للمثالية الشديدة أو « البراجماتيقية » المتناهية وهما الطريقتان اللذان كانت تندفع اليهما السياسة الخارجية الأمريكية فى الماضى .

وكيسنجر يؤمن بمفهوم النظام وأنه لا ينبغي أن يتحقق عن طريق الوعظ والتوجيه كما انه لا يتحقق عن طريق فرض وضع معين على الآخرين بالقوة . ويرى أن الاستقرار والنظام يمكن أن يتحقق عالميا بالتدريج مع وضوح فى الهدف ومرونة فى الوسيلة .

٤ - ويرى كيسنجر كذلك أن على الولايات المتحدة أن تدرك طاقاتها وحدود قوتها . ويعتقد أن أى سياسة تتبع يجب أن تضع فى الاعتبار ليس فقط النتائج المرغوبة ولكن أيضا جميع الآثار الجانبية التى يمكن أن تترتب عليها ، ويرى مثلا أن اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية تم التفاوض بشأنها دون دراسة كافية للآثار الضارة الممكنة أن تترتب عليها مثل معارضة بعض دول غرب أوروبا لما يعتبرونه أنه عملية تمت بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة دون مشاورة أحد ، وكذا مخاوف الهند واليابان واحتمال بحثهما انشاء قوات نووية خاصة بهما .

٥ - ولدى كيسنجر فى عمله مع نيكسون نفوذ قوى فهو يجتمع بنيكسون لمدة ساعة على الأقل يوميا فضلا على حضوره اجتماعات مجلس الأمن القومى . وقد ثارت الشكوك من أن كيسنجر يسعى للاستحواذ على قدر كبير من السلطات التى كانت بصورة تقليدية

فى يد الخارجية ووزارة الدفاع • وقد أعرب السناتور « فولبرايت » عن مخاوفه من أن يتجه مجلس الأمن القومى « نحو معالجة الشئون الشديدة الأهمية والتي كانت تعالجها هيئات حكومية تنقيد بمسئوليتها أمام الكونجرس » .

وقد اضطر نيكسون اذاء ما عبر عنه البعض من مخاوف الى أن يؤكد أكثر من مرة أن وزير الخارجية ووجرز هو مستشاره الأول فى السياسة الخارجية وأن وزارة الخارجية هى المنفذ الأول للسياسة الخارجية •

٦ - على أنه بالرغم من أن مهمة كيسنجر الرسمية هى «إسداء النصح للرئيس باتباع سبيل معين فى موقف معين الا أن عمله يمتد للاستفادة من المعلومات المتوفرة لوزارتي الخارجية والدفاع ورسم ووضع جميع الخطط والحلول البديله حتى يمكن لرئيس الجمهورية أن يصل لقرار وهو يعلم تماما جميع مضاعفاته •

وقد نظم كيسنجر مجلس الأمن القومى فى صورة لجان فرعية تعرض بحوثها على مكتب يرأسه ويعد الصيغ النهائية التى تعرض على مجلس الأمن القومى ، كذلك فانه بعد أن يتخذ مجلس الأمن القومى قرارا فى أى موضوع تقوم لجنة برئاسة وكيل الخارجية « البيوت ريتشارد سون » بمتابعة تنفيذ هذا القرار وكيسنجر عضو فى هذه اللجنة •

ويرى كيسنجر أن ذلك يحقق فعالية دور مجلس الأمن القومى - جهاز لتنسيق التخطيط •

٧ - وبالرغم من أن كيسنجر يؤكد دائما أن عليه أن ينظم تدفق المعلومات للرئيس دون اصطباغها بوجهة نظره الشخصية ، الا أنه أثار مخاوف المسئولين من

الدرجة الثانية فى الخارجية وخشيتهم من أن يظنى
كيسنجر ومساعديه على عملهم حتى اختير وزيراً
للخارجية ؛ مع احتفاظه بمنصبه كمستشار لشئون
الأمن القومى .

٨ - وفى مواجهة أزمة الشرق الأوسط مثلاً فقد
سارع كيسنجر ومساعدوه بأعداد دراسة وتوضيح
سبعة حلول بديلة يمكن اجالها فى ثلاث سبل أساسية .
أما أن تقف أمريكا ولا تعمل شيئاً أو أن تضغط على
الأطراف لحل المشكلة ، أو أن تقوم بإجراءات بسيطة
لتحسين الموقف وقد تم استبعاد الحلين الأول والثالث
فى المجلس . وترتب على هذا القرار أن استجابت
أمريكا للاقتراح الفرنسى بالاجتماع الرباعى .

وبالنسبة لفيتنام فإن كيسنجر ومساعديه بدءوا
بطرح عدة أسئلة مفصلة ويتم اقتراح الحلول على ضوء
من الاجابات والمعلومات التى ترد ردا عليها .

ويلاحظ أن كيسنجر من الخبراء الذين يعتقد بهم
فى شئون الاستراتيجية النووية ، وقد ذكر بعض
المراقبين أنه يميل للموضوعية وعدم التحيز ، كما
ينفون عنه وجود أية ميول صهيونية على نحو « وألت
روستو » و « جولدبرج » ويقال انه يميل للهدوء
ويتجنب العلنية والتصريحات الصحفية وخلافه مراعي
الحذر وتجنباً لما قد تثيره آراؤه من متاعب بالنسبة
لعمله . وقد تحقق له بأسلوبه الهادى الالتفاف الفكرى
حول الرئيس نيكسون .

تقديم

يعد « هنرى كيسنجر » من المفكرين السياسيين الأمريكيين الذين مزجوا النظرية بالتطبيق فيما نادى به من آراء سياسية من خلال مؤلفات ثلاثة لقيت من المهتمين بالشئون الدولية اهتماما كبيرا نظرا لما يشغله من منصب سياسى ، فهو مستشار الرئيس الأمريكى نيكسون بالاضافة الى أنه قد سبق ان تولى مناصب أخرى ذات أهمية فى عهدى جونسون وكيندى .

والمؤلفات الثلاثة التى يدور حولها الحديث هى : السياسة الخارجية الأمريكية (ثلاثة موضوعات) ، ضرورة الاختيار ، المشاركة المتعبة .

ومن خلال هذه المؤلفات يمكن أن تجرى محاولة جادة لفحص حقيقة نظرة الولايات المتحدة الأمريكية الى « العلاقات الدولية » وذلك فى ضوء المفهوم الجديد الذى يدعو اليه « كيسنجر » والقائم على استقطاب متعدد الأوجه للقوى فى عالم تتنازعه دولتان كبرتان .

ويدعو الى المزيد من الاهتمام بهذه المؤلفات ما يلعبه المراقبون السياسيون من تزايد التدخل الأمريكى فى الشئون

العالمية ، حيث ترسخت خلال حربين عالميتين زعامة الولايات المتحدة للغرب - ولا سيما بعد الحرب العالمية الثانية - في مواجهة المخططات السوفيتية في السياسة الدولية ، وحيث برز للعالم النفوذ اليهودي الصهيوني على الرؤساء الأمريكية من ديمقراطيين وجمهوريين ، مما يمكن ان يفسر في كثير من المواقف اساس توافق الحزبين في المشاركة في بعض الازمات التي تعترض مسيرة التطور البشرى نحو التقدم والحرية والاستقلال الوطني .

وفي نطاق ما سلف من زعامة الولايات المتحدة للغرب تلمس ردود الفعل الأوروبية لمواجهة التدخل والضغط الأمريكيان المتزايدان على حكومات غرب أوروبا ، الأمر الذي دعا « كيسنجر » لعرض مبادرات جديدة في الصورة المنشودة لدول حلف الأطلسي ، على أمل أن تحقق هذه المبادرات نوعا من التكتل في شكل من الاتحادات الكونفدرالية ، وأن تحقق حيوية جديدة ، وتكفل جراءة فيما يصدر عن الحلف من تصرفات ، وهنا يدعو « كيسنجر » الى ضرورة تحديد الولايات المتحدة ودول الغرب لنفسها طبيعة ما تسميه بالسلام الذي يتفق ومفاهيمها ويضمن أمنها ، وذلك في ضوء أسلوب جديد مغاير للأساليب السابقة وباتباع مواقف أكثر ديناميكية وحركة .

ولقد قمت باختيار هذه الكتب الثلاثة ، ليس لقيمتها النظرية فحسب ، او لمكانة مؤلفها ، او لديانته اليهودية ، بل اخترتها لما

تحتويه من قيمة تطبيقية عملية لها مدلولات سياسية وعسكرية ذات مغزى هام ، وأثر خطير على الواقع العالمى فى الشئون الدولية والأزمات المعاصرة ، وعلى ذلك يمكن أن تعد مؤلفات « هنرى كيسنجر » بمثابة مفاتيح لاتجاهات معينة أمريكية فى الشئون السياسية والاقتصادية والاستراتيجية ، ومؤشرات لأساليبها فى حماية المصالح الرأسمالية الضخمة فى منطقة الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وكذا مظلة النفوذ الأمريكى فى غرب أوروبا .

وفى الختام أشير الى أن « كيسنجر » عنى فى مؤلفاته بالتركيز على الاستراتيجية النووية وفى سياسة الولايات المتحدة تجاه أوروبا والدول النامية وأشكال الحكم وتقييم الزعامات فى هذه الدول . وقد عالج هذه الموضوعات بأسلوب علمى عميق يمتاز بالرصانة والفكر والوعى ، ناقدا بإيجابية السياسة الأمريكية مقدما الحلول والبدائل التى تحقق لها النهج القويم .

ولاشك أن أفكار ونظريات « كيسنجر » وما تضمنته مؤلفاته ستعكس على السياسة الأمريكية خلال عهد الرئيس الأمريكى « نيكسون » نظرا للمركز الذى يحتله كمستشار أول للأمن القومى ووزيرا للخارجية مما يضيف عليها قدرا من الأهمية ويجعلها جديرة بالتأمل والدراسة .

دكتور حسين شريف

سفير مصر فى البرازيل

الكتاب الأول

السياسة الخارجية الأمريكية
AMERICAN FOREIGN POLICY

مقدمة

يحتوى كتاب (السياسة الخارجية الأمريكية) على ثلاث دراسات أهمها كيسنجر قبل أن يترك جامعة هارفارد ، وقد تناول فيها مشكلات السياسة الخارجية الأمريكية على النحو التالى :

١ - نظام الإدارة الداخلى والسياسة الخارجية ، وقد عرض فى هذا الفصل آراءه عن أصل المشكلات الدولية وما يؤثر فيها نتيجة تطور عالم يتكون من دول تتباين نظمها السياسية والاجتماعية .

٢ - المشكلات الأساسية والجهوية للسياسة الأمريكية الخارجية ، وقد ركز بصورة خاصة على ضرورة وضع مفهوم جديد للنظام الدولى ، يؤسس على الاستقطاب السياسى المتعدد الأطراف ، وذلك على أساس عالم تسيطر عليه القوى العسكرية لدولتين التتين فقط .

٣ - المفاوضات الفيتنامية ، وقد ركز على مباحثات السلام والدروس المستفادة منها وأهمها ضرورة الاتفاق على الأهداف الأساسية ثم التباحث فى التفاصيل بعد ذلك .

أما إدارة العلاقات الخارجية فهي أكثر تعقيدا عندما تكون هناك « اختلافات » حول المفاهيم الأساسية في الداخل ، والصعوبة تتعلق حتى في تفسير طبيعة الخلاف الداخلي ومن هنا ينشأ البرهان السياسي ذو الحدين الذي يتضح من الحجج والبراهين المتعارضة والمتناقضة . وهذا التفسير « لعقدة » المشكلة ومقاييس علاجها تعرض المبدأ الذي يتبناه كل فريق يدعى أنه يمثل « العدل والحق » بل تحدد فترات الضغط والتوتر التي تظهر كفاءة رجال الدولة في اتخاذ القرار وتكوين الخبرات التي تولد المستقبل السياسي لكثير من الرجال . أما إذا كان هناك خسلاف وتناقض في الداخل وفي « مفاهيم » العدل والحق ، فإن قدرة هؤلاء الرجال على الإقناع تكون محدودة ، لأنهم عندئذ لا يتحدثون باللغة نفسها .

إن عدم التجانس في الشئون الداخلية يكفي لتكوين الهوية حيث أنه من الصعب في البداية الاتفاق على المبادئ والأهداف وألوسائل « المعقولة » ، ويزداد هذا « الانفصال » عمقا عندما تطمح أمة أو عدة أمم في فرض أنظمتها على دول العالم الأخرى ، وعندئذ لا يصبح هذا الطموح عقبة في سبيل التفاهم فحسب بل يصبح أحد أسباب الخلاف الأساسية في العلاقات الخارجية .

ويقول المؤلف : أنه من الطبيعي أن تلعب « السياسة الداخلية » للأمم دورها بغض النظر عن الفترة التاريخية التي تمر بها ، وتأييدا لهذه النظرة يذكر أن حكومات الإقطاع في عهود ملوك « الحق الإلهي » لم تكن تستطيع - لحضوعها لنظام معتاد - سن القوانين لتجنيده رعاياها أو رفع حد الضريبة على دخل هؤلاء الرعايا ومن ثم كانت حروبها محدودة ، في حين استطاعت حكومة الثورة الفرنسية التي كانت سياستها تركز أساسا على مذهب وعقيدة أن تجند بصورة حقيقية كل مواردها بالمقياس الداخلي وهو ما يفسر النجاح الباهر للجيوش الفرنسية على أوروبا التي كانت تمرقها الخلافات العدائية بالرغم من امتلاكها لقوى وامكانات أكبر مما كانت تمتلكه فرنسا ، كما أن نظم القرن العشرين الأيديولوجية ، تمكنت من استخدام جزء أكبر من الجهود الوطنية ؛ سمح لها بمقاومة تحالف أقوى منها من ناحية الامكانات .

ان الادارة الداخلية لاحدى الدول لا تؤثر على توزيع مواردها
فحسب بل تؤثر كذلك فى تفسيرها لتصرفات الدول الأخرى ،
وصحيح أنه ينبغي على كل مجتمع أن يتحمل الى حد معين ،
تأثيرات محيط لم يقم باختياره ، ويرى نفسه مضطرا لتطبيق بعض
القواعد الأساسية فى مجال السياسة الدولية . وقد يكون ضغط
هذا المحيط ذا تأثير قوى لدرجة لا يترك له أى اختيار فى التفسير ،
وربما كان ذلك حال بروسيا فى القرن الثامن عشر كما هو حال
اسرائيل اليوم .

أما بالنسبة لغالبية الدول فان مدى ما تنجزه من القرارات
أوسع مجالا وانفتاحا . وتتحدد اختياراتها الى حد كبير طبقا لمفهوم
الهيئة التى تحيط بها . ولقد رفض نابليون عروضاً للسلام أبعد
بكثير من أحلام من سبقوه من أصحاب « الحق الإلهى » لأنه كان
مقتنعا بأن أى اتفاق يؤكد حدود سلطته يعنى سقوطه . وإذا كانت
رغبة روسيا أن تحيط نفسها فى أوروبا الشرقية بحزام من الدول
الصديقة فان ذلك ناتج عن العوامل الجغرافية والتاريخية ، أما أن
تقوم بفرض شكل من الأيديولوجية الخاصة عليها ، فان سبب ذلك
يعود الى المفاهيم التى ينطوى عليها نظامها الخاص .

وأخيرا فان النظام الداخلى لدولة ما ذو تأثير حاسم على تكوين
أهدافها .

ومثال ذلك أنه لم يكن أحد يعرف فى عام ١٩٣٦ ان كان
هتلر وطنى غامض أم مجنون ؟ وكان ثمن ذلك حياة الملايين من
البشر .

ان عنصر الحدس فى السياسة الخارجية ، والحاجة الى مطابقة
الأفعال بعواقب مشكوك فيها ليسا دائماً محل نقد الا فى فترة
ثورية ، حيث يتفكك النظام الجديد ، فى حين يظل شكل النظام
للمستقبل مشكوكا فيه بصورة كبيرة . والحقيقة أن كل شيء يخضع
للتصور ومحاولة ادراك المستقبل ، وهكذا فان أية سياسة فى كامل
تحولها يكون من السهل أن تفتح بابا لتقديرات مختلفة بشأن

المستخدمة في حلها . فاذا ما كانت الظروف ملائمة ، فإن الإدارة العليا تجد نفسها حرة وطليلة في مواجهة غير المتوقع من الأمور بروح خلاقة ومواجهة احتياجات التغيير . وتصبح البيروقراطية عقبة عندما تتجاوز المشكلات الهامة تفسيراتها وتحديداتها لمعاني الشئون الاعتيادية أو عند ما يظهر عدم تكامل وسيلة التصرف المستدركة .

وفي هذه الحالة تمتص البيروقراطية قدرة وفشاط الإدارة العليا في محاولة أخيرة للتوفيق بين الواقع والتنبؤ . وكلما حاولنا التحديد ، نسبينا الهدف الأصلي . ولكي ننجح ؛ يجب أن يصل النظام الى نقطة اتخاذ القرار السليم . والبحث عن الموضوعية يعرضنا لخطر الخطأ بين الغاية والوسيلة ، ونلجأ الى تكثيل القضايا على حساب الاختيار وهو المحك وحجر الزاوية لفن الحكم . ويمكننا أرجاء اتخاذ قرار حتى تنفجر الأزمة أو حتى الى حين اتضاح الرؤية ، وهنا تنقص فرص وامكان الخلق الى أدنى حد أن اليقين يمكن الحصول عليه على حساب الايداع .

ان هذا هو ما يميز تقريبا وبصفة عامة الدول البيروقراطية الحديثة ، مهما كانت أيديولوجيتها .

وفي النظم الرئاسية ذات التقاليد النفعية Pragmatic tradition كالولايات المتحدة مثلا ، نجد أنها تهتم بالحاضر أكثر من اهتمامها بالمستقبل . والتخطيط فيها ليس عادة سوء التنبؤ بما سيكون عليه المستقبل في المحيط العائلي لهذا المجتمع .

أما في المجتمعات التي تركز على أيديولوجية خاصة فإنه يتم تأسيس المذهب ويستبدل الايداع بالشرح والتفسير ؛ وباختصار فإنه من المحتمل أن تدفع البيروقراطية غالبا جدا نتيجة تراكم المعارف والطابع العام لوسائلها في اتخاذ القرارات . وهذا النمط الأخير يمكن أن يصبح من التعقيد بحيث يحتجب الهمم أمام صعوبة الحصول على موافقة الأجهزة الاجتماعية المختصة .

وعلى الرغم من أن جميع الحكام الواعين مستعدون

للاعتراف نظريا بوجود هذه المخاطر فانه من الصعب عليهم الانتقال من دور المعرفة الى دور العمل والتصرف . وهم لا يقدمون للتخطيط الا تأييدا أجوف لا يعنونه . ويشكو المخططون من علتين :

الأولى : تتمثل في أن الأجهزة « المطبقة » لا تأخذ التخطيط مأخذ الجد .

والثانية : لأن الخطط تتحول الى طلاس م ؛ يتقبلونها فقط لأنها عادة ليس لها أى أثر عملي .

ويحاول المخططون اثبات فائدتهم . وهناك فرق بين أن يكلف فرد أو مجموعة من الأفراد بمهمة استكشاف المستقبل ، وبين خلق محيط ملائم لتفهم وإدراك للاتجاهات العميقة للتاريخ والعلوم الاجتماعية والاقتصادية . ان الحاجة لتقديم تقرير تجيء عادة على حساب الفكر المبدع والبحث عن الموضوعية ينتهى بمحاولة استكشاف صورة حديثة للمستقبل من واقع الحاضر . ان معضلة البيروقراطية الحالية هي « اذا كان كل عمل خلاق مبدع معزول ، فان كل تصرف أو عمل معزول ليس ابداعا » . ولا يمكننا حل هذه المسألة باللجوء الى مقاييس صريحة صارمة ، ذلك لأننا لا نستطيع التعبير عما هو « فريد » بطريقة « موضوعية » .

ان التشدد والصلابة التي تميز تصرف المجتمعات النامية تكنولوجيا ترجع في جزء كبير منها الى مشكلة اتخاذ القرار ، ويحدث أن مشكلة هامة تظل مجهولة لمدة طويلة ؛ وعندما يفرض الجهاز المكلف باتخاذ القرار ؛ سياسة ما ، يصبح من الصعب تغييرها . وللخروج من « الأمر الواقع » يجب العودة الى بداية مجموعة التصرفات المفرغة التي أدت الى اتخاذ القرار وهو ما يفسر الى حد ما كيف أن حلاته اقراره بعد تردد وربما بأقلية ضئيلة يصبح عمليا لدى تطبيقه اذ تبدأ جميع الأجهزة الادارية في تنفيذه ؛ كما لو أنه كان من الممكن ازالة الشك بفعالية العمل .

بالاضافة الى ذلك نجد أن سمعة رجال الدولة بل حياتهم

ويلجأ الرئيس - الذى يواجه بصورة مستديمة الأجهزة
الإدارية المعتمدة - الى وسائل ملتوية غير مطروقة عادة وهو يلجأ الى
ذلك مضطرا حتى يفرض سلطته .

ان ما يلقيه الرئيس الأمريكى من حديث عن السياسة الدولية
يستهدف عادة تسوية نزاع نشب فى واشنطن . ولا كانت
الإدارة من جانبها تعرف تماما وسيلة الحكم هذه فانها كثيرا
ما تحاول انهاء النزاع الداخلى ، وذلك بأن تتخذ من تصريح رجل
الدولة الحاكم ميثاقا يحدد عملا معيناً . وهكذا نجد هذا الأخير
يلقى خطبا ذات مظهر غير ضار ؛ وليست لها أهمية إدارية ظاهرة ،
ولكنها ربما استخدمت يوما ما من قبل إحدى الوزارات أو الأجهزة
ل طرح برنامج عمل أو دراسة تحد فيما بعد من حرية الحكومة .

والنتيجة أن رجل الدولة المستول يضطر الى اللجوء لوسائل
بيروقراطية لفرض قراراته . كما يتجلى ذلك فى اختياره للمبعوثين
الخاصين أو الشخصيين الذين لا يتعرضون للمضايقة . وليس
هناك أغرب من هذه النتائج التى تتوصل اليها مجهودات
البيروقراطيات الحديثة . فإن حساباتها ورغباتها وإراداتها
الموضوعية تقودها أحيانا الى ما زق ؛ لا تستطيع الا القرارات
التعسفية اخراجها منها .

وان مثل هذا الأسلوب - حتى فى الأوقات العادية - يحمل
فى طياته مخاطر الركود والجمود . ويزداد خطره فى الفترات
الثورية ، عندما تقوم البيروقراطية بحل المشكلات الأهم والأكثر
الحاذا (بأهون الوسائل) . واذا ما كانت المشكلة التى تعرض
تتلخص بذات الأمر فى تعديل شكل الإطار الكائن ، فإن الروتين
يضيف عقبته أمام كل ما يعترض ادراك وتفهم الحوادث والتصرف
العلمي .

وهذه المشكلة برغم خطورتها داخل كل مجتمع ؛ فانها أكثر
ظهورا فى سير الشؤون الدولية ومجالاتها ، فى حين تقدم الأجهزة
المكلفة باتخاذ القرارات مظاهر متشابهة فى البلاد المتقدمة والمتطورة
فإن المقاييس التى تركز عليها القرارات التى تتخذها تتنوع كثيرا .

وتفقد الدبلوماسية مرونتها كلما استهدف الجهاز الإداري أكثر فأكثر مشكلات حركته الذاتية . ويحد رجال الدولة أنفسهم مضطرين إلى التفاهم مع أجهزتهم البيروقراطية الذاتية ، كما يجدون من المستحيل تجاوز وإعمال مقترحاتهم دون إثارة مشكلات نفسية جادة وخطيرة . وأنه لمن الصعب بلوغ مرحلة اتخاذ القرار وطالما أن الضيق الذي يصاحبه يحد من حرية المساومة في الدبلوماسية التقليدية .

وهذا ما يحدث في نطاق أي ميثاق أو تحالف ، فعندما يكون القرار الذي اتخذ ذا طابع وطني في صورة اتفاق تمت مناقشته ويبحثه بواسطة كيانات شبه مطلقة ، فيصبح من الصعب جدا استخلاص فائدة من المشاورة بين الدول ؛ ويشعر الإنسان بنفور متزايد وتخوف من التعرض لنقد متزايد في المجال الدولي بشأن اتفاق قد تم الوصول إليه بصعوبة على المستوى الوطني .

وما هو نابت وحقيقي في إطار أي ميثاق أو تحالف . أي أنه إذا كان هناك تحالف بين بلاد لها الأهداف المشتركة نفسها فإنها تخفق عندما يتعلق الأمر بعلاقات بين الدول أو كتل من الدول المتخصصة .

والهوة التي تظهر عندما تحدد قوتان بيروقريتان لأنفسهما أهدافا في عزلة متبادلة وعلى أساس مقاييس لا يمكن أن يكون بينها أية معايير مشتركة ؛ تزداد هذه الهوة اتساعا عندما يكون هناك انشقاق أيديولوجي . أن درجة التعصب من جانب الطرفين ليست لها أهمية فاصلة ؛ فالمشكلة تظهر حتى عندما تفقد التعهدات المذهبية حيويتها وقوتها الأولية . أن كل بنيان بيروقراطي يكتسب أهمية ذاتية . وفي المراحل الأولى لأية حركة ثورية نجد أن الأيديولوجية أساسية والظروف الشخصية يمكن أن تكون فاصلا وكان يكفي أن يزاح رجل واحد مثل روبسبير لوضع حد لمهد الرعب في فرنسا ، ولو لم يستقل رجل كلينين القطار الشهير الذي مضى به إلى روسيا مخترقا ألمانيا ؛ فمن المحتمل أن الثورة البلشفية لم تكن لتقوم لها قائمة . ولكن عندما تناسس إحدى الثورات ؛ فإن الهياكل الإدارية التي تنبثق عنها تقسم

كانت تمثل أخطارا ، منها الطيش أو الإفراط في الثقة دون ما ارتكاز على المعرفة ؛ أو اهتمام زائد بالادراك المؤقت والتصرف نتيجة التنبؤ .

وعلى أية حال ؛ فنحن نعيش اليوم في عصر الخبراء أو القادة الذى يحتاج الى ثورة مستمرة للمحافظة على السلطة . والمعروف أن الخبير لا يعمل الا فى محيط يتلام مع الخطط ذات المدى البعيد ونحو أهداف تتعدى أهداف نشاطه الشخصى .

أما العوامل التى تسهم فى تكوين مجموعات الحكم فهى :
الخبرة التى اكتسبوها خلال ارتقائهم السلطة والبنیان والهيكل
للذان يعملان فى محيطيهما ، وقيم مجتمعاتهم الذاتية .
وفيما يلى دراسة للنماذج الثلاثة :

(أ) النموذج النفى - البيروقراطى :

Bureaucratic-pragmatic leadership

(ب) النموذج الأيدلوجى :

Ideological type .

(ج) نموذج الحكم الثوريين المصلحين :

Revolutionary-Charismatic type .

(أ) حكام واقعيون - بيروقراطيون

Bureaucratic-pragmatic leadership

يمثل هذا الاتجاه صفوة المجتمع الأمريكى ، ومع أن هذه النماذج فى الدول الغربية تتشابه ، وهذا النموذج هو نتاج مجتمع خلا من وجود صراع اجتماعى جوهري . على الأقل حتى ظهور مشكلة العنصرية . وهو نموذج يعالج مشكلات السياسة بطريقة واقعية عملية وميكانيكية الى حد ما .

وترتكز الواقعية على اليقين بأن القرائن ستؤدى فى النهاية

الى أحد الحلول ، ومن ثم تتبج الرغبة والميل الى التآني والماطلة حتى يتبين الشكل الذى سوف تتخذه الأحداث . يضاف الى ذلك الاعتقاد بأنه يكفى أن تواجه مشكلة بفاعلية وحماسة كافيتين حتى يمكن الوصول الى غايتها . اذ لا يمكن تصور أن الفترة الزمنية التي يمنحونها لانفسهم من شأنها أن تؤدي الى كآرته لا يمكن معالجتها وعلى أية حال ففي هذه الظروف يضاعفون مجهوداتهم ويقومون بتحليل عناصر الازمة وحالة كل عنصر الى أحد الخبراء أو خبراء متخصصين ، ولا يبالون بالارتباط الموجود بين هذه العناصر المختلفة . ويهتمون بالمسائل الفنية التكتيكية أكثر من اهتمامهم بالمسائل السياسية . وعلى هذا فان الواقعية ، على الأقل في شكلها المقبول بصفة عامة ، تهتم بالأساليب أكثر من اهتمامها بالأحكام ذات القيمة ، أو بالأحرى ، تبحث عن اخضاع أحكامها للأسلوبية المنظمة والقيمة للمعرفة .

ويتبع ذلك آثار عدة ، اذ يخلط المجتمع الأمريكى بين السياسة الخارجية وحل مشكلاته المباشرة . ولا يهتم بمشكلة الا عندما يشتد ضغط الأحداث ، وعندئذ تقوم كل جماعة بيروقراطية من الجماعات الموجودة مدفوعة باظهار مقدراتها الى أقصى حد . وربما كان ذلك مستحسننا فى المشكلات الداخلية أما المشكلات الخارجية فلا ، اذ أن هذه الطريقة تهمل بالمستقبل وما يمثله من احتمالات . ويحدث أن تهمل مشكلة من المشكلات حتى يكلف وزير أو جهاز بدراستها . وعندئذ ، وبصفة عامة عندما تكون الحالة قد توترت فان الوزير يصبح المسئول الوحيد عن هذا المجال . والنتيجة تتأثر بضغط المدافعين عن وجهات النظر المختلفة أو بمدى قوة اقناعهم أكثر مما تتأثر بوجهة نظر الهدف الاجمالى . وهذه الميول نراها بطريقة أو بأخرى فى كل بيروقراطية ولكنها بصفة خاصة أظهر فى الجهاز الحكومى الأمريكى .

ويفسر ما تقدم ما يطرأ من فترات الجمود الواضح والافراط فى المرونة الذى تتميز به الدبلوماسية الأمريكية . فمهما كانت المشكلة (أزمة برلين - حرب فيتنام) فان أمريكا لا توضح موقفها

بين مختلف الأحزاب الشيوعية في العالم وأن مفاهيمها هي التي تعالج التناقضات التي تظهر داخل البيروقراطية أو فيما بين الدول الشيوعية .

وبالرغم من ذلك فإن هذه الأيديولوجية هي المسئولة جزئيا عن التوتر الدولي ، وهي المسئولة بصورة أقل بسبب التاكثك الماركسي بصفة خاصة . (من هذه الناحية ، فإن الشيوعيين مرتين الى أقصى حد) في أن الرؤساء الشيوعيين لا يكفون عن التأكيد بأن الماركسية - اللينينية هي مفتاح التفوق الذي يتميزون به على العالم الخارجي ، وبصفتهم ماركسيين - لينينيين ، فهم مقتنعون بأنهم يدركون تطور التاريخ بشكل أفضل كثيرا من ادراك العالم غير الشيوعي .

ونتيجة تركيز كل علاقة دبلوماسية عادية مع البلاد الشيوعية الماركسية - اللينينية على العوامل (الموضوعية) وفيها البنيان الاجتماعي والتطورات الاقتصادية وصراع الطبقات بالذات بوصفها أكثر العوامل أهمية من المعتقدات الشخصية لرجال الدولة فإن الصعوبات تعترى هذه العلاقة . ويفسر الايمان بتفوق العوامل الموضوعية الطريقة التي يعالج بها السوفييت مشكلة الأمن . فإذا كانت المعتقدات الشخصية « ذاتية » فإن الأمن السوفييتي لا يكفيه حسن نية الآخرين وبخاصة إذا كان هؤلاء الآخرين تابعين لنظم اجتماعية مختلفة . ومن هنا يتبع ذلك الرغبة في البحث عما يمكننا أن نسميه بالأمن المطلق . ولكن الأمن المطلق بالنسبة لطرف واحد يقابله عدم الأمن المطلق للأطراف الأخرى كلها ، ان بلدا معنا لا يمكنه الحصول عليه الا اذا أخضع الآخرين وأفقدتهم المقدرة ، وهكذا يبدو أحد عناصر السياسات الخارجية التي تستهدف تحقيق مصلحة دفاعية أساسية ، تبدو وكأنها ليس هناك ما يميزها عن أشكال العدوان التقليدي .

وهذا يفسر الايمان بتفوق العوامل الموضوعية وأهميتها ، وعدم استقرار فترات الهدوء والتهدئة ، في العلاقات الدولية . فما ان تتاح فرصة للاختيار بين ميزة مادية وحسن نية من جانب

الغرب ، حتى يبادرون لاختيار الأولى • لقد ضحوا بالصداقة التي نشأت خلال الحرب من أجل إقامة حكومات شيوعية في أوروبا الشرقية ، كما أن الروح التي سادت مؤتمر جنيف لم يكتب لها البقاء اثر محاولة اضعاف قواعد الغرب في الشرق الأدنى فضلا على أن محاولات التقرب من جانب حكومة كيندى قد رفضت حتى جاءت أزمة الصواريخ الكوبية لافهام السوفييت بأن تجربة القوة لن تكون في صالحهم •

والحقيقة أن المباحثات بين البلاد الغربية والشيوعية ليست معقدة الى مثل هذا الحد • فالمفاوضون الماركسيون يصعب عليهم الاقتناع بحجج الجانب الغربي الذي لا يقر قوانين التطور التاريخي ومهما قال المفاوض الغربي ؛ فانهم يعتقدون أنهم يفهمونه أكثر مما يفهم هو نفسه • وإذا ما واجهوا بعض التنازلات ، فإن ذلك يتأتى عن طريق « الأمر الواقع » فقط وليس عن طريق أفراد ، أو نتيجة تطورات في المساومة • وكل دبلوماسية تعتبر صعبة عندما يعتقد أحد الأطراف أن العامل الأساسى فى التقابل أو فعوى المساومة ؛ ليس سوى هيكل أعلى من العوامل التي تكون جزءا من موضوع المفاوضات •

وفى النهاية ، مهما انخفضت حدة الحرارة الأيديولوجية ، فإن الصرامة تقتضى الاحتفاظ بموقف عدائى مذهبى تجاه العالم غير الشيوعى ؛ وذلك حتى فى أوج فترات التعايش السلمى ؛ وردا على تحدى الصين ؛ استطاع الحزب الشيوعى السوفييتى أن يصرح بأنه يؤيد بقوة الاتجاه المنادى بتدمير الرأسمالية • وأنه لا يؤمن بالموت الحتمى للرأسمالية فحسب ، بل انه سيفعل كل شئ حتى يتم ذلك فى أسرع وقت عن طريق صراع الطبقات •

ان شكوك وريبة القادة الشيوعيين تجاه العالم الخارجى تقريبا تجربتهم الشخصية فى الوصول الى السلطة • ففى ظل نظام تموزه قواعد التابع القانونية الطبيعية ، يوجهون جزءا كبيرا من نشاطهم فى نزاعات وصراعات داخلية • وهم يصلون الى القمة عن طريق ازالة المنافسين أحيانا بصورة طبيعية أو

الامم الناشئة نجد أن بعض رجال هذه الدول يعتقدون أن النظم الواقعية - البيروقراطية السائدة في الغرب لا تناسبهم ، لأن المستقبل الذي يرغبون في ارساء قواعده يهيمهم أكثر من هذا التدبير الذي يحكم تفكير الواقعيين . والأيدولوجية كذلك لا ترضيهم لأن كل مبدأ لا بد أن يخلق كادرات جامدة تعطي التجارب الشخصية المدين لها معظمهم في الوصول الى السلطة .

ان الحاكم النموذجي الذي يقود الكفاح من أجل استقلال بلاده ، يجد نفسه في وسط المخاطر نتيجة للاخلاص الكامل لتطلعات المستقبل . وهذه الرؤية تتيح له تخطي الصعوبات ورغم شكوك الغرب في ذلك ، فان القلة من الثوريين قد بلغوا درجة النضوج ، ولذلك فهم ينطلقون في مغامرات ثورية .

واذا كان كاسترو أو سوكارنو قد اهتموا براحتهما الشخصية فان مواهب كل منهما كانت ستوفر له حياة هائلة في المجتمع الذي دمراه . ان القيسة لتضحياتهم هي في تطلعات كل منهما للمستقبل ودأبهم في السعي الى السلطة السياسية .

ان الواقع الذي يهم الثوريين هو العالم الذي يريدون خلقه وليس ذلك العالم الذي يناضلون لازالته .

ان الاختلاف في التصورات له أثره الكبير في علم الاقتناع الذي ساد الحوار بين الغرب وحكام الامم الحديثة . ان الغرب يميل الى الاعتقاد بأن التوتر السياسي في هذه البلاد يرجع الى مستواها الاقتصادي المنخفض ؛ وزيادة الانتاج القومي تبدو مفتاح الاستقرار السياسي في عيون رسل وخبراء التطور والتنمية في الغرب . فهم يعتقدون أنه كان يجب على رؤساء هذه الدول أن يكرسوا له الأولوية التامة ويجعلونه محل اهتمامهم الأكبر .

ولكن على الرغم من أن هؤلاء الحكام الثوريين المصلحين لا يهتمون الناحية الاقتصادية الا أنها تمثل بالنسبة لطموحهم مجالا ضيقا للعمل . والحصول عليه يتم فقط بمجهود بطيء ؛ صعب ، وفني للغاية ؛ يتعارض مع البطولية الشريفة لنضالهم

وكفاحهم فى سبيل الاستقلال والنتائج ذات مدى طويل ، ولا يمكنهم بوضوح نسبتها الى أنفسهم ، وإذا كان كاسترو قد استمع الى نصائح خبراء النظريات فى التنمية الاقتصادية ؛ فان أملله الوحيد كان يتمثل فى أن يجعل من كوبا ، على مدى عدة عشرات من السنين بلدا صغيرا متقدما ؛ ولنقل احدى سويسرات جزر « الانتيل » . وهذا الهدف ؛ اذا ما قورن بقيادة الحركة الثورية بأمريكا اللاتينية كان من الطبيعى أن يبدو فى نظره هدفا بسيطا ؛ دون أية فائدة بل أيضا غير واقعى .

يضاف الى ذلك أنه على أثر حدوث تقدم او ازدهار اقتصادى تحدث عادة ردة وعودة لعدم الاستقرار السياسى ، تسقط على الأقل فى مراحلها الاولى كل النظم التقليدية القائمة . وهكذا فان حكام هذه البلاد يجنون أنفسهم مضطرين الى التصرف والحركة بطريقة مسرحية للمحافظة على شرعية سلطانهم . ويبدو أن كثيرين منهم مقتنعون بأن المغامرات الخارجية ؛ وهى بعيدة عن التأثير فى تطور بلادهم الاقتصادى ، هى عامل مناسب . أولا لأن التنافس بين القوى الكبرى يسمح لهم بالاعتقاد بأن العون سيقدم اليهم وسيستمر وسيستفيدون منه مهما كانت تصرفاتهم . وهكذا فانه كلما بدت سياستهم الخارجية أكثر اثارة وتحريضا ؛ فسوف تزداد فرصهم داخليا لضم اهم منافسيهم السياسيين اليهم .

وهذا الميل نحو التهور يعززه أيضا القول بأن عددا من البلاد الحديثة لديها احساس زائد بالشك والارتياب فى ذاتيتها الوطنية ان حدودها غالبا ما تكون مطابقة للتقسيمات الادارية التى أقامها الاستعمار القديم . وأحيانا ينقصها ادراك العلاقة التى ارتكزت عليها القومية الأوروبية فى القرن التاسع عشر ؛ وتطابق من وحدة اللغة والثقافة والتاريخ . وفى حالات كثيرة ؛ فان تجربتها المشتركة الوحيدة ، هى أنها ظلت لمائة عام تقريبا ، تحت نير الاحتلال . ومن هنا ينبع ميلها نحو التسلسل ، وفسر محاولاتها المستمرة الى اللجوء الى مجال السياسة الخارجية لتأكيد وتثبيت الانحياز فى الداخل (الجبهة الداخلية) .

باستمرار هي غالبا أقل العوامل المشتركة . ويطبقها أفراد مرتبطة شهرتهم بالمحافظة على الوضع الراهن . ولا يستطيع أى واحد من هذه النماذج أن يدخل تعديلا جذريا في ضوء سير الأحداث بسبب الآثار العميقة التي ستكون لهذه التعديلات على التنظيم الإداري الحاكمة . أما معظم الحكام الثوريين المصلحين في البلاد الناشئة ، فهم مثل لاعبي « الأكروبات » ، تكفى خطوة واحدة خاطئة لكي يسقطوا ويقضى عليهم .

٤ - البنيان الداخلي والسياسة الخارجية Domestic Structure and Foreign Policy .

التطلع لنظام عالمي في المستقبل

The Prospects for World Order

ما سبق يمكن القول بأن عدة انقسامات معاصرة سببها نظام الحكم الداخلي ، ولكن ألا يوجد ما يعوض ذلك ؟ كانتشار التكنولوجيا ، والموضوعية التي تفرضها بعض التشكيلات السياسية الغربية ؟

الواقع أن كل هذه التطورات لا تؤدي إلى إدراك متشابه أو مشترك للواقع ، ذلك لأن ما يهم ليس هو المؤسسات ولا التكنولوجيا وإنما الوعي الذي تمنحه ، وهذا الوعي يختلف وفقا لتطور المجتمع .

إن تفسير « الأمة » ليس له المدلول نفسه حينما نطبقه على أشكال من الدول المختلفة كإلند وفرنسا ونيجيريا . وكذلك التكنولوجيا يمكن أن يكون لها مفهوم مختلف لدى الشعوب حسب الوسيلة التي حصلت بها عليها والعصر الذي توفرت لديها فيه .

إن أى مجتمع هو جزء من تطورات تتم تحت ضغط تركيبين متعارضين في الظاهر - ومن أهم التطبيقات ، نموذج الحكومة . علما بأن التطور لا يتم في خط مستقيم وإنما عن طريق مجموعة من التحولات المعقدة التي لا يدركها أبطالها الأساسيون . إن دراسة

ماضى مجموعة من الوقائع يجبرنا على الاعتراف بأن الاختيار الاساسى قد تم مصادفة الا فى حالة كونه الخيار الوحيد الممكن .

ان المجتمعات الناشئة تجد نفسها فى حالة تسمح لها باتخاذ اجراءات تغيير جذرى ، وهو ما يظهر فيما بعد أنه غير عملي . وكما تعمقت احدى المجتمعات ، صارت تقاليدها أكثر أصالة ، وقلت فرص اختيارها لنوع الحكم فيها . واذا ما حاولت وحدة اجتماعية ادخال تغييرات جذرية ، فانها تجازف بنظامها وتاريخها والقيم التى امتزجت ببنيانها .

اذن اليس هناك أمل ما فى التعاون والاستقرار ؟ وهل نظامنا الدولى محكوم عليه بالخلاف وعدم الادراك ؟

لا توجد اليوم دولة واحدة لا تؤمن بضرورة تحشاشى الحرب النووية ، فاذا لم يمكن لهذا الاعتبار أن يوقف كل الدول بنفس المقدار ، فانه لن يؤدي الى الاقلال من شعور بعض هذه الدول بمسئوليتها المباشرة بسبب مستواها التكنولوجى .

وكما أوضح البروفسور «جاجواريب» : «ثمة نوع من التشابه فى أشكال الحكم يمكن أن يخلق معايير مشتركة من العقل . ان العلم والتكنولوجيا يتسع مجالهما ، كما أن تحسين المواصلات يمكن أن يؤدي الى ظهور ثقافة مشتركة . وان نمو الانسانية ربما سوف يفوز فى النهاية وينتصر على الخلافات القائمة بين الحكومات المتفاوتة فى درجة التطور » .

ومن السهل أن نبني أملنا فى السلام على أساس حاجتنا اليه . ان أهم المناوئين الكبرى فى الصحف تدور حول الانقسام الجوهري ازاء هذه المحاولة ولا شك أن المسألة الاخطر التى يطرحها النظام الدولى . ان خط الحدود لا يتبع المعاملات السياسية الخاصة التى ليست الا أعراضا خارجية تفصل بين أسلوبين من السلوك العام واتجاهين فلسفيين .

ويمكننا تحديد هذين الأسلوبين ، على أساس أن الاول سياسى ، والثانى ثورى . وذلك من طريقة ادراكهما للنظام . واذا .

تسوية المشكلات بروح خلاقة، وهي مشكلات دفعت القرون السابقة
ثمننا باهظا لحلها تمثل في انتقالات وصراعات عنيفة ورهينة كثيرا
ما أخذت شكل نكبات .

ويجب علينا أن نقيم نظاما دوليا قبل أن تفرضه علينا احدي
الازمات كضرورة .

وليس الأمر مجرد خطط ولكنه مواقف واستعدادات . والواقع
ان المغالاة بالاهتمام بالتخطيط العلمي هو بحد ذاته من أعراض
مصاعبنا . وقبل الاهتمام - حتى فلسفيا - بالنظام الدولي الذي
يجب اقامته يجب التيقن من صحة طرح المسألة .

وهناك دلائل تدعو للتفاؤل ، فالجيل الثاني والثالث من قادة
الدول الحديثة والدول الشيوعية قد بدأ يتحرر من جمود العقيدة
والاندفاع اللذين كنّا من سمات العصر الثوري ، ومن ثم راح يتجه
الى ملامة تصرفاته مع ظروف المجتمعات التي أسهم في خلقها (على
أن هذه ليست حتى الآن الا ظواهر ودلالات ، ومحاولة أولى في طريق
لم تتميز بعد اتجاهاتها وعلى كل فهي احدي ميزات عصر من الهزات
لا يتيح لنا الا فرصة قصيرة للتفكير في مفزاها العميق) والمشكلات
الاكثر إلحاحا هي أن تكون تطلعاتنا من الاتساع الى درجة لا تجعل
الحاضر يحجب عنا صورة المستقبل .

المشاكل الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية

لم يعرف القرن العشرون فترات هدوء ، فمنذ بدايته تابعت الأزمات الدولية العنيفة ، ولئن كانت الاضطرابات المعاصرة أقل عنفا من الحربين العالميتين ، - إلا أن طبيعتها لا تقل ثورية . والواقع أن الأزمات التي تصنع العناوين الضخمة فى صحف اليوم ليست سوى أعراض مشاكل عميقة لهياكل الحكم . والنظام الدولى الذى تسبب فى هدوء القرن التاسع عشر ، انتهى ، وسقط تحت وطأة الحربين العالميتين . وعصر القوى الكبرى الذى حل محله يقترب من نهايته . والأفق الدولى الحالى يغلب بسبب أن كل عناصره فى مرحلة فوران . وهذه المحاولة مكروسة أكثر لمعالجة المشاكل الاحتمالية ومشاكل نظم الحكم وليست لمعالجة مشاكل سياسية خاصة .

١ - مشكلة نظم الحكم :

للمرة الأولى يعرف العالم كله سياسة خارجية ، ففي الماضى كانت كل قارة فى عزلتها. غيبت القرارات الاخرى وعلى مر التاريخ ،

لم تكن مشاكل آسيا تمس أوروبا تقريباً . (واليوم يواجه رجال الحكم مشكلة جديدة) . تتلخص فى اعداد السياسة لأكثر من مائة دولة . وتساهم كل الدول على اختلاف أهميتها فى هذا العمل . وأصبح ما كان يعد من قبيل المشاكل الداخلية فى الماضى ذا آثار عالمية . ويمكن تلخيص الطبيعة الشورية لعصرنا فى ثلاث قضايا عامة :

- (أ) ازدياد عدد المشتركين فى النظام الدولى ، وتغير طبيعتهم .
- (ب) مضاعفتهم الفنية فى شأن النفوذ المتبادل .
- (ج) اتساع نطاق مجال العمل لأهدافهم .

وكما سبق أن أوضحنا فإن كل الدول تسهم - ولو بقدر محدود - فى رسم الشئون السياسية الدولية ، وهذه المساهمة تختلف ، باختلاف الدول واختلاف مفاهيمها السياسية . وعلى ذلك يمكن القول أنه كلما اختلفت طريقة معالجة دولة من الدول - أو مجموعة من الدول - للشئون السياسية الخارجية ، اختلفت الصورة العامة للعلاقات الدولية ، وطبيعياً أن تتعدل الصورة من وقت الى آخر نتيجة انضمام دول جديدة للمجتمع الدولى ، أو نتيجة تطور المفاهيم الدولية أو نتيجة ما يلحق بإحدى الدول التى تمثل إحدى القوى التقليدية من ضعف يطرأ على نفوذها وهيبتها الدولية، والامثلة المؤيدة لهذا عديدة سواء فى القرن التاسع عشر أو العشرين حيث نشأت مراكز للقوى الدولية وثورات مراكز أخرى . وحيث ظهرت دول واندثرت دول أخرى .

ولا يجوز اغفال أهمية التطور التكنولوجى وتأثيره على تخطيط وتنفيذ مخططات الشئون السياسية الدولية ، فقد أصبحت الثورة العلمية عاملاً من أهم العوامل فى مجال ممارسة القوة وتحقيق الاهداف السياسية .

وثمة عامل آخر على قدر من الأهمية ، هو ما يسود العالم من نزاعات أيديولوجية، هذه النزاعات التى تنعكس لدى وضع الصورة

الحقيقية للعلاقات السياسية العولية ، وهنا تجدر الإشارة ان العالم تتنازعه - وسيظل تتنازعه لمدة قد تطول عشرة أعوام قادمة - قطبان هما الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية . وسيعمل كل من القطبين على حماية مصالحه ، ولو دعا ذلك الى خوض أحداث مثل أحداث تشيكوسلوفاكيا ، الا ان الجوهر سيظل هو « زعامة ثنائية » وكل فريق يحاول فرض سيطرته العسكرية والسياسية والاستماتة من أجل تحقيق التفوق على الفريق الآخر ، هذا مع سعي حثيث ومنافسة من كل من الجانبين لمحاولة استقطاب الدول غير المنحازة وقطع الطريق على المنافس من أن يحوز سبقا أو تفوقا عسكريا أو سياسيا .

ولعل هذا الايضاح أن يفسر صورة التوتر التي تسود العلاقات الدولية في الآونة الحاضرة .

وهنا تبدو ملامح ظاهرة جديدة ، فقد فشلت القطبان في الحيلولة دون ظهور أقطاب آخرين ، فقد ظهرت أمم جديدة وجئت نفسها في غير حاجة الى حماية أى من القطبين ، وانما استمدت عنصر الحماية من جوهر التنافس بين القطبين ذاتهما ، ولم يجد القطبان أمامهما من سبيل سوى تقبل ذلك على مضض أملا في أن يتمكن أحد القطبين من اضعاف الدولة الجديدة - لصالحه - مستعينا بالعوامل الداخلية في الدولة ذاتها بعد أن اختفت تقريبا الصورة التقليدية القديمة ألا وهي استخدام القوة .

وهنا تجدر الإشارة الى أن الظاهرة الجديدة المتمثلة في زيادة عدد الدول الجديدة ، واحتمال ظهور أقطاب جدد ، هذه الظاهرة لا تكفل الاستقرار في العلاقات الدولية ، خاصة وإن عددا من هذه الدول الجديدة لا يولى قدرا كافيا من الاهتمام للمسائل الدولية العالمية .

والخلاصة ان النظام الدولي المعاصر يحتاج بصفة خاصة الى الاتفاق على مدلول للنظام وطالما لم يكن هناك تعريف مشترك عن «الشرعية» فلن يجد شيء من القوة المرعبة التي اكتسبها الانسان ،

فلايدبولوجية والمادية ستعمقان عناصر الشقاق. التي تفضل بين الدول . ولم يعد سهلاً اللجوء الى وسائل القرن التاسع عشر كما لم يعد هناك ولن يكون ثمة استقرار للتكنولوجيا ، وتضدد القوى الكبرى ، والحدود المفروضة عن الاحتياجات الداخلية ، والحدود التي تسمح ببعض التعديلات الواجبة وصار من الهام الضروري أن يكون هناك مفهوم وادراك جديد للنظام العالمي اذ بينهما يكون الاستقرار خديعة .

وتعرض هذه المشكلة أساساً للولايات المتحدة فمهما كانت نواياها أو سياستها فهي لا تستطيع الهرب من الواقع ، فالولايات المتحدة تملك أكبر تجمع وطني من القوة المادية وبدون مساهمة فعالة من جانب هذه القوة ، فان أى نظام دولي غير ممكن تصوره ، ولكن صورة هذه المشاركة تغيرت بعد عام ١٩٤٥ ، وخلال مدة عشرين عاماً ، أسست سياستها الخارجية على افتراض أنه كان بإمكانها إعطاء صورة جديدة لنظام دولي واثارة التطور الداخلي للدول الحديثة بقوة التكنولوجيا والتنافس الإداري للحكم ، وهذا الإدراك المباشر العملي تماماً للنظام الدولي ظهر أنه بسيط بساطة مفرطة ، فتعدد أقطاب السياسة يحرم عليها أن تحلم أو تأمل في أن تتمكن من زرع النمط الأمريكى في كل مكان يجب أن تكون مهمتها الأساسية إثارة روح الخلق والإبداع لعالم جماعى التفكير ، وتركيز النظام الدولي على أساس وجود تعدد القوى الحالية حتى ولو احتفظ القطبان الكبيران بقوتهم العسكرية الساحقة .

٢ - حدود ثنائية الأقطاب

طبيعة القوة في العصر الحديث

كانت القوة العسكرية عبر التاريخ تعتبر أقصى درجات اللجوء والتصرف ووجد فيها رجال الدولة نمو أهدافهم . فمنذ خمسة وعشرين عاماً فقط لم يكن من المعقول أن تستطيع أمة

أن تمتلك قوة « زائدة » لتستخدمها بفعالية في مجال السياسة .
وكان الهدف الأدنى هو تأمين وحدة الاراضى وحتى الحرب العالمية
الثانية كانت قوة الدولة تقدر بقدرتها على حماية سكانها ضد
الهجوم .

ولقد ألغى العصر الذرى هذه الفكرة . فازدياد القوة ليس
معناه بالضرورة زيادة في امكانية الدفاع والحماية . وفى هذه
الظروف فان أهم مشكلة هي اخضاع القوة للتناسب بطريقة
معقولة مع الاهداف التى يحتمل أن تكون خلافا أو نزاعا .

وفى أيامنا هذه تقدم القوة العسكرية مظهرا غريبا ؛ فتزايدها
اللا قياسى أفقدها كل اتصال بالسياسة . والدول الذرية التى
تمتلك امكانية تدمير بعضها البعض تواجه صعوبات ضخمة عندما
ترغب فى اللعب فى المجال السياسى ؛ الا اذا كان الامر كوسيلة
للدردع لتأمين بقائها . ويتزايد نفوذ القوى الكبرى على بقية
الدول ، وبرغم هذا التزايد فان هذه الدول تستفيد من مجال
أوسع للعمل ؛ لم يسبق له مثيل ، لتأكيد استقلالها .

وأثار هذا الوضع هامة فيما يتعلق بالمفاهيم التقليدية لتوازن
القوى . ففي الماضى كان الاستقرار يفترض سلفا ودائما وجود
توازن يكفل عدم استطاعة دول أن تفرض ارادتها على دول أخرى

وكانت المقاييس وقتئذ ذات طبيعة أرضية ، فلم تكن دولة
تستطيع أن توفر لنفسها تفوقا ساحقا الا بالفتح ؛ وليس هذا
هو الوضع فى عصرنا . فان الفتح لا يضيف سوى قليل من الفعالية
للقوة العسكرية . ومن الممكن زيادة القدرة بتنميتها بصورة
كبيرة داخليا وفى حدودها . فالصين صارت - بامتلاكها قوة
نووية - من الناحية العسكرية أكثر قوة مما لو قامت باحتلال
كل جنوب شرقى آسيا . واذا كان الاتحاد السوفيتى قد استولى
على كل أوروبا الغربية وظل دون أسلحة ذرية كانت قوته ستكون
أقل بكثير مما يمتلكه حاليا . ويتعبّر آخر فان التغييرات الأساسية
فى مجال توازن القوى تتمثل فيما يحدث داخل الحدود الأرضية
للدول المستقلة . ومما لا شك فيه ، هناك حاجة ملحة الى الاتفاق

على نفسير لا اصطلاح على تسميته في العصر الذرى « القوة »
و « توازى القوى » .

ومل هذا التحليل سوف يكون صعبا اذا ماكانت التكنولوجيا
ثابتة . وبصبح شديد التعقيد عندما تثير التطورات التكنيكية ،
كل خمسة أعوام انقلابات فى الأسلحة وتفوقها . والدول تتواجه
بالفاظ مثل « التفوق » ؛ « التوازن » ؛ « التدمير الأكيد » دون
تفسير واضح لأهميتها فى مجال التطبيق من اناحية العسكرية
وبالذات دون اتفاق على ما تتضمنه سياسيا والهوة التى تفصل
بين الخبراء والحكومات تتسع باستمرار .

وباختصار فان الرعب الذى يحيط بالقوة جعلها مجردة
(معنوية) لا وزن لها وخادعة والافتناع يسيطر منذ الآن على
السياسة العسكرية . ولكنها تركز بصفة خاصة على مقاييس
سيكولوجية بحتة . فهى تبحث عن تغيير اتجاه تفكير الغريم
بتحويله عن هدفه ، وذلك بمحاولة تأكيد مخاطر غير مقبولة
تواجهه . وعلى ذلك فان الخديعة التى تتم بجذبة أكثر فائدة
من التهديد الحقيقى المبني على أساس والذى يبلو للغريم كأنه
خديعة . والمقياس الحقيقى للقوة العسكرية وهو تقدير العدو
المحتمل لها . والمعايير السيكولوجية تنافس فى أهميتها المبادئ
الاستراتيجية . ومن الممكن أن تتساعل هل كان على الولايات
المتحدة حقا اقامة كل هذه الاستعدادات للدفاع ؟ هل هناك فعلا
عدو ينوى مهاجمتها ؟ والحقيقة أن مشكلة الأمن القومى لديها كل
الفرص لتصبح عاملا هاما من عوامل الشقاق .

وعلى مر التاريخ كان اللجوء الى القوة دائما يسبب خلق
سابقة . أما فى القرن العشرين فان استخدام القوة العسكرية
يخلق على العكس ظروفًا تحرم استخدامها اللاحق . ومهما كانت
نتيجة حرب فيتنام ، فمن الواضح أن الأمريكين سوف يظهرون
منذ الآن أقل تسرعا للتورط فى نزاع آخر من هذا النوع .
ففائدتها كسابقة لا وجود لها اذن .

وبالإضافة الى صعوبة تفسير معنى القوة هناك أيضا مشكلة استخدامها دبلوماسيا . ففي الماضي كان مدى الاستعداد لاستخدامها الحقيقي يظهر أهمية وخطورة المشكلة التي ستواجه بها . ولكن اجراءات من هذا القبيل تصبح أكثر خطورة اذا ما كانت الأسلحة في وضع استعداد ، أو مخفاة في باطن الأرض أو أعماق المحيطات .

وحتى عندما يتعلق الامر بأسلحة تقليدية فحسب ؛ ويصبح تحديد المعنى الحقيقي لتهديد ذي طبيعة سياسية أكثر تعقيدا ، فبعد أسر « بويلر » استدعت الولايات المتحدة ١٣ ألف جندي احتياطي وارسلت حاملة طائرات تجاه سواحل كوريا . وهذا الاستدعاء لجنودها الاحتياطيين على أثر تحد من قوة عسكرية من الدرجة الخامسة هل هو إعلان نواياها في التصرف أو كان معاملة لحالة تضمنت كبيرة لقواتها ؟ وارسال حاملة طائرات هل كان يعد نوعا من الانتقام والردع أو كان الأمر ببساطة موقفا تتخذه من جانيها ؟

وحرب فيتنام تصور مأساة هذه المشكلة . فقد أثارت هبوطا في الحوار ليس فقط داخل الجهاز السياسى فى الولايات المتحدة ولكن بين هذا الجهاز وهانوى . فمنذ أكثر من خمسة أعوام لم تستطع الحكومة الأمريكية أن تفسر ما تعنيه ب « النصر » وقدم الرئيس جونسون عرضا محدودا للمباحثات غير المشروطة ، ولكن القوات الأمريكية ظلت منتشرة كما لو كان هذا العرض غير قائم وظهرت هذه الاستراتيجية عمقها لأنها منفصلة تماما عن السياسة الخارجية .

ولقد كان يجب أن يثير الشكوك التي تلت الحاجة الى عودة المباحثات الخاصة بفرض الرقابة على التسلح وبالأخص الصواريخ الاستراتيجية ؛ ومباحثات من هذا النوع يمكن أن تكون هامة للسلام والأمن العالمى ، ولكن اذا أريد لهذه المباحثات أن تكون فعالة فيجب أولا حل المشاكل التي تعقد تفسير الولايات المتحدة لفهوم سياستها العسكرية فان ظلت عاجزة من اعطاء تفسير عملى

لمعنى ال « تفوق » أو ال « استقرار » ؛ فسوف تنقصها فى هذه اللقاءات المعايير التى ستسمح لها بتقييم النجاح .

وهكذا فهما كان اختيارها سواء استثمار سباق التسليح أو الحد منه ، فمن الضرورى إعادة النظر اجمالا فى سياستها الخاصة بالأمن ، خاصة وأن عشر سنوات قد مضت منذ آخر تقييم قامت به :

(أ) تفسير المصلحة الوطنية والأمن القومى للعشر سنوات القادمة .

(ب) طبيعة القوة العسكرية خلال هذه الفترة .

(ج) مطابقة القوة العسكرية للنفوذ السياسى .

(د) الآثار والامكانيات (عسكرية وسياسيا معا) التى يحتمل أن تكون نتيجة لآى تصرف .

(هـ) دراسة استخدام الأسلحة الجديدة المتطورة قبل الصواريخ ذات الرؤس المتعددة والصواريخ ذات الطبيعة الدفاعية .

(و) احتمالات الرقابة على الأسلحة بما فيها الاجراءات الخاصة التى تستهدف تخفيض سباق التسليح .

٣ - تعدد أقطاب السياسة

الطبيعة المتغيرة للتحالف

لا يوجد هناك قطاع سياسى واحد يصور مأساة التوتر الحالى؛ أكثر من مجال التحالفات الموجودة بين تعدد أقطاب السياسة وثنائية القطبين العسكريين ؛ فخلال الخمسة عشر عاما التى تلت الحرب العالمية الثانية ، ساوت الولايات المتحدة بين الأمن والمواثيق ؛ فقد أقامت شبكة عالمية من التعهدات على أساس افتراض اقناع المعتدى ؛

وذلك بتجميع أقصى عدد من القوى ضده . على أن وسيلة الأحلاف لم تسر سيرا طبيعيا تماما باستثناء حلف الـ « فاتو » والحقيقة انه لكي يكون التحالف فعالا فانه يجب أن يشتمل على أربعة شروط :

١ - أن يكون له هدف مشترك ؛ عادة دفاعي ، ضد خطر مشترك .

٢ - درجة كافية من التوافق السياسي لتفسير « حالة الحرب » ،

٣- وسائل فنية للتعاون في مجال عمل مشترك .

٤ - توقيع عقوبة في حالة عدم التعاون بمعنى امكانية رفض تقديم المساعدة لحليف لا يتعاون ، والا اعتقد الجميع أن مساعدتهم واجبة دون التزام مماثل .

وهذه الشروط لم تتوفر في الأحلاف التي أنشأتها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ، فليس هناك اتفاق على تفسير معنى الخطر في منظمة حلف جنوب شرق آسيا أو منظمة حلف آسيا الوسطى ؛ وأمثلة ذلك أن باكستان رغبت في الحصول على أسلحة أمريكية لا بسبب التهديد الاتحاد السوفيتي لها ؛ ولكن لتقوية دفاعاتها ضد الهند . كما أن أعضاء حلف بغداد من الدول العربية كانوا ينظرون الى اسرائيل باعتبارها العدو وليس الى الاتحاد السوفيتي ، والواقع أن هؤلاء الحلفاء لم يتمكنوا من وضع سياسة موحدة بالنسبة للسلام والحرب لغياب المفهوم المشترك لمصالحهم أو حتى إذا كانوا قد استطاعوا ، فإن هذه السياسة كانت ستولد ميتة حيث تنقصهم الوسائل الفنية اللازمة لتطبيقها . كما أن غالبيتهم افتقدت الرغبة في التعاون المتبادل .

ولذلك فإن معاهدة « حلف بغداد » ولدت في حالة احتضار كاداة للعمل المشترك . وحيث شعر هؤلاء الحلفاء أن الولايات المتحدة مضطرة الى مساعدتهم والدفاع عنهم فقد اقتنعوا بأن في امكانهم رفض التعاون معها .

أما حلف شمال الأطلسي فيختلف ، اذ توحدت أمريكا مع بلاد لها تقاليدھا ونظمھا المشابهة لنظمھا . وأمكن مثلا تطبيق وسائل عسكرية مشابهة خصوصا في المجال العسكري . وهكذا ظل حلف شمال الأطلسي خلال الخمسة عشر عاما الأولى من حياته ؛ مؤسسة ديناميكية وخصيية . ومع ذلك فقد واجهته مصاعب ومشاكل تتصل بضرورة تأقلمه مع ظهور نعدد أقطاب السياسة في السنوات الأخيرة .

وعند انشاء حلف الأطلسي عام ١٩٤٩ ، كان الأوروبيون يتخفون من عاملين كبيرين هما : هجوم سوفيتي محتمل وقريب ، واحتمال سحب القوات الأمريكية . وفي نهاية عام ١٩٦٠ ، تبدد شبح الهجوم السوفيتي وحتى التدخل السوفيتي في تشيكوسلوفاكيا لم يثر سوى قلق مؤقت ، من احتمال حدوث عدوان عسكري . والواقع أن انقضاء عشرين عاما على تواجد القوات الأمريكية في أوروبا ومساهمتها الفعالة في خطط الأطلسي هو الذي خفف من تخوف الأوروبيين من احتمال زهد أمريكا في معالجة مشاكلهم .

ولقد تجلى الشعور بالخوف خلال الأعوام الأخيرة ، في المناطق التي سادھا الاضطراب على أن الأمر الذي يدعو الى السخرية أن الأوروبيين كانوا يطالبون في الخمسينات أن تساهم الولايات المتحدة في آسيا والشرق الأوسط لحماية ما كانوا يدعونه بالحرية . فلما انقلبت الآية اليوم وطالبت أمريكا أوروبا بتوحيد جهودھا فان أوروبا أصمت آذانھا ذلك أنهم لا يعتقدون أن هناك خطرا على مصالحهم عندما تتورط أمريكا خارج قارتهم .

وترجع هذه الظاهرة الى ازدياد قوة أوروبا الاقتصادية . فعند نهاية الحرب العالمية الثانية كانت أوروبا تعتمد على الولايات المتحدة اقتصاديا وكذلك بالنسبة لأنها واستقرارھا السياسي وحمايتها عسكريا .

وأوروبا تشعر بحاجتها الى الوحدة لكي تقوم بدور فعال في المستقبل ، الا أن هذه الحاجة لم تتبلور بعد الى حقيقة بسبب

المشاكل الداخلية لكل دولة . فالطريق الى الوحدة الأوروبية
مستبعد ، والمشاكل الداخلية لكل دول أوروبا تثير اهتمام قادتها
أكثر مما تثيرهم وحدة أوروبا لمواجهة أى اعتداء بدفاع مشترك .
وكأنت النتيجة انفعال عام ضد أمريكا .

وتتعمد الأمور كلما ازدادت قوة الاتحاد السوفييتي النووية،
وقد أثر ذلك على حلف شمال الأطلسي بعمق . فكلما ازدادت مخاطر
حرب نووية قل الاعتقاد في إمكانية أن تكون هناك فعالية لاضمانات
المعتمدة من جانب إحدى الدول . وفي الماضي لم تكن دولة لتردد
في المشاركة الإيجابية الكاملة ، ذلك لأنها كانت تقدر أن انضمامها
لعمل مشترك بجانب حليف لها سوف يكلفها أقل مما لو امتنعت .
ولم يعد ذلك هو الحال . ففي تصريحات وزير الدفاع الأخيرة ورد
تقدير لرقم الموتي في حالة حدوث حرب نووية وهذا الرقم يتراوح
بين ٤٠ الى ١٠٠ مليون ؛ وعلى أية حال فإن هذا الرقم لا يمكن
الا أن يزداد احتمالا وسوف يكون من الصعب أن نثبت أن هناك
أخطر وأقسى من التدمير لأكثر من نصف المجتمع الأمريكي في بضعة
أيام . وكلما ارتكز حلف الأطلسي على نوع من الحرب الاستراتيجية
النووية لصدد كل أشكال العدوان ، كلما قل ضمانه احتمالا .

ولقد ساهم الشعور بالتهديد النووي في إضعاف العلاقات
بين الحلفاء .

ولم تستطع الولايات المتحدة أن تتصور مسبقا رد فعل
مباحثاتها مع الاتحاد السوفييتي للحد من استخدام الأسلحة
النوية لدى حلفائها فقد رعوها فيها بادرة أو تقلمة لاتفاق أوسع
حيث تعالج مصالحهم وتتقرر مصائرهم دون مشاركة من جانبهم .
وازدادت عوامل التوتر مع حلفاء أمريكا بسبب موقفها المبتهم تجاه
أحداث تشيكوسلوفاكيا . وعلى الرغم من أن العلاقات داخل حلف
الأطلسي تبدو طبيعية الا أن الحلف يمر بلا شك بآزمة حادة ،
ويعتقد الأوروبيون أنه عندما تتحدث الولايات المتحدة عن وحدة
أوروبا فإنها تريد أن يتحملوا عبئا وليس بهدف الوحدة نفسه .
فمنذ عام ١٩٦٠ لم يعد الأمن هو كل شيء ، فمن أزمة برلين حتى

أزمة تشيكوسلوفاكيا ، فانه كان من نتيجة كل أزمة اللجوء الى تقوية حلف شمال الأطلسي عسكريا فقط . وها هو الاضطراب يزداد بسبب عدم تأييد أمريكا لوحدة أوروبا سياسيا . ولسوف تكون مهمة الولايات المتحدة اعتبارا من ١٩٧٠ إقامة هذه الوحدة .

وليس معقولا أن مصير أوروبا الغربية ؛ هذا القطاع الهام ، أن تتخذ بشأنه القرارات على بعد خمسة آلاف كيلو متر منه ؛ كما أنه ليس من المعقول أو الطبيعي أن تخضع سياسة حلف الأطلسي لمقاييس أمريكية . ويجب أن تكون هذه الوحدة تابعة من مقاييس موحدة ونظم حكم جديدة خلال العشر السنوات المقبلة .

ولا تعطى عملية توزيع المهام الاثارة المنشودة اذ أن هذا التوزيع لا يكون مثمرا لمجرد أنه توزيع عادل بل لا بد أن تكون الأعباء المترتبة عليه لازمة وضرورية . فالدولة تتحمل مسئولياتها عندما يكون هناك شعور بأن ذلك لازم لبقائها هي ذاتها . ويجب أن تستهدف مساهمة الولايات المتحدة وتتركز على مشاكل قطاع الأطلسي وليس العالم كله . ويجب أن يكون هناك وضوح في تحديد تحليل الوضع الدولي بالنسبة لأوروبا على الأقل في النطاق الذي يهمها؛ ويجب أن يدرك الجميع أن الولايات المتحدة لا تستطيع وحدها تحمل كل العبء لكي لا تبدو وكأنها تستهدف خلق كل رغبة أوروبية في تقرير المصير .

ولقد ازدادت تصرفات أمريكا التي قامت بها دون استشارة حلفائها من القلق لدى هؤلاء وضحخت المشاكل التي تواجهها الدول التي أعلنت مساندتها لوجهة النظر الأمريكية (والتقدم الفني الأمريكي ليس سوى عامل من عوامل اعتماد حلفائها الأوروبيين لأن نجاح أى تحالف يجب أن يكون على أساس إبداء الرأى فى الموضوع وهم لا يستطيعون ذلك لأنهم ليسوا على مستواها الفني) . والمشكلة حادة بالنسبة للأمريكيين . اذ عليهم الاهتمام بمشاكل كل المناطق غير الشيوعية وأمنها وحمايتها . ويبدو من كل ما سبق أنه ليس هناك حل بالنسبة لأمريكا وكذلك لأوروبا الا بوحدة أوروبا حيث فيها العلاج . وأساسا فان هذه المشكلة أوروبية

أولا . ولكن يجب أن تكون أمريكا حذرة إذ انها عقدت المشكلة بدلا من حلها وذلك عند ما تبنت مباشرة ضرورة دخول انجلترا في السوق الأوروبية المشتركة .

وخلال العشر سنوات القادمة لن يكون في استطاعتها أن تقوم بتسوية مشاكل الأطلسي بذاتها فقط . ويجب أن تتقبله أولا مع المشاكل الأساسية حتى ولو كان ذلك على حساب الاختلاف على المشاكل الثانوية ؛ ويجب ألا تنخدع بأنها تستطيع فهم مشاكل أوروبا أفضل مما يفهمها أهلها .

وباختصار فإن العلاقات الأمريكية بأوروبا ستتركز على مصالح أكثر مما تركز على التزامات نظرية بحتة . ومنذ الآن يجب أن تكون القيادة العليا لحلف الأطلسي الأوروبي . ويجب أن ندرك أن الاتفاقات العسكرية لا تكفى ، فليس هناك حاكم يمكنه أن يندبر بلده لكافة تنفيذ الالتزام شرعى ولكن هذا الحاكم سوف يتحرك إذا آمن بأن هناك رباطا سياسيا لمصير بلده عند المساهمة مع حلفائه .

وأي تقارب بين حلف الأطلسي وحلف وارسو سوف يكون من نتائجه إثارة خوف أوروبا الغربية من حدوث تحالف أمريكي سوفيتي . وأي تحسين للعلاقات بين بلاد أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية يجب أن يأتي من أوروبا نفسها مع بقاء الولايات المتحدة في موقف التحفظ . ولن يتأتى ذلك إلا بتوحد وجهات النظر الأساسية ، ومباحثات أكثر فعالية مما يحدث حاليا ، ومرونة أكثر في الوسائل المستخدمة ، ومساهمة أكثر ايجابية مما يحدث الآن .

وفي الواقع فإن أحداث تشيكوسلوفاكيا أثبتت وأظهرت أن الاتحاد السوفيتي ليس مستعدا لأن يذهب بعيدا في طمزيق استقلال أوروبا الشرقية ؛ ولكن ربما لن يكون الكرملين مستعدا لاستخدام القوة العسكرية أساسا ضد حلفائه كما حدث خلال فترة تقل عن خمسة عشر عاما ؛ وعلى أي حال فخارج أوروبا ؛ من المحتمل أن يكون هناك اختلاف في الآراء ذلك لأن لأوروبا الآن

أهدافها • واعتراف أمريكا بوحدة واستقلال أوروبا سيجعل دولها تقبل حرية العمل الأمريكي في المناطق التي لا تهتم الأوروبيين لأسباب معقولة •

وليس هناك ما يحول دون تطوير الولايات المتحدة اجتماعيا بصورة معبرة • اذ يجب على كل الدول الحديثة أن تحل مشاكل الحكم ؛ والمشاكل الأخرى الاجتماعية الهامة • ويمكن تحقيق النجاح إذا ما تضافرت جهود بلاد حلف الأطلسي للعمل في هذا المجال على مستوى الحكومات •

ولقد حان الوقت لكي تقوم الدول التي تقع على ساحل الأطلسي ، بمعالجة مشاكل مثل :

١ - ما هي الأدوار المتعلقة بأوروبا والولايات المتحدة في الاتصالات بين الشرق والغرب •

٢ - هل يمكن أن تهتم أوروبا الغربية بالقيام بدورها الأساسي بالنسبة لأوروبا الشرقية بينما تقوم الولايات المتحدة بهذا الدور بالنسبة للاتحاد السوفيتي •

٣ - ما هي أشكال الاستشارات التي تتطلبها مثل هذه التنظيمات •

٤ - في أي قطاع من العالم يمكن القيام بعمل مشترك وأين يمكن اتخاذ مواقف سياسية مختلفة • وكيف يمكن لأمريكا وحلفائها الاتفاق على مثل هذه المواقف المتعارضة ؟

وبهذه الطريقة يمكن البدء في معالجة المشاكل الأساسية للعالم المتعدد الاقطاب ، وكذا الاتفاق على درجة الوحدة المطلوبة والمرجوة ، وما هو المدى الذي يمكن أن يصل اليه الخلاف ؟

ويذكر « كيسنجر » أن الرد على مثل هذه الأسئلة بالحسم داخل مجتمع جماعي أمر مستحيل • أما في صدد العلاقات الأطلسية فإن مهمة الولايات المتحدة الأساسية سوف تكون مطابقة لضرورات التكامل مع ضرورات الاستقلال والوحدة •

٤ - ثنائية الأقطاب وتعددتها .

المشكلة الاحتمالية

ان أخطر مشاكل السياسة الأمريكية في الأعوام المقبلة سوف تكون ذات طبيعة فلسفية اذ سيكون عليها أن تحدد تفسيراً للمدلول النظام في عالم يتجاذبه قطبان من القوى العسكرية ولكنه متعدد الأقطاب سياسياً .

ولن يكون ذلك سهلاً بالنسبة للامريكيين الذين تربوا في تقاليد السياسة الخارجية الأمريكية ذلك ان المجتمع السياسي الأمريكي لم يكن يعرف - حتى قبل ظهور المشكلة العنصرية - شيئاً عن صراع الطبقات . وأصبحت الواقعية والاقتناع والمرونة التي تسود العلاقات الدولية والنفور من التفكير في نظم الحكم والايمان في الحلول الحاسمة هي السمات البارزة فيه . ولكن المأساة التي يتعرض لها عصرنا هي عدم وجود حلول كاملة ومشاكلنا الاخطر تتعلق بالتوازن لا المادي (الطبيعي) ولكن السيكولوجي والمعنوي . والصورة التي سيكون عليها المستقبل هي التي ستحدد في النهاية المعتقدات بشأن القوى الطبيعية .

١ - الامم الحديثة وشرعية السياسة

تعرض هذه المشكلة بصفة خاصة للامم الجديدة ولنسوف يقارن مؤرخو الفسد الاضطراب والحرية الحالية لدى هذه الامم بالانتفاضات (النهضات) الدينية في الماضي . فالقارات التي ظلت نائمة خلال قرون بدأت اليوم تشعر بيقظة سياسية والمناطق التي كانت تشعر في الماضي بأن احتلالها أمر طبيعي تناضل في سبيل استقلالها . ولكن هذه القومية الوطنية غريبة ، فهي ليست كما في أوروبا . ففي افريقيا على سبيل المثال نجد أن الحدود التي رسمها الاستعمار وحدة اللغة أو القبائل تعتبر مشاكل أساسية تواجه السلطة السياسية .

وليس غريباً أنه في الفترة منذ أزمة برلين حتى غزو تشيكوسلوفاكيا نجد أن التهديدات الأساسية للسلام جاءت من مناطق في سبيلها إلى التنمية . وكان الضعف الداخلي هو المشجع للتدخلات الأجنبية ، فحكومات هذه الأمم شعورها قليل بمسئوليتها فيما يختص بالتوازن الدولي . والمنافسة بين القوى النووية تقدم لها فرصاً كثيرة للتعنت .

وبرغم ضعف هذه الدول من الناحية الطبيعية إلا أن ظهورها في حد ذاته يؤثر في التوازن الدولي بلاشك .

ومعظم هذه الدول الجديدة تقاسي من نزعة ثورية منحرفة وكل ثورة يتبعها فوضى عميقة . والرغبة في البناء لا تثير اهتمامها بعد ما يثيره النضال في سبيل الحرية فسوف يضطرون أن عاجلاً أو آجلاً إلى خلق قوة محركتة تشيّد أهدافاً على أنقاض الأحقاد السابقة من القوى الاستعمارية وترى أن أي دولة تنشأ في ظل نظام ثوري اجتماعي تعتبر المعارضة وكأنها خيانة . وهناك كثير من الناس الدينية وأحياناً الاجتماعية تمزق شمل الدول الحديثة وتعد بالنسبة لها مسألة حياة أو موت وعندما تخضع التعهدات السياسية لاتجاهات عنصرية أو دينية أو قبلية يزول كل تحفظ وتأخذ النزعات الداخلية طابع مظهر الحرب الأهلية . وعندما يمارس السلطة التقليدية شخص أو تكون ذات طابع اقطاعي فإن المشكلة تنحصر في إضفاء الصفة الشرعية على النظام السياسي .

ولقد احتاج هذا التطور إلى قرون في أوروبا . وعلى الدول الحديثة أن تنجزه خلال عشرات من السنين ، لذلك كانت الظروف مختلفة في هذه البلدان وهي أقل ملاءمة من الظروف التي سادت تاريخ أوروبا . ففي ظروف خاضعة للضغط الخارجي دون أن يكون لها ميل إلى اللجوء إلى المغامرات الخارجية لتوطيد الكيان الداخلي وإلى عدم توافر نظم الحكم مما يزيد من تعقيد الحالة الدولية .

إن التدخل الأمريكي في جهود هذه الأمم الجديدة لإضفاء الصفة الشرعية يجب أن يعاد النظر فيه بصورة جلية وكان الظن

المساند أن التنظيم السياسي سيتبعه تلقائيا الازدهار الاقتصادي ، وسيطبق شكل وضرة الديمقراطية الدستورية .

ففي جميع البلدان المتقدمة نجد أن الاستقرار السياسي لم يستتبعه التصنيع وانما أوجده وحركه ، وفي الواقع ، مهما كان نوع الحكم سواء أكان شعبيا أم دكتاتوريا ، فالذي تعهد بتصنيع البلاد وجد نفسه مضطرا لذلك أكثر مما كان يدافع التغيير الجذري .

وكذلك فإن الديمقراطية ليست نتيجة طبيعية للمفرصة . ولم يكن التصنيع في أوروبا أقوى من عوامل أخرى ، كالدين وكرامة الإنسان ، والتقاليد العريقة للعدالة والروح المسيحية وظهور البورجوازية وارتقاؤها . ولكنهما كُنا متوازيين ، ولو تخلف أحدهما فإن التطور الغربي كان سيتخذ طريقا آخر مختلفا .

ولهذا السبب لم تستطع الشيوعية أن يكون لها جذور في البلاد الصناعية بالغرب . وإذا كانت قد حققت نجاحا في المجتمعات السائرة في طريق الى التطور (النامية) فإن ذلك لم يكن بطريق الصدفة . فإن التصنيع في مختلف مراحلها الأولى يضاعف من الانقلابات .

وفي عصر لم تعد فيه مبادئ اللامبالاة مقبولة ، فإن الشيوعية قادرة على اكساب الانظمة الانقلابية نوعا من الشرعية والتعالم اللينينية تجذب المزيد من شرعية السلطة . ففي الدول الناشئة نجد أن القادة هم من الثوار القداماء المنادين بالتغييرات الاجتماعية وساعدهم ذلك على التأييد الذي لا قوه خلال نضالهم في سبيل الاستقلال .

ومن سخرية القدر أن الماركسسية ، وهي ممارسة للعقيدة المادية ليست مقبولة الا حيث لا وجود لها في بعض البلاد الجديدة عن طريق المعارضة في الديمقراطيات المتطورة جدا . أن مخالفتها وليست نظرياتها هي التي تغري وتجذب . ولم تستطع فلسفتها أن تلهم الجيل الجديد في البلاد الشيوعية التي تظهر فيها البروقراطية بصورة واضحة .

والولايات المتحدة التي تمارس أيديولوجية نموذجية نفشل دائما في نشر القيم الديمقراطية لأن هذه تخضع في جزء كبير منها لعوامل اقتصادية . انها تستطيع معالجة المشاكل الفنية ولكنها أثبتت عجزها عن المساهمة في خلق جو سياسي ومعنوي . وفلسفتها تهيم ، وسيلة للتغيير ولكن فحوى هذا التغيير فقير .

ومشكلة الشرعية السياسية هي مفتاح الاستقرار في المناطق التي يعيش فيها ثلثا سكان العالم . وإقامة نظم داخلية راسخة وثابتة في الدول الناشئة ، لن يؤدي آليا الى قيام شكل الدولة . ولكن قيام الدولة مستحيل بدون ذلك . ويجب أن تتضمن السياسة الأمريكية إدراكا وتفهما لما نسميه الشرعية السياسية . ففي عصر المواصلات السريعة لا يمكننا أن ندعى بأن مصير ثلثي سكان العالم أمر لا يهمنا الا قليلا ، ولا يهمنا أبدا . وذلك ليس معناه ادخال نظمنا الى هذه البلاد وأكثر من ذلك ليس معناه أن تفرض ذلك عليها . ويجب أن تكف عن أن تصور لهم أن هذه القضية هي الوسيلة لوقف انتشار الشيوعية . ويجب أن يكون هدفنا الوصول الى نقطة يستطيع عالمنا بفضلها أن يبني بدلا من أن يلزم .

وعدم تحديدنا للثورات الكبرى في عصرنا يعني أننا سنترك أنفسنا عرضة لتيارها يجرفنا أن لم يكن فعليا فعلى الأقل نفسيا ، وبالفعل فإن بعض الحركات تصور رؤساء الدول الجديدة التي يسود فيها القمع على أنهم أبطال .

وهذه هي مشكلة أخرى اضافية أمام عالمنا هذا بقطبيه العسكريين وأقطابه السياسية المتعددة . ف بجانب توازن القوى الطبيعية ، يوجد توازن سيكولوجي ، مركّز على أساس القيم والأيديولوجيات .

٢ - مشكلة نوايا السوفييت

من أصعب الأمور على الأمريكيين الاعتراف بالحقيقة التي تؤكد أنا جوهر النزاع الأمريكي السوفيتي لا يزال في العصر الذري تماما بلا فارق عما كان عليه في الماضي ، فلا تزال تصرفات الاتحاد السوفيتي وتصريحاته العلنية تنسم بروح العداء للولايات المتحدة الأمريكية . وذلك رغم ما يفرضه العصر الذري على الجانبين من ضرورة التعاون والحد من الخلافات .

والحقيقة أن العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي - تكتنف الجانب العنصري منها مصاعب جمة - كما وأن خلافا جوهريا يسيطر على العلاقات السياسية ، وأساس هذا الخلاف هو فكرة السلام ذاتها ، هذه الفكرة التي تدور حولها الآراء حول الوضع الطبيعي للإنسان وعلاقته بالتحرك الدائي للقوى الاقتصادية .

وبالنسبة لنوايا السوفيت نجدهم ينقسمون الى فريقين :
«المتشددين» و «اللينينيين» ، ومهما كانت خلافاتهم الفرعية الا أن الولايات المتحدة تضع نصب عينيها الرغبة في مزيد من التفاهم مع الاتحاد السوفيتي .

وينقسم الأمريكيون ازاء موقف السوفييت الى (صقور وحمام) والخلاف بينهم خلاف حول الموقف في الوقت الحاضر ، فالصقور يؤمنون بأن موقف السوفييت لن يتغير الا في المستقبل ؛ وليس في الوقت الحاضر ، بينما الحمام يرون أن السوفييت قد غيروا موقفهم فعلا .

وعلى هذا يرى (الصقور) عقم أي محاولات للتباحث بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، بينما كان (الحمام) يرون في قبل تفجر الموقف في تشيكوسلوفاكيا - أن السوفييت قد خطوا نحو السلام ، وأنهم يعملون على تخفيف حدة الحرب الباردة ولم يعد

امام الجانبين الا بعض الخطوات التى يجب الاقدام عليها قبل التفاوض .

والتباين بين وجهتى نظر الأمريكيتين هو الذى ينعكس على خط سير السياسة الأمريكية وهذا التباين هو الذى ظهر انعكاسه لدى النقاد اليساريين الأمريكيين لدى تقييمهم لكل من « ماونتن تونج » و « كاسترو » و « هوشى منه » من الخصوم مما بلغ بالبعض من هؤلاء النقاد أن يقرر أن بعض الخصوم على صواب، وهم لا يدرون أن فيما يقولون به معاداة للمصالح الأمريكية ذاتها - وعلى عكس هؤلاء النقاد الأمريكيين اليساريين يفكر بعض النقاد الأمريكيين اليمينيين ، اذ يضعون كل من يعادى الولايات المتحدة فى صف الإرهاب ، وقد تجل ذلك لدى تعرضهم لتحليل المواقف ازاء مسألتى برلين وفيتنام ، فقد كان المؤتمر الأساسى لاهتمامهم هو الجلوس الى مائدة المؤتمر ، وكان ذلك يطفى على الاعتبارات الموضوعية أى يطفى على جوهر القضية ذاتها ، ولعل أبرز مثال لذلك ما يجرى من مناقشة نوايا السوفييت الى درجة تضيق فى لجتها أو تنسى الأهداف الأمريكية .

ولا شك أنه من الأوليات التى يجب ادراكها ما تنقسم به الحالة الداخلية فى الاتحاد السوفييتى وما تنقسم به السياسة الخارجية السوفييتية من مجانبة الواقعية - ورغم اتفاق الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى على رفض فكرة الحرب النووية نظرا لمخاطرها الا أن هذه الحقيقة لم تستطع أن تؤدى بحال من الأحوال الى تفاهم وثيق بين البلدين - ورغم أن الجيل الحالى من القادة السوفييت تنقصهم الديناميكية الايديولوجية التى امتاز بها أسلافهم الثوريون، الا أنهم على قدر من المعرفة العسكرية بما لم يسبق له مثيل فى بلادهم - وهنا لا يجوز اغفال ما تنقسم به الأوضاع الداخلية من بيروقراطية وما يتعرض له الحكام من ضغط المستهلكين السوفييت، الا أن هذا لا يمنع من القول بأن الاتحاد السوفييتى يملك اقتصادا حديثا فى حالة ازدهار ونمو .

وإذا كان بعض الحكام السوفييت قد اكتسبوا نظرة واقعية

الا أن هذه النظرة لا تزال معقدة ومتشابكة ، فان الحزب الشيوعي بعد أن سيطر على مقاليد الأمور في البلاد لم يلبث حتى أدرك صعوبة الموقف الذي يحيط به من ناحية تيسير الأداة الحاكمة ، وإدارة اقتصاد البلاد وتوجيهه ، وقد أدى ذلك نتيجة عكسية فان الحزب الشيوعي حتى يجد مبررا لوجوده ولاحتفاظه بالسلطة كان عليه أن يقوم ببعض مغامرات خارجية وأن يظهر في هذه المغامرات كفاية ومقدرة ويقتله ، ولعل ذلك يفسر مواقف الاتحاد السوفييتي إزاء الاضطرابات القائمة الآن في أماكن شتى من العالم .

ورغم أنه ليس من أهداف هذا الكتاب الدخول في تفاصيل المشكلات الداخلية للنظام الشيوعي ، إلا أنه يجدر التساؤل عن الأسباب التي أدت إلى اخفاق كل محاولات التفاهم مع الاتحاد السوفييتي . لقد مر النظام الشيوعي بخمسين عاما تمثل كل عشرة أعوام منها مرحلة متميزة من مراحل تطور الفكرة الشيوعية ، ولقد رحب الغرب بال عشرة أعوام الأخيرة أملا منه أن تكون فاتحة عهد جديد من الوفاق والتفاهم ، ولكن على غير انتظار كانت نهاية هذه المرحلة عودة إلى التشدد . وهكذا لم يمكن إصلاح الأمور نتيجة خلط المفكرين الأمريكيين بين المظهر والجوهر واكتفائهم في كثير من الأوقات بما يطرأ من تغير طفيف في اللهجة السوفييتية وترتيبهم النتائج على ذلك التغير ، بينما استفاد السوفييت من هذا التغير الذي لم يكن سوى وسيلة لتحذير الغرب . وقد ظهرت انعكاسات هذا الوضع على الموقف في الشرق الأوسط وفيما طرأ من أحداث في تشيكوسلوفاكيا .

ولقد ظهر بعض الغربيين بمظهر المتسرع إزاء الأحداث، إذ سارعوا لدى الغزو السوفييتي لتشيكوسلوفاكيا، سارعوا بالتصريح بأن هذا الغزو لن يؤثر على إمكانيات التفاهم ، ولا شك أن هذا الموقف وكذلك موقف هؤلاء الذين كانوا يتطلعون إلى مهتوى أعلى للقاءات ، كل هذا لا يختم قضية السلام . وهكذا يستخدم الاتحاد السوفييتي لكل مباحثات أو مفاوضات أسلوبا له يخفف به من

شكوك الغرب ويحذر إزائه وهو لا يهدف في واقع الأمر حل المشكلات المتجمدة أو إزاله شبح الحرب النووية .

ولدى مناقشة نوايا السوفييت فاننا نلمس من واقع ما يدور من مناقشات مدى الشكوك والغموض اللذين يكتنفان هذه النوايا بحيث لا يمكن الاستناد الى تلك النوايا في الوقت الذي تجدر الإشارة الى أن السلام لا يمكن أن يتحقق نتيجة تسوية كبرى واحدة، بل هو نهاية مسيرة دبلوماسية طويلة لا يجوز الخلط فيها بين السياسة الخارجية والمعالجة النفسية بل يجب وضع المعيار المجردة التي تسمح بتقدير الأسس والدعائم السياسية لنظام عالمي .

وان ما يساور الولايات المتحدة من شكوك ازاء النوايا السوفيتية يعتبر تفسيراً للزهو الذي يتسم به الأمريكيون في أوقات التفاهم ، ويعتبر أيضاً تفسيراً للفرع الذي لا يستند الى مبررات في أوقات الأزمات . وعلى ذلك تعتبر كل لهجة هادئة اشارة الى السلام ، وكل لهجة عنيفة نذيراً بالتوتر ، وذلك يؤدي الى ردود فعل عكسية محورها تصرفات السوفييت الذين كثيراً ما عدلوا من مواقفهم بطريقة مفاجئة تقلق الغرب وتؤدي به الى الارتباك .

ويقول المؤلف انه كتب هذه السطور ابان غمرة الغزو السوفييتي لتشيكوسلوفاكيا وكلما بمد الأمل في احتمال التفاهم مع السوفييت ، ازدادت أهمية هذا التفاهم لدى الولايات المتحدة الأمريكية . وهنا يجدر بنا اذا رغبتا في علم تكرار أخطاء الماضي فيجب التعمق في التفكير في ماهية هذا الماضي وتلك الأخطاء ، ويجب هنا ألا يكون ثمة خلط بين تغيير اللهجة والتغيير الحقيقي الجوهرى ، ويجب تفادى الوقوع في الخديعة نتيجة تفاهم قائم ، وأنه من المستحيل حل مشكلات التدخل في العالم الثالث أو الحد من التسليح إذا لم ندرك بصورة موضوعية حقيقة الألفاظ والعبارات التي تستخدم لدى الحديث عن السلام وعن اقامة نظام عالمي بناء .

٥ - تفسير مفهوم « المصلحة الوطنية الأمريكية » :

ان الهدف الرئيسى لمن يقوم بعملية التحليل السياسى ورسم السياسة الخارجية هو الوصول الى تحليل سليم للمجتمع الدولى ، ثم الاتفاق على المفاهيم التى تشارك الولايات المتحدة فى ضوء ما تضعه من معايير محددة من أجل المساهمة فى اقامة مجتمع دولى مستقر .

ومما لا شك فيه أن ثمة نظم دولية لا يقرها رؤساء الدول الكبرى ، وأن مجرد النوايا الحسنة لدى هؤلاء الرؤساء لا تكفى ، أى أن الإبقاء على هذه النظم فيه إخلال بالتوازن الدولى ، والدليل الواضح على ذلك - بعد استبعاد الاتحاد السوفيتى - هو الصين الشيوعية ، فإنه باستقراء التاريخ يمكن القول بأن الصين عندما كانت قوية كان من أمانها القومية دائما أن تبسط سلطانها على جيرانها ، هذا بغض النظر عن اعتناقها للشيوعية أم سواها من الأيدولوجيات ، الأمر الذى يمكن القول معه بأن الصين تنقصها التجربة للتعامل مع الدول على قدم المساواة ، إذ كانت الصين دائما اما خاضعة لغيرها ومتسلطة على غيرها .

والأمر يقتضى تحديدا معينا لمفهوم (المصالح الوطنية الأساسية) بوصفها المحور الذى تدور حوله السياسة الخارجية ، ويجب أن يتحرى هذا التحديد اعتبارات الواقعية فلا يسير وراء الخيالات من الأفكار التى منها القول بأن (الأمم الأخرى لها مصالح وأن علينا مسئوليات) والتى منها أن (هذه الأمم تبحث عن توازن القوى ونحن نبعد عن التزامات السلام الشرعية وأن لدينا ميل لتقديم جزء من هذه الالتزامات وذلك كضمان للثقة) والتى منها ما دعا إليه دين راسك وزير الخارجية (نحن ليس لدينا نزاعات ومشكلات مع السوفييت وان كل نزاعاتنا هي نزاعات ومشكلات الآخرين) .

ان مثل هذه الأفكار الخيالية تزيد الأمر صعوبة وتضيق المصالح ازاء محاولة تحديد مفاهيم واضحة لدورنا الدولى ،

ولا شك أن هذا الوضع يحول دون أن تربط بلاد العالم الثالث سياستها بالولايات المتحدة وهي آمنة .

ان ادراكا ومفهوما عاقلا ومتوازنا لمصالح الولايات المتحدة في العالم يجب أن يأخذ في حسابه بقدر الامكان الآمال العامة في العالم كله والتي ترنو الى الاستقرار والى التطور السلمى ، وهنا يجب أن نحدد :

١ - ما الذى تمليه علينا مصلحتنا ؟

٢ - ما الذى يجب أن نحققه مما ورد فى البند السابق ؟

وتكتنف الصعوبات محاولة الرد على السؤال الأول بسبب شعاعات نوددها ولا نعنينا مثل (وجوب مقاومة العدوان أينما كان) ومثل (إن الإسلام لا يتجزأ) وقد أدى بنا ذلك الى أننا عارضنا التغييرات فى بعض الدول وعارضنا كذلك الأسلوب الذى سلكته هذه الدول من أجل هذه التغييرات .

وحقيقة الامر انه من الصعب تحديد (المصلحة الحيوية) حتى يمكن الدفاع عنها بعد ذلك ، وقد أدى ذلك الى أن تبدو أهدافنا مشوشة مما ترتب عليه أعباء كثيرة منها مضاعفة التجهيزات والمصارعة فى أحيان كثيرة الى الاعلان عن العزم فى التدخل المحتمل فى الوقت المناسب فى حالة وجود مصلحة أمريكية أو المساس بهذه المصلحة ، ثم التحول عن هذا العزم تدريجيا بدرجة تضعف منه ومن فعاليتها .

ويؤكد ما سبق ما جاء فى مذكرة لوزارة الخارجية الأمريكية عن معانى (التوازن) وذلك فى سنة ١٩٤٩ . لدى التعرض لحلف الأطلسي (وهذه المعاهدة تفرض على الأطراف المعنية الدفاع عن الأهداف والمبادئ التى تنادى بها الأمم المتحدة من حريات و تراث وحضارة ودفاع عن نظم الأعضاء ومؤسساتهم الحرة القائمة على مبادئ الديمقراطية ،والحرية الفردية وعلى أسس من القانون . وتقرض عليهم المعاهدة اتخاذ كل ما يلزم من أجل الدفاع عن السلام

والأمن . وهذه المعاهدة ليست موجهة ضد أحد ، وهي ليست موجهة إلا ضد العدوان ، وهي لا تستهدف التأثير في توازن يغير من ميزان القوى بل لتقوية مبدأ التوازن) .

ولاشك أن مثالية المبادئ السالفة كان جديرا بهما أن تقرن بالوسيلة التي تكفل لها التطبيق العملي أي أن تعيد الحكومة الأمريكية النظر في سياستها وأن تقيم ارتباطا بين تعهداتها ومصالحها أو بين التزاماتها وأهدافها ، وذلك أسوة ببريطانيا - قديما - التي كانت لا تتردد في الاعلان عن مفهومها الواضح للمصلحة البريطانية والتي كانت تتركز في منع أي سيطرة على القارة الأوروبية ، حتى ولو قامت بهذه السيطرة دولة صديقة ، والتي كانت تتردد في اعلان مفهومها عن (السيادة على البحار) .

ومن المعروف أنه من الصعب تحديد هذه الأهداف وبالتالي تحديد أسلوب معالجة العلاقات الخارجية الأمريكية .

ولقد ازدادت الحالة تعقيدا في نهاية الستينات ، إذ لم تكن الولايات المتحدة في وضع يساعدها على انجاز برامج عالمية ناجحة ، كما لم يكن في مقدورها فرض الحل الذي تختاره . فإنه بينما كان في قدرة الولايات المتحدة في الفترة من ١٩٥٤ الى ١٩٦٠ أن تقدم الحلول ، أصبح دورها بعد ذلك مجرد المساهمة في انجاز مبادرات تقدم بها الآخرون ، رغم قوة الولايات المتحدة المادية وأصبح في غير قدرة الولايات المتحدة الاستمرار في نظم دفاع مشترك فاضطرت لبذل الجهد من أجل تشجيع وتعزيز المسؤوليات المحلية .

ولا شك أن هذا الخط الجديد يتطلب عبقرية ونوعا من الصبر يختلف تمام الاختلاف عن الخط القديم ويعتمد على فهم واقع الاتجاهات التاريخية وعلى حسن تقدير التحولات الجديدة وحسن وضع الأولويات المختلفة كل في موضعها الصحيح .

وان الولايات المتحدة لتتبع دائما أن على عاتقها مهمة تعتبر من تراثها التاريخي ، وهذه المهمة هي ايجاد الاستقرار ، وذلك الاستقرار الذي يستحيل تحقيقه دون توازن بين شتى القوى وعلى

ضوء التطورات السياسية والاجتماعية المعاصرة مما يقتضى أن تكون تصرفات الولايات المتحدة أكثر اتزاناً وألا تكون تصرفاتها نابعة من الحماس وحده .

ولا شك أن مثل هذا المخطط يقتضى إدارة ذات أفكار جديدة ومفاهيم واسعة ، لا تخضع للضغوط الخاصة أو للضغوط التى تملئها مواقف دولية معينة .

ولا يجوز اغفال ما يدور الآن من ثورة فكرية أساسها مثالية الشباب الأمريكى ، هذا العامل الذى يمثل خطورة لها تأثيرها على شتى المواقف ، ومن هذا القبيل مثالية عصر كيندى التى ظهرت فى الخمسينات . ومن هذا القبيل أيضاً نظرة الشباب الى فكرة الخدمة العسكرية وعلاقتها باستراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية ، وكذلك نظرات الشباب الى فكرة السلام والحرية ، ومضمون كسل ذلك يمكن أن يطلق عليه نظرية (الأخلاق الجديدة) .

وعلى هذا يمكن القول أن الجيل الجديد قد بدأ يصل الى مرحلة الرشد منذ عام ١٩٦٠ حين رأى الإدارة الأمريكية تتخذ من فيتنام أسلوباً للوصول فى السياسة الدولية ، وذلك بغض النظر عما يقال له من أن فيتنام والتدخل الأمريكى فيها هو مساندة ناجحة لنظم حكم جيدة .

ولعل ما سبق أن يفسر ظاهرة تذبذب الولايات المتحدة بين النخيل من قوتها وبين ذلك الخليط من الآمال المغالى فيها والتى توحى بها هذه القوة ، الأمر الذى يسفر فى تحليله النهائى عن تقليل من أهمية امتلاك ناحية أخرى ، ولقد أدى ذلك فى كثير من الأحيان الى ربط الحكام بصراخ الجماهير ، وقد أسفر ذلك الارتباط فى أحيان كثيرة عن تصرفات غير منتظمة ومناورات مسرحية .

ولكن يجدر هنا أن نؤكد أن الواقع الذى يهم سواء رؤساء الولايات المتحدة أو رؤساء الدول الجديدة ، هذا الواقع هو الذى يريدونه هم والذى يعملون على إقامته وهذا يقتضى حزماً وحسماً ،

ولكن اذا اكتفت الولايات المتحدة على ادارة شئونها فسوف يقل تأثيرها وتأثيرها بالتطور البشرى ويضعف بالتالى الأمل فى اقامة نظام مستقر .

وعلى ذلك فالواجب هو نوع من الانبثاق الخلاق لصالح البلاد الأخرى ولصالح الولايات المتحدة ، وبالذات لصالح الأبخيالى المقبلة وذلك لا يتأتى الا بالقضاء على عوامل عدم الرضا والانحرافات والقضاء على الفراغ الروحى .

والحل الأساسى لا يمكن الوصول اليه فقط بالاهتمام بمجالات السياسة الخارجية ، ان الانجازات الأكثر تقدما هى التى تستطيع أن تساند موقفنا فى اطار الأهداف العالمية ، ولابد من التعاون مع الأمم الأخرى على أساس من المشاركة والمساهمة بالجهد المشترك على أساس من الأهداف الدائية المشتركة .

ومهما كانت الظروف مناسبة الا أن الحكومة ستواجه بغير شك أزمات ، أسوة بما تتعرض له سائر دول العالم ، ومن المتوقع أن تكون آثار حرب فيتنام ستكون مصدر نفور عميق نحو أى تعهد للولايات المتحدة فيما وراء البحار .

الا أنه فى نفس الوقت من حق الحكومة الجديدة أن تطالب الشعب الأمريكى أن يكون على قدر من الرافة والإدراك والفهم للمشكلات الحقيقية الدولية.والتي لا يمكن للولايات المتحدة المساهمة فى حلها من أجل بناء عالم مستقر الا اذا تكونت عن مشاكله الدراضات الكافية .

المفاوضات الفيتنامية

لقد تميزت مفاوضات السلام ببافيس بمزيج من التفاؤل والاضطراب ومن الأمل وخيبة الرجاء ، ولقد أثار وقت القصف بارقة من الأمل الكبير ، وإن كان من العسير - وقتئذ - تصور أن تنتهى هذه الحرب التى طال مداها مرة واحدة وبحركة مسرحية .

وبفرضي توفر الثقة المتبادلة - وهو فرض نادر فى هذه الأيام - إلا أن تمعد الأمور والعلاقات الدولية ، انعكس على هذه المفاوضات خاصة بأن عامل طول هذه الحرب جعل من الصعب تحديد المعايير الكفيلة بتقدير وتوقع أى تقدم فى هذه المباحثات .

١ - الموقف فى جنوب فيتنام قبل المفاوضات :

ترجع بداية التفكير فى المفاوضات الى ذلك التصريح الذى أدلى به الجنرال « ويستمودلاند » أمام الكونجرس فى نوفمبر عام

١٩٦٧ من انه قد تم كسب حرب فيتنام عسكريا ، وانه في امكان الولايات المتحدة سحب قواتها تدريجيا في اواخر عام ١٩٦٨ الامر الذي ادى بالرئيس جونسون الى التفكير بدوره في برنامج المسالة ، لولا ان هجوم التيت The Tet offensive فاجأ اقتراضات الاستراتيجية الامريكية .

وقد ادى ذلك الهجوم الى معاودة التفكير فيما كانت الولايات المتحدة ماضية في شأنه من تطبيق النظم الامريكية الاستراتيجية والسياسية التى تهدف اقامة نظم معينة في دول معينة .

ولقد كانت الاستراتيجية الامريكية هى استراتيجية المذهب الكلاسيكى التى ترى ان الانتصار هو محصلة امتزاج بين احتلال الاراضى وكذا استنزاف للعدو ، الا ان الواقع ان ثمة عاملين جعلوا المهمة شاقة امام هذه الاستراتيجية ، اولهما طبيعة حرب العصابات وثانيهما التضارب في تقدير قيمة الخسائر .

ان حرب العصابات تخالف الاحتلال العسكرى التقليدى ، اذ لا تستهدف حرب العصابات السيطرة على اراضى ، انما السيطرة على شعوب ، اى ان حرب العصابات لها جذور عميقة في علم النفس ، فهى تعتمد على الشعور بالامان تارة وعلى الرعب والثار والانتقام تارة اخرى ، لذلك فحرب العصابات نادرا ما تتمسك بالارض بقدر تمسكها باستخدام الارهاب والتهديد والخوف للحيلولة دون اى نية في التعاون مع السلطات القائمة .

وموقع فيتنام يجعل هذه المشكلة أكثر حدة ، اذ ان تسعين في المائة من الفيتناميين يعيشون في السهل الساحلى وفي دلتا نهر الميكونج بينما نجد المرتفعات الوسطى تكاد تكون غير مأهولة بالسكان ، والملاحظ ان أكثر من تسعين في المائة من القوات الامريكية كانت في القطاعات غير المأهولة بالسكان من اجل ان تكون العمليات العسكرية بعيدة عن متناول رجال العصابات ، هذه الحجة التى يرد عليها الفيتناميون الشماليون بقولهم ان الولايات المتحدة لم تكن تستطيع غير ذلك . اذ لم تكن تستطيع احتلال الارض وحماية الامالى في وقت واحد .

وكان الوضع في فيتنام متميزا بذاته ، فقد كان الاطراف المتنازعون موجودين في كل مكان ، فقد كانت سايجون تسيطر على مساحة كبيرة من البلاد أثناء النهار وعندما يكون عدد جنودها كافيا ، أما في الليل فقد كانت السيطرة « للفييت كونج » .

ويمكن القول ان الولايات المتحدة قد حاربت في ضوء مفهوم عسكري بينما قاتل الفيتناميون الشماليون في ضوء مفهوم سياسي ، فقد كانت الولايات المتحدة تعمل على استنزاف عدوها استنزافا ماديا بينما لم يفكر الفيتناميون الشماليون الا في طريقة لاضعاف الولايات المتحدة نفسيا ومعنويا ، وكان رجال العصابات في حكم من حقق النصر مادام لم يهزم ، أما الجيش الأمريكي فكان مصيره الفشل ما دام لم يحقق النصر . ولم تستطع استراتيجية الاستنزاف المادي الأمريكي ان تقضى على رجال العصابات . بل زيادة على ذلك تصاعد عدد القتلى الأمريكيين الذين يحاربون بعيدا عن بلادهم ، بينما لم يكن عدد القتلى يهم الفيتناميين الذين يحاربون فوق ارض بلادهم .

وعلى ذلك يمكن القول ان العمليات العسكرية للولايات المتحدة الامريكية لم تحقق اهدافها السياسية ، هذه الاهداف التي لم تجرز سوى نجاح شديد البطء ، ولما لمس الرئيس الأمريكي جونسون هذه الحقائق لم يتردد ان يعلن استبعاد الولايات المتحدة للتفاوض بدون شروط في اى لحظة واى مكان وهذا معناه ان الولايات المتحدة تترك لعدوها اختيار ساعة المفاوضات وواقع الامر ان الساعة لم تكن مهية لمثل هذا التصريح اذ لم تكن قوات الولايات المتحدة مهيمنة على البلاد ، فلم يكن لها على هذا الأساس قاعدة صالحة للمساومة .

وكان على الولايات المتحدة تعزيز السيطرة لسايجون ، لذا أعلنت (برنامج السلام والمصالحة) على أساس من تأمين السكان واقامة رابطة سياسية بين سايجون والغرب وكذا تقديم المساعدات في مجالات التقدم الاقتصادي الذي يخفف من حدة الاقطاع في فيتنام الجنوبية لولا ان أى تقدم اقتصادى فى فيتنام الجنوبية يصطدم فعلا بالاقطاعيين وذوى السلطة التقليدية .

وفي غمرة هذا التقدم في الموقف فوجيء الجميع بهجوم «تيت» TET الذي اعتبر هزيمة لسايجون وللولايات المتحدة ، ولأول مرة أدركت واشنطن حقيقة الموقف فوضعت حدا لعدد القوات المتمركزة في فيتنام واضطرت لتعديل استراتيجيتها لكي تركز مجهودها على حماية المناطق الأهلة بالسكان وأصبح البحث عن حل سياسي أمرا حتميا الى أن حسم الرئيس الأمريكي جونسون الموقف في ٣١ مارس ٦٩ وفتح الباب للمباحثات الحالية .

٢ - الملاحظات التي أحاطت بالمفاوضات :

بدأت المفاوضات الرسمية في مايو ١٩٦٨ ، رغم الاتصالات غير المباشرة والتي سبقت بدء المفاوضات والتي اتخلت مظهر البيانات والتضريحات التي أعلنتها حكومة فيتنام الديمقراطية وكذا جبهة التحرير الوطنية الفيتنامية ، وحكومة سايجون من جانب آخر وكذلك الولايات المتحدة ، فقد كان لفيتنام الديمقراطية خمس نقاط للتسوية وكان لجبهة التحرير الوطنية الفيتنامية أربع نقاط ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى كان لحكومة سايجون سبع نقاط بينما كان للولايات المتحدة أربع عشرة نقطة .

وبمراجعة روح اتفاقيات « جنيف » بشأن الهند الصينية يمكن أن نجدها تهدف الى إيجاد تسوية تؤدي الى إعادة توحيد فيتنام بعد مفاوضات مباشرة بين الفيتناميين أنفسهم وطبئعي أن تسحب كافة القواعد الاجنبية من فيتنام اذا توافر فيها السلام ، هذا وكانت الولايات المتحدة الامريكية قد قبلت ثلاث نقاط من الأربع التي اقترحتها هانوى ، وهي :

١ - سحب القوات الامريكية .

٢ - اشتراط اتفاقيات « جنيف » بشأن حياض فيتنام الشمالية والجنوبية .

٣ - إعادة توحيد البلاد طبقا للرغبة التي يبديها الشعب .

هذا بينما زفقت الولايات المتحدة تلك النقطة التي كانت تقرر أن يكون برنامج جبهة التحرير الفيتنامية أساسا للتنظيم في فيتنام الجنوبية .

يضاف الى هذه الاتصالات الغير مباشرة ، اتصالات أخرى سرية لم يكتب لها النجاح نتيجة لعدم تنسيق الموقف داخل الحكومة الأمريكية ذاتها ، ونتيجة لعدم وجود النوايا الحقيقية الكافية لحل مشكلات عدة ضخمة كان يجب إيجاد الحلول من أجلها - ومن هذه المشكلات مشكلة فيتنام - يضاف الى كل ذلك النظرة المتبادلة لدى كل فريق للطرف الآخر ، فقد كانت هانوى ترى في الولايات المتحدة الرياء وعدم الاخلاص ، بينما ترى واشنطنون في فيتنام الديمقراطية العناد والتصلب ، هذا في الوقت الذي كانت حرية الحركة لدى الولايات المتحدة الأمريكية مقيدة نظرا للحالة النفسية لدى حكومة فيتنام الجنوبية التي ترى أن شعب فيتنام الجنوبية هو الذي سيقدر في النهاية مصير النزاع ، وهنا تجدر الإشارة الى أن شعب فيتنام عاش طويلا ولفترة تبلغ نصف تاريخه تقريبا تحت وطأة السيطرة الأجنبية ، لذلك كانت السمة الغالبة عليهم في أى مباحثات هي الحرص الزائد والشكوك الكثيرة ، ولم يكن من اليسر تفادي كثير من المآزق والحرص .

وعلى ذلك يمكن وصف المناقشات التي دارت في الأسابيع الأولى من إبريل ١٩٦٨ بأنه لم يكن ثمة إشارة بالنجاح ، ولكن كان النجاح الوحيد هو تهوين فكرة المباحثات على حكومة سايجون، ولا شك أن حكومة « هانوى » واجهت نفس المشكلة على جبهة التحرير الوطنية الفيتنامية .

وانعكس ذلك على قرار وقف القصف المتبادل ، فبعد هذا القرار بأربع وعشرين ساعة تبادل كل من « هانوى » و « سايجون » التصريحات العدائية اللاذعة ، ولم يكن الهدف من هذه التصريحات التأثير على المباحثات بقدر ما كان الغرض منها التأثير على أنصار كل فريق في الجنوب .

وكان على الولايات المتحدة ان تتحمل جزءا من المسؤولية نتيجة عدم تقديرها التقدير الكافى عبق وأهمية قلق وانزعاج حليفتها ازاء مستقبل غير واضح ، ولم تكن ايضا قادرة على تحليل الأهمية السياسية والجغرافية لفيتنام ، وكل الذى كان يهمها هو إرسال خمسمائة ألف جندي أمريكى الى المنطقة مما ضاعف المشكلة .

والآن فان المشكلة هي انعدام الثقة في وعود الولايات المتحدة الأمريكية ، ولا شك أن كثيرين ممن يوجهون اللوم لها سيسمعون بالألم اذا راوا مجهوداتها تنهاى في فيتنام بصفة كلية وهؤلاء هم الذين يتعلق مصيرهم وأمنهم وأهدافهم الوطنية بعودة الولايات المتحدة - وهذا الفريق يمثل جزءا كبيرا من العالم ، سواء في الشرق الأوسط أو أوروبا أو أمريكا اللاتينية أو اليابان ، فان الاستقرار يرتكز على الثقة التى تلهمها وعود الولايات المتحدة ، ولا شك أن سحب الولايات المتحدة لقواتها من جانب واحد ، أو اى تسوية مثيلة يمكن أن تؤدي الى تدهور الموقف الدولى .

وتواجه «هانوى» وضعا مثيلا في تعقيده ، فهى لا تستطيع مواصلة الحرب دون معونة مادية خارجية ، وهى تعتمد على الضغوط الدولية التى تتم لحسابها ، وما تمارسه من نشاطات في مجالات الرأى العام الدولى ، كل ذلك يقيد من حرية «هانوى» في المساومة من أجل اى تسوية ، لذلك فان هانوى تتحرك بحرص ودقة بين كل من موسكو وبكين وجبهة التحرير الوطنية .

وكذلك الاتحاد السوفييتى الذى قدم المساعدات الضخمة رائدة الجرس والحذر إذ أن أى انتصار كامل «لـهانوى» يعنى تقوية نفوذ بكين على الأحزاب الشيوعية في العالم إذ يؤدي الانتصار على الولايات المتحدة الى نجاح للفكرة الصينية في ادعاء أن عداء الولايات المتحدة مهما عظم خطره إلا أنه ذو فائدة في نهاية الأمر : هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان هزيمة «هانوى» معناها عدم قدرة الاتحاد السوفييتى على حماية بلد شيوعى

شقيق ضد الولايات المتحدة - ومن شأن هذه الهزيمة أيضا اذا وقعت اضعاف النفوذ السوفييتي ولصالح الصين في جنوب شرق آسيا ، مما يمنح الصين الحجة في صراعها ضد موسكو .

وقد كانت احداث تشيكوسلوفاكيا عاملا ذا تأثير على الموقف في فيتنام ، ولا يفوت في هذا المجال تناول شكوك الايديولوجية الشيوعية ازاء الولايات المتحدة وكذا الاشارة الى المزايا التي اصبحت بها « هانوى » خلال مفاوضاتها السابقة مع الولايات المتحدة اذ يعتبر مؤتمر جنيف (١٩٥٤ - ١٩٦٢) بشأن لاوس قد حرما من بعض الميزات التي اكتسبتها ساحة القتال .

ولعل ما سبق ان يفسر سبب تحفظ فيتنام الديمقراطية ، بعكس الولايات المتحدة التي تعنى ما تحويه تصريحاتها ، بينما تستغل « هانوى » كل قدرتها ومهارتها لعدم التورط مسبقا في اى تصريح أو تصرف حرصا على عدم اثارة أو اغضاب جبهة التحرير .

وعموما فان « هانوى » اعطت الى واشنطنون - من خلال هذه المباحثات - التصور بان « هانوى » غير سليمة التنازاي في مباحثاتها أو ما يصدر عنها .

٣ - الارتباط والمخاطرة في المعلوماتية الفيتنامية :

مشكلة وقف القصف .

اشتراط الرئيس الامريكى جونسون عندما أعلن وقف القصف الجوى على فيتنام أن يعقب ذلك محادثات ، وكان يهدف من ذلك الا تستفيد فيتنام الشمالية من توقف الغارات أو الحد منها ، ولقد ردت « هانوى » ردا بسيطا وحاسما تعلن فيه ضمانها بان المباحثات ستكون مفيدة ، ولكن هذه المباحثات لن تكون مثمرة - في نظر هانوى - الا اذا صدقت نوايا الولايات

المتحدة ، واكدت « هانوى » فى ردها أنها ترى عليم ربط وقف القصف بالبدء فى المباحثات أو بغيره من الشروط .

وإواقع أن الولايات المتحدة كانت ترى صعوبة فى إعادة القصف - فيما بعد - بعد توقفه ، بينما كان الراى العام الأمريكى يتطلع الى أى مباحثات مقابل أى تنازلات أملا فى أن يرى ثمار هذه المباحثات . ومن ناحية أخرى فقد كانت « هانوى » حريصة على إيقاف القصف دون شروط مسبقة ، وكانت تريد أن تعطى لانصارها فى الجنوب الانطباع بأن وقف الغارات غير المشروط هو رمز للانتصار القريب .

وظل الجانبان يدرسان الصيغة غير المشروطة مع مراعاة طبيعة الارتباط الدولى وظلا يبحثان عن مقبل أو عقب خرق ومخالفة هذا الارتباط ، وأخيراً أمكن الوصول الى الحل وذلك هو الخطاب الذى أعلن فيه « جونسون » وقف الغارات وأوضح فيه أن « هانوى » تدرك كل الإدراك معنى وقف الغارات ..

وكررت واشنطن دائما فى خلال المباحثات التركيز على أن « سايجون » ستشارك فى المفاوضات الإيجابية التى ستعقب وقف إطلاق النار ، وواقع الأمر أنه لم يكن فى صالح الولايات المتحدة ولا فى صالح « سايجون » نفسها هذا الاشتراك ، إذ أنه من المنطقى أن يؤدي ذلك الى مناقشة وضع جبهة التحرير ، وهى مشاكل كان الأفضل تركها الى مرحلة متأخرة فيما بعد من المباحثات ، خاصة وأن « هانوى » ترفض الاعتراف « بسايجون » كما أن سايجون تأملت لأن ادخالها فى المباحثات أثار موضوع الاعتراف بجبهة التحرير ، وكشف عن خلافات بين الولايات المتحدة وسايجون ، وطبيعى أن من أهداف هانوى كشف وإثارة الخلافات بين واشنطن وسايجون ، مما يؤدي إلى القول بأن الولايات المتحدة طرقت المسائل على أساس ارتجالى متفق مع الواقعية الى حد بعيد ، بينما كان الواجب يقتضى قبل أن تقطع شروطا بعيدا فى هذه المفاوضات أن تتفهم جيدا الأهداف وتدرس السبل لتحقيق هذه الأهداف .

٤ - وقف إطلاق النار وحكومة الائتلاف :

ولقد اثارت المفاوضات عددا من المشاكل امام الولايات المتحدة ، فقد ترددت في اى السبل تسلك ، هل تتقدم خطوة خطوة وتناقش كل نقطة بتعمق ، أو تبدأ بمحاولة الوصول الى اتفاق اجمالى لبعض الأهداف السياسية .

ولا يجوز اغفال خطورة الفارق بين كل واحد من الاسلوبين السابقين اذ لو اتبع الأسلوب الأول لتشابكت وتعمقت المشاكل بطريقة تباعد بين تسوية المشكلة وتؤدي الى فقدان الثقة المتبادلة مما يضيع فى النهاية تحقيق الأهداف النهائية ، والأسلوب الثانى يؤدي الى عدم وضوح الأهداف النهائية ويدفع كل طرف للمبالغة فى كل ما يتقدم به من اقتراحات .

وكان الجانبان يعتقدان ان وقف الغارات سيؤدي بالتبعية الى وقف إطلاق النار ، واحاطت بالأذهان تلك الصورة القائمة في كوريا حيث توجد جبهتان ، يسيطر كل طرف على جبهة ، مما جعل الأمور سهلة وتقليدية ، اذ سيوقع الجانبان القرار وبذلك سيوازي خط وقف إطلاق النار خط الجبهة ، الا ان الوضع في فيتنام مختلف تمام الاختلاف ، فالسيطرة على الأرض ليست مستديمة ولا ثابتة ، ولا شك ان اعلان وقف إطلاق النار سوف يزيد المشكلة تعقيدا اذ سيؤدي الى محاولة كل طرف المسارعة الى بسط سيطرته على مزيد من الأرض وسيؤدي ذلك الى وضع شبيه مستحيل فيما يخص انسحاب قوات فيتنام الشمالية ، يضاف الى ذلك كله صعوبة تطبيق قرار وقف إطلاق النار والزام رجال العصابات باحترامه . ومخوّر الصعوبة هو الفارق بين حرب نظامية وحرب عصابات .

وعلى ذلك فقد كان الوصول الى قرار (ضمنى) بوقف إطلاق النار أكثر سهولة من وقف إطلاق النار الذي يتم التوصل اليه عن طريق المفاوضات .

وفى هذا الوضع شبيه بما حدث فى « لاوس » اى هو مؤد الى حرب اهلية ، حيث نجد كل طرف من حكومة الائتلاف يملك قواته العسكرية الخاصة ، ويدبر كذلك الاراضى التى يسيطر عليها .

وكان من الصعب على « واشنطن » ان تقر ما اذا كان من حقها ان تشارك فى حل المشكلة بهذه الصورة التى مظهرها تحالف بين حكومة « سايجون » وجبهة التحرير او ما يمكن ان يطلق عليه (الائتلاف) ، والواقع ان ذلك كان يؤدى بالضرورة الى تدمير النظام السياسى القائم فى فيتنام الجنوبية ، ويمهد للشيوخيين للاستيلاء على الحكم فى (سايجون) .

ولقد وجد فى مرحلة من المراحل فريق يرى هذا الحل بوصفه هو الذى ينقذ ماء وجه الولايات المتحدة بوصف ان الانتصار الشيوعى امر لا مفر منه ، ولكن واقع الامر انه من غير المقبول ان تقل الولايات المتحدة اشتراك الوزراء الشيوعيين ذوى الجراة فى الحكم فى سايجون ومن غير المقبول ان تقر الولايات المتحدة اختلال التوازن السياسى فى فيتنام الجنوبية .

وخلصة الموقف ان دعم فرص التالف كان من شأنه هدم تام لاريجة فيه للتطور السياسى لفيتنام الجنوبية ، خاصة وان الفيتناميين الجنوبيين لا يؤمنون بفعالية اى حكومة ائتلافية ولا يستبعد ان يتحولوا من معسكر الى آخر .

وهكذا لا يعنى وجوب اعتراض الولايات المتحدة على تكوين حكومة ائتلافية ولكن الهدف هو التركيز وايضاح حقيقة الصورة وهى ان كل تفاوض بشأن الحكومة الائتلافية سوف يؤدى فى النهاية الى احتمال وقوع الولايات المتحدة فى مأزق ولا يستبعد فى الوقت نفسه ان يؤدى الى انهيار حكومة « سايجون » .

٥ - أين نحن مسوقون ، من حيث وقفنا ؟

رغم ما سبق من تناقضات فلا ريب أنه عندما تسود الشكوك العميقة وتتشابك المصالح فالتركيز يجب أن يدور حول أسلوب توقيع اتفاق على الأهداف الأساسية ثم العودة بعد ذلك للاتفاق على التفاصيل . لذا يجدر بنا استعراض نقاط الضعف والقوة لدى كل من المعسكرين .

ان قوة « هانوى » تكمن فى أن المعركة تدور فوق أراضيها وبين شعبها ، بينما تقاتل الولايات المتحدة خارج بلادها ، كما وأن « هانوى » تحتفظ بسميزات سياسية فى فيتنام الجنوبية ، وهى اقدر على تفهم الأوضاع الاجتماعية وعلى توجيه المعارك الحربية لتحقيق أهدافها السياسية ، وهى فى الوقت نفسه تعتمد على ضغط الرأى العام العالمى وعلى الضغط الذى يمارسه فريق من الشعب الأمريكى ، وفى هذه النقطة من المعتقد أن عدم شعبية وبغض هذه الحرب كقيل على أن يجبر الولايات المتحدة فى النهاية على مفادرة فيتنام .

وضعف « هانوى » يتمثل فى أنها غير قادرة على ايجاد العلاج لمشاكلها إلا لدرجة معينة محدودة نتيجة قلة مواردها المالية ، اذ ان « هانوى » غير قادرة على الاستمرار فى الحرب بدون مساعدة خارجية ، هذه المساعدة التى تشكل فى الوقت نفسه تهديدا الى حد ما لسيادة « هانوى » ، هذه السيادة و (الاستقلالية) التى دافعت عنها « هانوى » - حتى الآن - باستبسال ، هذا بالإضافة الى أنه حتى لو تحقق النصر فان « هانوى » فى الوقت نفسه ستكون فى حاجة الى إعادة بناء من جديد تستغرق عشرات الأموام .

يضاف الى ذلك أيضا ان الأحداث الدولية الجارية ليست ذات طبيعة ثابتة الحساسية والأهمية ، فبعد ان كانت مشكلة فيتنام هى ذات الأهمية الأولى بالنسبة للأوساط البولية فى وقت

من الأوقات ، انصرف اهتمام العالم بعد ذلك للمسألة التشيكية في وقت آخر ، وانعكس ذلك على « هانوى » التى أبدت الاتحاد السوفييتى ، بغض النظر عن علاقاتها ببيكين ، وبغض النظر عن أى حرب محتملة بين السوفييت والصين حيث قد يتخلى الطرفان عن « هانوى » ، التى أدركت وقتئذ أن الظروف ليست فى صالحها .

وبالعكس فإن قوة الولايات المتحدة أن تجعل « هانوى » غير قادرة على إجلاء القوات الأمريكية من فيتنام الجنوبية ، أى أنه قد أمكن المباحدة بين « هانوى » وبين أحرار أى نصر عسكى وازعاج الولايات المتحدة على مفادرة المنطقة ، وهذا هو ما دفع « هانوى » الى التفاوض الذى قد يؤدى الى هذا الجلاء ، وهنا يجب أن نقرر أن الولايات المتحدة للأسف لم تستطع إقامة بناء سياسى يقاوم الزحف الشيوعى لفيتنام الشمالية عندما تعود قواتها الى الولايات المتحدة .

ومن خلال الهيكل الذى تقدمه المباحثات يمكن أن نلمس وضعاً مختلفاً تمام الاختلاف عن الوضع فى كوريا ، فلا يوجد فى فيتنام جبهات متصلة يمكن أن تختفى وراءها مناطق عمق فى فيتنام ، والمفاوضات لا تقرر كذلك تسوية لوضع حربى قائم ، وإنما هى تقيم واقعاً سياسياً جديداً . وعلى ذلك يمكن القول أن الوضع السياسى غير مستقر فى فيتنام سواء بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أم بالنسبة « لهانوى » ، لذلك فالتوقع ألا يجازف أى من الطرفين باطالة المباحثات أسوة بما حدث فى كوريا . والسبيل هو تحديد الأهداف تحديداً واضحاً مع توضيح ارتباط الولايات المتحدة بطريقة نافذة للخلاف ، وأن يعرف المتباحثون من الجانبين أن الولايات المتحدة لن تقبل هزيمة عسكرية أو تغييراً ينشأ عنه تدخل قوة خارجية خارجية الى فيتنام الجنوبية هذا مع تأكيد الولايات المتحدة إخلاصها فى نواياها أنه إذا ما وضع الفيتناميون الشماليون حداً لتدخلهم العسكرى وضغطهم السياسى ، فإن الولايات المتحدة لن يهمها أن تؤيد أى حكومة فى « سايجون » أو تدعمها .

ومعنى هذا يجب أن يتم سحب تدريجي للقوات الأمريكية وكذا لقوات « هاتوي » ، ويجب تشجيع الطرفين اللذين يواجه بعضهما بعضا في فيتنام الجنوبية للوصول الى عقد اتفاق سياسى تتبع خطوطه العرضية من صميم مصالح الطرفين الخالصة وقد يحسن أن يتم مثل هذا الاتفاق رسميا على الصعيد الوطنى او محليا على النطاق الإقليمى حيث تكثر نقاط المواجهة ، وأن يقدم اطراف النزاع البراهين على مراعاة قواعد ضمنية للتعايش في مناطق معينة مثل « دلتا الميكونج » .

وفى هذا الإطار لا يلزم الدخول فى تفاصيل الانسحاب التدريجى والمتبادل للقوات الحربية وان كان من الممكن وضع بعض الأسس التى يمكن أن يقوم عليها ، ومن أهمها :

١ - أن يتم الانسحاب على فترة طويلة نسبيا تكفل قيام نظام سياسى فيتنامى خالص ينمو وينجح فى فيتنام الجنوبية ، وبحيث لا يؤدى ذلك الى أن يكون هذا الانسحاب ستارا يخفى وراءه سيطرة الشيوعيين على السلطة .

٢ - أن يتمهد الطرفان بعدم الالتجاء للعنف خلال فترة الانسحاب سعيا لتحقيق بعض أهدافها .

٣ - أن يترك - بقدر الامكان - للفيتناميين الجنوبيين أمر تحديد واختيار النظام السياسى الذى يلائمهم خلال المدة التى يتفق عليها للانسحاب .

ومن التحليل السابق يتضح انه يجب على الولايات المتحدة خلال المرحلة القادمة أن تركز جهودها على الانسحاب المشترك للقوات الاجنبية وأن تتفادى اطالة المباحثات والمناقشة حول الوضع الداخلى لفيتنام الجنوبية ، وأنه يجب أن يترك الفيتناميون الجنوبيون أن يتحملوا العبء والمسئولية الأساسية للمفاوضات المباشرة اذ أنه لو تدخلت الولايات المتحدة حتى العمق فى الشؤون الداخلية لهذا البلد فسوف يؤدى بها ذلك الى صعوبات كثيرة .

والهم هو أن الأسلوب الذي ينتهج عليه معول كبير وهو ذو حيوية أساسية ، وهو الذي يمكن أن يؤدي إلى النجاح والسرعة في تحقيق هذا النجاح .

ولاشك أن ربط وقف الغارات باشتراك «سايجون» في المناقشات أمر غير سليم فقد أثار مسائل كان الأولى تفاديها وتأجيلها إلى وقت لاحق ، فلم يكن من السهل تفادي مناقشة الوضع الداخلي السياسي لفيتنام الجنوبية مما يؤثر في علاقات واشنطن وسايجون .

ورغم إثارة هذا الموضوع في هذه الفترة التي يعد فيها هذا الكتاب ، ورغم أنه لم يصدر في شأنه قرار حاسم ، فالمرء لا يستطيع الجزم بما ستكون عليه الصيغة النهائية لاشتراك «سايجون» ، والصورة المحتملة إذا قدر أن تشارك «سايجون» أن تتفرع عن المؤتمر الرباعي لجنتان جانبيتان غير رسميتين جلساتهما سرية ، لجنة من «هانوى» وواشنطن ، ولجنة فرعية أخرى من «سايجون» وجبهة التحرير ، والمعتقد أن لجنة «هانوى» وواشنطن ستقوم بمناقشة موضوع سحب قوات الجانبين وما يتفرع عنه مثل ضمان حياد «لاوس» و «كمبوديا» كما أن المعتقد أن تتناول لجنة «سايجون» وجبهة التحرير مسألة النظام الداخلي للحكم في فيتنام الجنوبية ، وأما المؤتمر الرباعي فمهمته أن يقوم بدور المؤتمر الدولي الذي يضع الضمانات ويكفل تنفيذ واحترام الاتفاقات المعقودة والتي أمكن التوصل إليها عن طريق اللجان الفرعية .

ورغم أحقية «سايجون» في رفض الاعتراف ، بالوضع الداخلي لجبهة التحرير إلا أنه بلا شك إذا ما أدركت «سايجون» مدى ما يعود عليها إذا قبلت جبهة التحرير ، فسيتيح ذلك «لسايجون» أكبر قدر ممكن من امكانية الاشراف والامام بالمسائل التي تمس مصالحها ومستقبلها ، خاصة وأن في قبول «سايجون» لذلك ما يساعد بين احتمال قيام أى تفاوض مباشر بين الولايات المتحدة وجبهة التحرير ، وسيأخذ الوضع صورة

(حكومة حرة ذات سيادة وهى فيتنام الجنوبية تتباحث مع مجموعة من مواطنيها وهى جبهة التحرير التى تمثل قطاعا هاما من شعبها دون أن تعطى لهذا القطاع صفة أو تعترف له بأى وضع شرعى) ولعل أقرب شسبه لذلك ما يجرى عندما تتباحث بعض الحكومات مع بعض النقابات .

وواقع الامر أن «هانوى» لا تستطيع الا قبول هذا الاسلوب فللمجال للاختيار ، فهى لا تستطيع اجبار الولايات المتحدة على سحب قواتها ، بينما هى فى الوقت نفسه حريصة على الا يكون للولايات المتحدة صوت دائم يسمع فى كل أمر يتعلق بشئون فيتنام الجنوبية ، لذلك «فهانوى» بلاشك حريصة هى الاخرى على عدم تطويل المناقشات لاقتناعها بأن اجتماعات باريس لن تتمخض عن قرارات افضل من نتائج مؤتمرات جنيف عام ١٩٥٤ بشأن فيتنام وهام ١٩٦٢ بشأن «لاوس» .

وطبيعى أنه لا يمكن فى الوقت نفسه الزام «هانوى» باهمال شأن جبهة التحرير أو التخل عنها بحيث تصبح تحت رحمة «سايجون» لذلك فيمكن فى حالة عدم توصل الأطراف المعنية الى اتفاق بشأن تكوين حكومة ائتلافية ، يمكن الوصول الى قرار بتشكيل لجنة مشتركة للإشراف على توحيد البلاد بواسطة اجراء انتخابات حرة ، وهنا تجدر الإشارة الى أن تواجدا دوليا سيكون أمرا ضروريا ولازما لضمان حسن النية من جانب الطرفين بالاضافة الى الإشراف الدولى الذى يملك الوسائل ذات الفعالية للرقابة .

ان وسيلة التفاوض وتحديد الاهداف ليسا كافيين لنجاح أى مؤتمر ، ولاشك أن هانوى اذا رغبت فى نصر كامل فالحرب لاشك أيضا مستمرة ، وفى هذه الحالة فلا اختيار أمام الولايات المتحدة سوى اتخاذ خطة من شأنها التقليل من خسائرها أولا ثم التركيز على حماية الأهالى وتدمير الميزة السياسية التى يتمتع بها الشيوعيون ، مع استمرار تقوية الجيش الفيتنامى ، وهنا يمكن أن يتحقق الانسحاب التدريجى للقوات الأمريكية ، وهذا يترتب على عاتق «سايجون» أن توسع من قواعدها لكى تصبح أكثر قوة مما

هى عليه الآن وأن تصبح أكثر قدرة على مواجهة الشيوعيين سياسياً .

والخلاصة أنه مهما كانت مبررات تدخل الولايات المتحدة فى فيتنام ، ومهما كان الحكم على تصرفاتها ، إلا أنه من اللازم لسلام العالم أن توضع نهاية محترمة ومشرفة لهذه الحرب ، وأن تعطى الحكومة الامريكىة الفرصة للعمل من أجل السلام على أن تضمن للشعب الفيتنامى تحقيق مايقا تل من أجله بشجاعة ، وأن يقرر مصيره بالطريقة التى يختارها .

الكتاب الثاني

ضرورة الاختيار

THE NECESSITY FOR CHOICE

حول ضرورة الاختيار

١ - يعتبر كيسنجر الستينات بمثابة نقطة تحول في علاقات الولايات المتحدة الخارجية ، ذلك أن فترة القوة التي لا تقهر لأمريكا فيما بعد الحرب العالمية الثانية ، واحتكارها ثم تفوقها الواضح في التسليح النووي ، ثم خروجها على سياسة العزلة في مشروعات ناجحة مثل مشروع مارشال وحلف الاطلنطي ودخولها الحرب الكورية ، قد انقضت بتعاظم قوة الشيوعية بسرعة جعلت هذه الفترة تمثل بحق «عصر الثورة» ، ونشأت مشاكل للولايات المتحدة فيما يتعلق بالتسليح بالصواريخ في مواجهة الاتحاد السوفييتي ، والتوسع الشيوعي في الدول المتخلفة ، ومصر الديموقراطية في الدول حديثة الاستقلال ، وجدوى حلف الاطلنطي وسباق التسليح .

وكان السبب في تدهور مركز أمريكا في العالم هو أنها لم تعد «القوة التي لا تقهر» ، وأصبحت مشكلة «البقاء» Survival و«الامن» من المسائل المقلقة بالنسبة لها .

وقد كان بعض هذا التدهور حتميا ، غير ان ماصاحبه من انعدام الأمن وتدهور هيبة أمريكا وقدرتها على اجتذاب الشعوب لتبنى قيمها كان أكثر مما قدر أو توقعه البعض .

— يلقى كيسنجر باللوم على السياسة الخارجية الأمريكية في زيادة تدهور الموقف ويصفها بأنها غير ملائمة لظروف التغيير الثوري في عصرنا الحديث (الستينات) بمعنى أنها التزمت خطوطا حزبية جامدة وافتقرت الى المعايير التي تقرر على أساسها الحلول البديلة وتختار المناسب منها وذلك قبل الحدث وليس بعده .

— وفي مجال الأمن القومي تفتقر أمريكا الى نظرية استراتيجية وسياسة عسكرية متسقة ومواقفها تتحدد تحت ضغط الظروف وكحل وسط بين آراء الفئات المتعارضة ، وبدون احساس موحد بالهدف ، حتى ان حلف الاطلنطي الذي يمثل محور سياسة أمريكا الخارجية — في رأى كيسنجر — لم تتم موافقته مع العلاقات السياسية والاستراتيجية المتغيرة ، كما لم يتم تحديد دور القوات العسكرية في اوروبا ، ومستقبل المانيا وطبيعة العلاقات بين دول الاطلنطي الى حد كبير ، وهذا بدوره سبب ارتباك داخل الحلف .

— وفي مجال الدبلوماسية فانه بدلا من بحث ودراسة الاهداف التي تتجه نحوها الدبلوماسية الأمريكية شغلت نفسها بجدل عقيم حول ما اذا كان من الأفضل أن تلتزم جانب التشدد أم التساهل أو أن تجنب نحو الجمود أم المرونة . وقد كان الجمود والتردد في مجابهة الشيوعيين دبلوماسية من شأنه أن يضعف من جانب العالم الحر ويظهر الشيوعيين كدعاة للسلام ، وكذلك فقد كان من شأن المرونة أن أضعفت من هيبة الولايات المتحدة وأدت الى معاملة الشيوعيين لدبلوماسية الغرب باحتقار شديد .

ويرى كيسنجر أنه لم يتم حتى الآن ايجاد سبيل وسط بين الجمود والمرونة .

— وفي مجال حركة مناهضة الاستعمار كان دور أمريكا قاصرا

عن ادراك حقيقة احتياجات وظروف الدول الاخلة في النمو ، ذلك أن المعونة الاقتصادية والدعم المادى قدم لدول تفتقر الى البنى السياسية ، وأن البرامج الاقتصادية في حد ذاتها تكون عديمة الجدوى اذا لم تصحبها عملية بناء سياسى وعملية تغيير للوضع الاقطاعى أو القبلى القائم . وكثير من هذه الدول الاخلة في النمو تنقصها تقاليد الغرب الدستورية وتكويناته السياسية ومن ثم فإن مسئولية أمريكا ليست فقط المعاونة في رفع مستوى المعيشة للدول الحديثة الاستقلال ولكن أيضا محاولة بث مفاهيم الغرب في الحرية والكرامة الانسانية ومواءمتها مع ظروف هذه الدول .

٢ - ثم يحلل كيسنجر جذور فشل السياسة الأمريكية مبينا أنها ترجع لتبنى فكرة أن الوقت في صالح أمريكا وطالما أن النجاح النهائي مضمون فإنه لا يعود هناك مجال للاهتمام بعوامل التجديد والمبادرة وتنشأ اتجاهات سلبية لأرجاء اتخاذ القرارات الصعبة والانشغال في الاعتبارات التكتيكية اليومية . ولذا فإن ماتبعه أمريكا من سياسات أصبحت تنقصها الحيوية وأصبحت المناقشات العامة تركز على الأغراض لا على الأسباب مما أصاب السياسة الأمريكية بالعقم في هذا العصر الثورى .

وأنه اذا استمرت هذه الاتجاهات فإن مستقبل الحرية سيكون مظلما إذ أن الاتحاد السوفيتى - مدفوعا بتزايد قوته وضعف الغرب - سيمارس الضغط في مجالات كثيرة وسيكون للمعسكر الشيوعى نفس القوة الجذابة التى كانت لأوروبا في القرن التاسع عشر وسيتصدى كنموذج للتقدميين .

على أن كيسنجر يرى للأمـر جوانبه المشرقة فمازال ممكنا في نظره معالجة نواحى الضعف باتخاذ مبادرات جديدة من جانب دول الاطلنطى تؤدي بها الى الالتحام في نوع من الاتحاد الكونفدرالى ، وبالتحرك بحويية وجراة . وفى هذا الصدد فإنه من المهم أن تحدد الولايات المتحدة ودول الغرب لنفسها طبيعة السلام الذى يتفق وقيمها ويكفى لضمان أمنها .

وفى هذا الصدد فإن الأمر يستلزم مراعاة تغير الظروف

وموازين القوى وتفادى الأوهام الخداعة وأن معيار النجاح لن يكون في وجود فترة من الهدوء ولكن سيتمثل في قدرة الغرب على تشكيل العصر وفق قيمه ولهذا الغرض فإن المطلوب ليس اتباع سياسات جديدة مختلفة وإنما اتباع أسلوب مختلف وموقفا أكثر ديناميكية .

٣ - وهذا يتطلب جهودا مفصلة وكثيرا من الصبر إذ أن السعى لصياغة نمط جديد من العلاقات الدولية هو هدف بعيد الأمد ولن تكون له نتائج سريعة حاسمة . وفي هذا الصدد فإن التركيز على جانب دون آخر ووضع أولويات محددة لا تتناسب مع طبيعة الظروف التي تستلزم مواجهة عدد من المتناقضات ، فالسعى لتدعيم القوة العسكرية يصبح سعى لتحديد التسليح والسعى لتدعيم الأمن القومي يصبح اتجاه للتفاوض مع الجانب الآخر ومساعدة الدول الحديثة الاستقلال في طريق الحرية والكرامة دون بنى تفسيرات هذه الدول ومواقفها من جميع المسائل وأن التحكم في هذه المتناقضات هو مقياس لقدرة الولايات المتحدة على البقاء بل استحقاقها للبقاء .

حول مشاكل الردع

١ - سيكولوجية الردع :

تتعمد مشكلة الردع في اطارها الحديث بسبب تداخل عدة عوامل وحقائق متعارضة . فالولايات المتحدة الآن اقوى من اى وقت مضى غير انها لم تكن في اى وقت في الماضي اكثر تعرضا للهجوم الخارجى منها الآن . ورغم أن لديها القدرة على تدمير الاتحاد السوفييتى بل وأكثر بكثير ، الا ان هناك شكوكا كثيرة حول جدوى الردع . ويرجع كيسنجر تلك المتناقضات الظاهرة الى ثلاثة عوامل :

(١) مشكلة الردع :

وهى مشكلة حديثة في تاريخ السياسة العسكرية ، ففي الماضي كان الجهاز العسكرى يكلف بالاستعداد للحرب وكان محك اختباره هو النصر . اما فى العصر النووى فقد فقد النصر معناه التقليدى واصبح نشوب الحرب في حد ذاته يعتبر أسوأ كارثة .

ومن ثم فإن سلامة أى جهاز عسكرى تتحدد على أساس قدرته على حفظ السلام .

والنتيجة التى تنطوى على تناقض أساسى لذلك هى أن نجاح السياسة العسكرية يعتمد على معايير سيكولوجية أساسا . فالردع يستهدف وقف سلسلة من المواقف عن طريق إثبات أن هذه المواقف ليست هى أفضل البدائل المتوافرة فى وضع معين . وعلى ذلك فالردع يعتمد على عامل غير منظور وهو : طريقة تفكير العدو المحتمل وعلى ذلك فإن أى ضعف ظاهرى يكون له نفس نتائج الضعف الحقيقى . وفى نفس الوقت فإن أى موقف يقصد به التموهية ويأخذه الجانب الآخر بمحمل الجد يكون أفضل كوسيلة للردع من تهديد حقيقى يساء فهمه على أنه مجرد تمويه .

فالردع يستلزم توافر عنصرى القوة والرغبة فى استخدام هذه القوة ثم يستلزم ادراك حقيقة هذين العنصرين من جانب العدو المحتمل . والردع فضلا على ذلك هو ناتج كل من هذين العنصرين وليس حصيلة لهما بمعنى أنه إذا كانت القوة صفرا أو إذا توافرت وكانت الرغبة فى استخدامها صفرا فإن الردع يفشل . وهذا لوضع ينطبق على الدول الصغرى والكبرى على السواء .

ومن ثم فإنه من الخطأ القول بأن هناك فجوة فى الردع ، فالردع إما أن يكون فعلا أو لا يكون ، فليس هناك محل للخطأ ، فإذا وجد المعتدى أن مكاسبه من العدوان تفوق خسائره من جرائه فإن الردع يفشل .

(ب) تغير التكنولوجيا :

وهذا يعنى أن الحقائق والسياسات التى تنبع الآن قد لا تصلح للغد ، وهكذا مما يجعل الأمر مجرد تخمين وتقدير معرض للصواب والخطأ .

(ج) طبيعة الاستراتيجية الحاضرة :

وقد أحدث تغير التكنولوجيا تحولات هامة في الاستراتيجية تمثلت في أربع مراحل منذ الحرب العالمية الثانية :

— فترة احتكار الولايات المتحدة للسلاح الذرى ووسائل حملته .

— فترة انتهاء الاحتكار الأمريكى للسلاح الذرى ولكن استمرار التفوق الأمريكى في وسائل إطلاقه .

— فترة بدء تطوير السوفيت لنظام فعال للإطلاق ولكن استمرار التفوق الأمريكى من الناحية العددية والوضع الاستراتيجى لشبكة القواعد الأمريكية فى الخارج .

— فترة تقارب مالدى الولايات المتحدة وروسيا من عدد الأسلحة الذرية ووسائل إطلاقها وتمكن الاتحاد السوفيتى من التفوق فى بعض الأنواع .

وعلى هذا فإن التحدث عن قوة أمريكا الانتقامية ينسحب على الفترات الثلاث الأولى عندما كان لديها تفوق نووى وعندئذ فإن نظرية « الانتقام الشامل » تكتسب معناها فى هذا المجال . على أنه فى فترة تقارب قوة التدمير لكل من الجانبين ، فإن خطر التدمير ومدهاء قد ينقص نتيجة لانعدام الرقبة فى استخدام هذه القوة أو بافتقار التهديد للعوامل التى تجعل الطرف الآخر يأخذ على محمل الجد . وإن مجرد حقيقة أن الغرب دائما يجد نفسه مضطرا لتأكيد أن حدوث صراع نووى هو أمر بعيد — قد تثير هذه أسئلة خطيرة حول تصميم الغرب على الالتجاء الى الوسيلة الاستراتيجية الرئيسية التى فى يده (السلاح النووى) ومن ثم فإن أيا من الدول القريبة لم تتخذ حتى التدابير الأولية لحماية سكانها من الهجوم النووى مما يفقد اعتمادها على الردع جانبا كبيرا من قيمته .

على أن كيسنجر يشك فى مقدرة الردع حتى فى فترة التفوق

الامريكى على منع التحديات من الجانب الآخر ومن ثم فهو يشير بقلق الى مايمكن أن يحدث لو تفوق الروس في مجال الصواريخ على الأمريكان .

٢ - المشكلة الاستراتيجية للردع :

يتناول كيسنجر بالتحليل الجدل الذىثار حول ما سمي بفجوة التسليح الصاروخى missile gapوالذى بنى على أساس التقديرات بأن الاتحاد السوفييتى سينتج فى الفترة ما بين عام ١٩٦١ ونهاية عام ١٩٦٤ صواريخ أكثر من الولايات المتحدة . ويفند مواقف ثلاثة فى أمريكا كرد فعل لذلك :

— موقف حكومة ايزنهاور ويتمثل فى أن تعدد اسلحة الانتقام الامريكية تعوض النقص فى الصواريخ البعيدة المدى .

— يعتقد بعض نقاد الحكومة فى أن تفوق الروس فى الصواريخ سيمكنهم من شن هجوم مفاجئ على الولايات المتحدة . وهذا يعنى أن «فجوة الصواريخ» ستمثل «فجوة فى نظام الردع» .

— وفريق ثالث يرى انه حتى ولو كان الفارق لا يصل الى حد قدرة روسيا على شن هجوم مفاجئ على أمريكا ، فانه على أى حال سيمكن الدول الشيوعية من «الابتزاز النووى للدول المجاورة لها» .

ويتناول كيسنجر هذه النقاط مثار الجدل مشيراً الى أن الهجوم المفاجئ قد يكون عدوانياً وقد يكون دفاعياً وقائياً ، وفى الحالة الاولى فان أية دولة — فى نظره — لن تقدم عليه مالم تكن لديها قوة متفوقة تماماً وما لم يتوافر لديها التاكيد بصورة كبيرة من النصر . وعلى هذا فان القيام بهجوم مفاجئ لن يقدم عليه أحد اذا انطوى على تضحيات لايمكن قبولها من جانب الدولة المهاجمة .

اما فى حالة الهجوم الوقائى فانه يحدث نتيجة عاملين :
الخشية من هجوم وشيك الوقوع وعدم تفوق القوة الانتقامية .
ويمكن توفير عنصر الردع من الهجوم الوقائى بتجنب الاجراءات

التي قد تفسر على أنها تمهيد لهجوم مفاجيء وبحماية القوة الانتقامية بصورة تجعل العدو حتى ولو أحس بتعرضه للتهديد - لا يتمكن من تحسين مركزه بتوجيه الضربة الأولى . وكلما قل الفارق بين قوة الضربة الأولى وقوة الضربة الثانية للدولة قل حافظ العدو على توجيه ضربة وقائية .

ويصل كيسنجر الى استنتاج هام وهو أنه ليس من السهل في عصر الصواريخ أن تصبح دولة ما محصنة من لى هجوم حتى لو توافرت لديها أحسن الوسائل . ويصل كيسنجر الى حد التشكك في مقدرة الضربة الثانية كعامل للردع ويميل للاعتقاد بأن الضربة الأولى خاصة باستخدام الصواريخ ستعطي من يوجهها ميزة على خصمه ذلك أن الضربة المفاجئة بالصواريخ يمكن أن توجه بقدر كبير من الدقة وضمان المفعول ، ومن ثم فإن ربط الردع بأعداد الصواريخ والطائرات ليس سليما فالهم هو عدد الصواريخ والطائرات التي يمكن أن تبقى بدون تدمير عقب الضربة الأولى .

وعلى ذلك فإن عددا اقل من الطائرات والصواريخ موزع في مناطق كثيرة متناثرة هو أفضل استراتيجيا من عدد أكثر مركز في نقاط قليلة مكشوفة . ومن ثم فإن أمن وحماية القوة الانتقامية هو أمر أشد أهمية وضرورة حتى من مسألة عدم التفوق النسبي في الصواريخ .

ويشير كيسنجر الى أن دراسة الضرورات الاستراتيجية للردع قد انتهت الى ثلاثة استنتاجات :

١ - أن وجود قوة انتقامية لا يمكن ضربها هو شرط مسبق لتحقيق الردع ، فالوضع الحصين لا يتحقق الا اذا نال المعتدى - مهما كان نطاق وتوقيت هجومه - خسارة لا يمكن تقبلها من جانب القوة الانتقامية للمعتدى عليه .

٢ - أنه اذا كان الغرض هو ضمان الاستقرار فإن الوضع الحصين يتحقق عن طريق اجراءات تتخذ بقدر الامكان طابعا دفاعيا . ويمكن تحقيق ذلك عن طريق توزيع القوات وتحسينها وسرعة تحركها .

٣ - للحفاظ على الردع فإنه ينبغي تجنب خطرين : أحدهما النظر الى أى علاقة استراتيجية معينة على أنها ثابتة وثانيهما إعطاء التوازن الطويل الأمد في الأمداد أولوية على حالة الاستعداد الفعلى الراهنة .

فبالنسبة للخطر الاول نجد أن سرعة التغير التكنولوجى تهدد بقلب أى توازن ظاهرى فجأة وبذا فإن التركيز على التوازن وانتظار حدوث تطورات تكنولوجية جديدة على حساب حالة الاستعداد والتأهب الراهنة قد تعرض لمخاطر كثيرة .

وينتهى كيسنجر الى ابراز أن عصر الصواريخ يجابهنا بأخطار كبيرة وأنه لو استمر تفوق السوفييت فى الصواريخ واستمرت القوة الانتقامية الأمريكية فى وضعها الحالى المكشوف فإن الاتحاد السوفيتى قد يجد مايفرجه على توجيه هجوم مفاجئ أو حتى هجوم وقائى ضد القوات الوقائية الأمريكية . ويمكن أيضا أن تتعرض أمريكا لهجوم وقائى اذا استمرت فى اعتمادها على التهديد بحرب شاملة للحد من أعمال التهديد الابتزازى السوفيتى ذلك أنه فى حالة حدوث أزمة - وربما لا تكون من عمل الاتحاد السوفيتى مباشرة مثل ثورة العراق - قد يدفع التهديد الأمريكى لو أخذ محمل الجد الزعماء السوفييت الى الاعتقاد بأنه ليس هناك من سبيل سوى توجيه الضربة الاولى . ومثل هذه المشاكل لا ترجع كلية أو حتى الى حد كبير الى « فجوة الصواريخ » فالفارق فى قوة الصواريخ بين أمريكا وروسيا لا يغير العلاقات الاستراتيجية بين الدولتين قدر ما يجعل هذه العلاقات أكثر وضوحا وتميزا . وهو يؤكد ما أثبتته التكنولوجيا من تناقص جدوى التهديد بشن حرب شاملة كمنصر ردع أزاء عدد متزايد من التحديات . وأنه حتى لو صح افتراض حكومة ايزنهاور من أن التفوق السوفيتى فى الصواريخ لن يؤدى لهجوم مفاجئ من جانب السوفييت ، فإنه تبقى رغم ذلك مشاكل أساسية فى ناحية الأمن .

وينتهى كيسنجر الى أن تصحيح الوضع المكشوف والمعرض للهجوم لقوات أمريكا الانتقامية هو شرط أية سياسة لتحقيق الأمن القومى .

غرض القوة الرادعة

١ - القوة المضادة أو الردع المحدود :

تدور المشكلة الرئيسية حول غرض القوة الانتقامية وقد ثار الجدل بين من تبينوا ما يسمى باستراتيجية القوة المضادة ومن تبينوا ما يسمى بالردع المحدود والأمر يدور حول طبيعة التهديد الذى يحدث الردع وما اذا كان الهدف الأول لقوة الردع ينبغى أن يكون القضاء على الجهاز العسكرى المضاد أو ان الهدف السليم هو القضاء على طاقة العدو العسكرية وسكانه المدنيين أيضا .

انصار استراتيجية القوة المضادة ينادون بأن الردع يستلزم ليس فقط احتمال تدمير الصناعة والسكان المدنيين بل أيضا الهزيمة العسكرية ومن ثم فالهدف الأول يجب أن يكون القوة الضاربة للعدو فتمتى تحطمت تم التأكد من النصر . ولذا فاستراتيجية القوة المضادة تتطلب قوة انتقامية كبيرة ومحمية بدرجة تضمن لها تحطيم قوة العدو الهجومية .

وينتقد كيسنجر استراتيجية القوة المضادة على أساس أنها لا تتفق والاستراتيجية الدفاعية التي يفرضها العصر النووي ذلك أن انتظار الضربة الأولى من العدو يمكن أن يبدأ حرباً شاملة تنتهي بكارثة للجميع ، وفي هذه الحالة قد سيصبح تدمير القوة الضاربة للعدو مستحيلًا خاصة وأن صواريخ العدو ستكون قد أطلقت وليست في قواعد إطلاقها ثم أن جزءاً من القوة الانتقامية الأمريكية سيكون قد دمر .

وفي ظل هذه الظروف فإن المخرج الوحيد الممكن قد يكون غي العمل على إيجاد حالة تجمد بتوجيه ضربة لكيان العدو القومي . وينتهي كيسنجر باستنتاج بأنه ما لم يحدث اكتشاف تكنولوجي خطير ، فإن النصر في حرب شاملة لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق هجوم مفاجيء .

أما انصرار الردع المحدود فيرون أن القوة الانتقامية لا يجب بالضرورة أن تكون كبيرة جداً وأن الأمر الأساسي هو القدرة على تحمل ضربة مفاجئة والبقاء بعدها ثم القدرة على تدمير العدو . ويكون الهدف التدمير الكلى ومن ثم فإن نظرية الردع المحدود تربط حجم القوة الانتقامية بمدى مراكز التجمع السكاني السوفيتية الكبرى .

وينتقد كيسنجر انصرار هاتين النظرتين إذ انهما يميلان لتبسيط البدائل المتوفرة فالاختيار ليس بين القوة المضادة أو التدمير الشامل ، إذ توجد احتمالات كثيرة أخرى كما أن هناك بدائل تعتمد على أهداف وقدرات الطرف الآخر ، ثم أن فائدة القوة الانتقامية يجب أن تبحث على ضوء نوعين من المخاطر : خطر حرب عامة ، وخطر حرب محدودة . فالحرب العامة تمثل عدواناً لو لم يقاوم فإنه سينتهي بانتهاء الدولة التي تتعرض لها فوراً وأن هجوماً ناجحاً على القوة الانتقامية سيمكن العدو من فرض شروطه . أما العدوان المحدود فإنه يهدد بعرض وجود الدولة للخطر في نهاية الأمر - فانتصار المتمدن سيؤدي لتدهور وضع أمريكا الدولي غير أنه لن يهدد وجودها بصورة فورية ومثلاً ،

ذلك هجوم على بورما قد يجر وراءه سقوط الدول الحرة الأخرى
في آسيا غير أنه لا يهدد وجود أمريكا ذاتها إلا بصورة غير مباشرة

ويحدد كيسنجر أربعة ألوان من العلاقة النسبية الممكنة بين
القوات الانتقامية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي
وهي :

(أ) حالة كون القوات السوفيتية والأمريكية في وضع يمكن
معه مهاجمتها (غير محصنة) .

(ب) حالة كون القوات الأمريكية محصنة والسوفيتية غير
محصنة أثناء الاحتكار الأمريكي للتسلح النووي .

(ج) حالة كون القوات الأمريكية غير محصنة والسوفيتية
محصنة وذلك في ظل التفسير الأمريكي لما يعرف « بفجوة
الصواريخ » أي تفوق روسيا على أمريكا في مجال الصواريخ .

(د) حالة كون القوات الأمريكية غير محصنة والسوفيتية
غير محصنة أيضا وهذا هو أقل أثر ممكن لفجوة الصواريخ .

فحالة كون الطرفين غير محصنين ضد هجوم خارجي هي
الحالة التي لا يمكن لأيهما فيها أن تحمي قواتها الانتقامية ضد
أي هجوم مفاجئ . فأي طرف يمكنه أن ينتصر إذا وجه الضربة
الأولى أو أن ينهزم إذا تلقى الضربة الأولى واستطاع توجيه
الضربة الثانية فعندئذ يكون الفارق بين قدرة الضربة الأولى وقدرة
الضربة الثانية تاما وكبيرا ، وهذا يعني أن الطرف الذي يوجه
الضربة الأولى يكتب له النصر رغم أنه في حالة غير محصنة مثل
خصمه ، ومن ثم فإن القوة الانتقامية التي تكون غير محصنة
تكون معرضة للأحداث المفاجئة ولا يمكنها البقاء إلا إذا تلقت
تحذيرا كافيا وهو أمر صعب من الناحية الفنية ذلك أنه
في هذا الوقت الذي يمكن فيه للصواريخ العابرة للقارات
أن تنتقل لأهدافها في أقل من ٣٠ ثانية ، فإن رد الفعل يجب أن
يكون تلقائيا وأتوماتيكيا بقليل الإمكان إذ يصبح من المحتم أن
يخرج قرار دخول الحرب من علمه من حيز الاعتبار السياسية

أو حتى العسكرية . وقد تكون المعلومات التى يبنى عليها رد الفعل خاطئة حيث انه لا يوجد وقت كاف لاختيار صحتها ودقتها . وعلى ذلك فان الوضع الغير محصن لكلا الطرفين يمثل طرفا مناسباً مثاليا للحرب الوقائية . فإى تهديد - لو حمله الطرف الآخر محتمل الجد - من الممكن أن يؤدي توجيه ضربة وقائية خاصة اذا كان الطرف الذى توجه ضده غير محصن كذلك .

على ان العدوان المحدود فى هذه الحالة يكون غير مرغوب فيه الى حد ما اذ يكون من الأفضل عدم المجازفة بالدخول فى حرب عامة بالاشتباك فى حروب هامشية محدودة والعمل بدلا من ذلك على مهاجمة القوات الانتقامية للعدو مباشرة .

ويختلف الوضع اذا واجهت قوات انتقامية محصنة قوة غير محصنة فهذا يعنى الأولى يمكنها الانتصار حتى لو تعرضت لهجوم مفاجئ وهو ما كانت عليه الولايات المتحدة أثناء تفوقها النووي على روسيا وهو الوضع الذى لا يتحقق حاليا .

ففى الوضع الحالى الذى يكون فيه الطرفان فى حالة غير محصنة فان ما ينتج عن ذلك هو حالة من الركود والتجمد بغض النظر عن كون قد بدأ بالهجوم ، ذلك أن أى طرف يمكنه أن ينزل قدرا غير مقبول من التدمير للطرف الآخر حتى لو كان هذا الطرف الآخر هو الذى بدأ بالهجوم . وحيث انه لا توجد ميزة من توجيه الضربة الأولى كما لا توجد ميزة من استيعاب الضربة الأولى وتوجيه الضربة الثانية فانه لن يكون هناك ثمة حافز لتوجيه هجوم مفاجئ أو وقائي . فالوضع الغير محصن المتبادل للطرف يعنى ردعا متبادلا . وهو أكثر الأوضاع استفزازا من حيث مقدرته على منع حدوث حرب شاملة . .

وفى نفس الوقت فانه اقل الأوضاع تحقيقا للاستقرار من حيث منع العدوان المحدود فكلا الطرفين لا يجذب استخدام قواته الانتقامية خشية حدوث حرب شاملة تعنى أنتحارا لكلا الطرفين .

٢ - فجوة الصواريخ والردع المحدود :

يمثل الجدول التالي تأكيداً لأمور قد تؤدي لإعادة النظر في مفهوم أمريكا لفجوة الصواريخ وتوضح النقاط مثار الجدل بين انصار استراتيجية القوة المصادرة وانصار الردع المحدود .

ويوضح كيسنجر تطور الاستراتيجية الأمريكية فيشير الى انه خلال الاحتكار النووي الأمريكي كانت الولايات المتحدة محصنة تماماً كما كان الاتحاد السوفيتي غير محصن تماماً . ثم انه كان للولايات المتحدة علاوة على ذلك ومن خلال نظام قواعدها العسكرية المتفرقة هنا وهناك وخبرتها الكبيرة في الطيران البعيد المدى وضع استراتيجي أفضل لا يمكن للاتحاد السوفيتي القضاء عليه بتوجيه ضربة مفاجئة - وفي ظل هذه الظروف فانه كان هناك نوع من القيد على استغلال الاتحاد السوفيتي لتفوقه في النطاق المحلي لانه لم يكن واثقاً من ان الولايات المتحدة لن تصل بما يحدث من ازمات الى صدام مباشر مع الاتحاد السوفيتي . وحتى رغم ذلك فان التفوق الاستراتيجي الأمريكي لم يمنع حدوث حصار برلين ، والحرب الكورية ، وكبت ثورة المجر والتهديد بالهجوم بالصواريخ على بريطانيا وفرنسا أثناء حرب السويس .

ومهما كان الغزى الاستراتيجي «لانتقام الشامل» في ضوء هذه الظروف ، فانه سيصبح من العبث الاعتماد عليه في الأعوام القادمة ، ذلك انه ليس هناك شك في أن «فجوة الصواريخ» ستوجد وتستمر خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٦٤ ، الأمر الذي يبقى هو مغزاه . فهي قد تعني ان أمريكا يمكن أن تخسر اذا وجه السوفييت الضربة الأولى . وفي هذه الحالة فانه يكون من حسن الحظ لأمريكا لو أفلتت من الهجوم المفاجيء ويكون من التهور الشديد في هذه الحالة استجلاب هجوم وقائي بأن تهدد أمريكا بالانتقام الشامل كرد فعل لعدوان محدود .

٢ - المفزى السيسى للوضع المحسن لكلا الطرفين :

وقد يكون من الخطأ الاعتقاد بأن مشكلة الوضع المحسن للمعتدى وهى المشكلة التى ترتبت على تفوق السوفيت فى الصواريخ ، يمكن القضاء عليها بالعمل على إزالة هذا التفوق ، ذلك أن «فجوة الصواريخ» هذه على العكس ، قد أسرع بتحقيق ما كانت التكنولوجيا المتغيرة سوف تفعله على أى حال . فالقدرة المكتسحة القوية لتوجيه ضربة أولى - وهى الشرط لفاعلية التهديد بحرب شاملة - ستصبح أكثر صعوبة كلما تطور عصر الصواريخ . ورغم أنه من الضروري أن تعمل الولايات المتحدة على ملء فجوة الصواريخ والتوصل الى قوة السوفيت فيها ، فإنه يكون من الخطأ البالى افتراض إمكان عودة الولايات المتحدة الى فترة تفوقها فى القوة الضاربة الاستراتيجية . والنتيجة الأكثر احتمالا لفترة ما بعد انتهاء التفوق السوفيتى فى الصواريخ ستكون نوعا من الوضع المحسن المتبادل وحتى تحقيق ذلك سيستلزم جهودا ضخمة تجد الولايات المتحدة عازفة عن القيام بها .

وفى ظل ظروف الوضع المحسن المتبادل ، فإن تركيب الردع سوف يتغير بصورة جلية ، فلكى يكون الردع فعالا يستلزم أربعة أمور :

- ١ - أن يكون تنفيذ التهديد الرادع مصدقا من جانب الطرف الآخر بدرجة تكفى لئلا يؤخذ التهديد على أنه مجرد تمويه .
- ٢ - أن يفهم العدو المحتمل تصميم الطرف الآخر على مقاومة الضغط أو الهجوم .
- ٣ - أن يكون العدو عاقلا بمعنى أنه يراعى مصالحه الخاصة فى تصرفاته بصورة يمكن التكهّن بها .

٤ - وأن يصل العدو المحتمل - عند تقديره لمصالحه الخاصة - للنتائج التى يسعى «الطرف الرادع» الى الإيحاء بها . وبمعنى آخر يجب أن يصل لنتيجة أن خسائر العدوان أكثر من فوائده .

وفى ظل ظروف الوضع المحسن لكلا الطرفين ، فإن هذه

الشروط سيكون من الصعب تحقيقها عن طريق التهديد بحرب
شاملة .

وعندما تم تطوير نظرية الردع في البداية ، كان مفترضا ان
المعتدى يكون امامه اساسا لوتين من الاختيار : اما ان يهاجم
او لا يهاجم . وكان من المعتقد ان الردع يتوقف على معرفة المعتدى
بان عقوبة العدوان - على اى نطاق - ستكون في صورة ضربة
انتقامية قاضية من جانب الولايات المتحدة . وبعد ذلك ، وعندما
تعددت الموانع والصعوبات السيكولوجية التى اوجدتها نظرية
الانتقام الشامل ، فانه اصبح يقال بان الردع يمكن ان يكون فعالا
طالما كان المعتدى غير واثق من أن الولايات المتحدة لن تنتقم .

على انه اصبح واضحا ان المعتدى لديه الوان اخرى من
الاختيار سوى ان يهاجم او لا يهاجم . ففي مقدوره ان يهاجم على
نطاق يجعل الانتقام الذى يهدده لقاء هجومه أمرا ينطوى على
مخاطر كثيرة . كذلك ففي مقدوره من ناحية أهم أن تكون لديه
الفرصة للابتزاز . ومن شأن الابتزاز أن يجبر الطرف الذى
يتعرض للتهديد ان يبدأ هو بالحركة التالية . ومن ثم فان المعتدى
عليه المحتمل يواجه مشكلة محيرة فى تفسير نوازع ونوايا المعتدى .
فيجب ان يقرر ما اذا كان المعتدى «يعنى» حقا تنفيذ تهديده .
وعلى الرغم من ان المعتدى لا يمكن أن يكون متاكدا من أن المعتدى
عليه لن ينتقم ، فان المعتدى عليه لا يمكن أن يكون متاكدا من أن
المعتدى لا يعنى تنفيذ تهديده . وفي هذه الحالة فان الابتزاز يرجع
كفة الميزان السيكولوجى ضد المعتدى عليه اذا كان البديل الوحيد
هو اللجوء لحرب شاملة . ذلك أن طبيعة الدولة المتمسكة بالوضع
الراهن تجعلها تتردد فى تعريض بقائها وجودها للخطر على أساس
افتراض أن المعتدى لا يعنى تهديده .

وقد كانت سياسة السوفييت فى سلسلة من الازمات تمتد
من برلين الى الكونجو الى كوبا تستهدف أساسا افهام الغرب
مغزى البدائل المتوقره امامه . فانا إن يتوأم ويتفاهم مع السوفييت

او يجازف - مهما كانت المجازفة بسيطة - بمواجهة استعداد
السوفييت للدخول في حرب كبيرة لتحقيق مطالبهم .

ويذهب كيسنجر الى أن هناك صعوبات في تحقيق الشروط
الاربعة السالفة الذكر واللازمة لتحقيق الردع ويركز بصفة
خاصة على الشرط الخاص بالإيحاء للمعتدى بأن خسائر ومضار
عدوانه أكبر من فوائده ، فيشير الى أن هناك صعوبتين تكتنفان
ذلك :

صعوبة استراتيجية :

اذ يتطلب هذا الوضع مزيجا من الاستعداد والدهاء
والمهارة ، تحقيقها يكاد يكون مستحيلا بالنسبة لدولة مسالمة تؤيد
الوضع الراهن ، كما يكون مستحيلا بالنسبة لتحالف من
مجموعة دول . ذلك أنه أما أن تكون قدرة المعتدى عليه على
الانتقام لا يصدقها الطرف الآخر الأمر الذي يشجع المعتدى على
عدوانه وأما أن تبدو الولايات المتحدة (التي أعطاها كيسنجر
مثالا على دولة الوضع الراهن المسالمة) محبة للحرب وبذا تدفع
السوفييت لتوجيه ضربة وقائية لها . وفضلا على ذلك فإن نتائج
أى تهديد بحرب شاملة تخرج الى حد كبير عن سيطرة الولايات
المتحدة . فهي تعتمد على مدى قدرتها على إصابة الاتحاد
السوفيتي . فإذا اعتقد السوفييت أن قوتهم الانتقامية محصنة،
فإن التهديد الأمريكي لن تكون له أية فعالية في تحقيق الردع .
أما إذا كانت القوة الانتقامية للسوفييت مكشوفة ومعرضة للهجوم
الى حد كبير فإنه لن يكون أمامهم من مخرج سوى توقع هجوم
أمريكي . ومشكلة استخدام الردع الشامل في وضع يقوم على
التصويه من جانب الطرفين تتمثل في أن الردع قد يكون أما مقنعا
جدا أو غير مقنع بصورة كافية .

صعوبة سيكولوجية :

ذلك أنه اذا بدت فوائد العدوان أكثر من مضاره ولو مرة
فإن الردع سيفشل . وقد يحدث ذلك ببساطة اذا فسر الجانبان

طبيعة الفوائد والمضار بصورة مختلفة . ففي أى موقف يكون هناك عدد من العوامل السيكولوجية التى يختلف فيها المفهوم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وهى ذات صلة غير مباشرة بالتوازن الاستراتيجى وتشمل هذه العوامل مسائل مثل أهمية الهدف واستعداد المتصارعين للمجازفة ، وسمعتهم وعلاقتهم السياسية بالأقليم الذى يتعرض للتهديد . وضرب كيسنجر مثلا بأهمية الهدف وأشار الى أن هدف الوجود القومى هو الوحيد الذى يلتزم الطرفان بالمحافظة عليه . أما فى كافة المجالات الأخرى فإن طرفا من الأطراف يكون الهدف المعين أهم لديه من الآخر . فالمجر مثلا كانت أهم للاتحاد السوفيتى منها للولايات المتحدة .

كذلك فإن الجانب المستعد للمجازفة أو الذى يمكنه أن يقنع خصمه باستعداد للمخاطرة تكون له ميزة سيكولوجية على الطرف الآخر . فخلال أزمة السويس ، هدد الاتحاد السوفيتى بتوجيه هجمات بالصواريخ ضد لندن وباريس ، بالرغم من حقيقة أنه كان بالتأكيد سيخسر فى حالة حرب شاملة . وأثناء الثورة المجرية فإن الغرب - رغم أنه كان أقوى بكثير - لم يكن راغبا فى توجيه تهديدات معادلة ضد الاتحاد السوفيتى ؛ وقد استمر هذا الاتجاه بصورة متزايدة . ففي كل أزمة - من برلين الى الكونجو الى كوبا - كان الاتحاد السوفيتى يهدد بالهجوم بالصواريخ بصورة جعلت ما يستتبع ذلك من حلول تبدو كأنها نتيجة للإبتراز السوفيتى عن طريق التهديد بالصواريخ . وقد أصبح الاتحاد السوفيتى فى وضع أفضل كثيرا من الناحية الدبلوماسية نتيجة لمقدرته على أن ينقل لخصومه مخاطر اتخاذ ردود فعل لمواجهة حركته .

ويختتم كيسنجر بقوله بأنه إذا كان الردع عن طريق التهديد بحرب شاملة صعبا عندما كانت الولايات المتحدة متفوقة استراتيجيا فإنه سيصبح أمرا لا يمكن احتماله فى عصر كون الطرفين فى وضع محصن . فقد يؤدى الى دبلوماسية التوبيه وستشجع التهور . فإذا اقتنع الطرفان خلال عدد من السنين

بان مواقف التهديد والتهديد المضاد سيتم تسويتها دائما عن طريق تنازل أحدهما ، فانه من الممكن أن تحدث مواجهة وصدام نتيجة للاحساس بالأمن الناتج عن ذلك .

وعلى أى حال فان الأزمة التى أدت للحرب العالمية الاولى لم تكن تختلف عن غيرها من الأزمات العديدة التى تمت تسويتها عن طريق التهديد بالحرب . وعندما وقعت الحرب فى النهاية فانها تحولت لحرب شاملة لسبب تافه لانه لم يتم النظر فى البدائل الأخرى لتسويتها .

٤ - الردع عن طريق عدم التأكد :

ينتقد كيسنجر أصحاب الراى القائل بان التهديد بالحرب الشاملة هو الردع ضد كافة ألوان العدوان مهما كانت صغيرة على أساس أن الردع ينتج ليس من التأكد من الانتقام قدر ماينتج من عدم التأكد من جانب المعتدى من أن الولايات المتحدة قد تدمر دولته . ومن ثم يذهب أصحاب هذا الراى الى انه فى أى موقف معين ، فان المعتدى المحتمل يجب أن يزن قيمة الهدف مقابل احتمال حدوث انتقام شامل ضده . فإذا كان الهدف غير مهم نسبيا فقد يكون ثقل التهديد بالحرب الشاملة منخفضا .

فالردع ضد حدوث هجوم مفاجئ على الولايات المتحدة يجب أن يكون التهديد بالانتقام مؤكدا . وللردع من هجوم على أذربيجان قد تكون درجة التهديد الانتقامى أقل .

وينتقد كيسنجر هذا الراى المعتمد على «الأثر الغير مؤكد» على أساس أنه لم يمنع من حدوث أشكال كثيرة من الضغط العسكرى الشيعى الذى تمثل فى الابتزاز الى أعمال العدوان المباشر وفضلا على ذلك فان أى رجل دولة إذا اعتمد على « الأثر الغير مؤكد» فانه لايدع لنفسه أى مجال لسوء التقدير . فإذا فشلت النظرية حتى فى حالة حدوث عدوان بسيط فانه اما أن يلتزم بأقصى أنواع الحرب أو يستسلم ومن ثم يقلل من ثقل

التهديد الرادع في المستقبل ومن ثم فإنه في مجال الواقع العملي نجد أن نظرية « الأثر الغير مؤكد » تبعد السيطرة على الأحداث تماما من أيدينا . وفي معظم المواقف فإنها لا تخدم العالم الحر لأنه في حالة الابتزاز لا يمكن أن يكون مؤكدا بصورة كافية من أن العدو لا يعني ما يهدد به .

وينتهي كيسنجر الى أنه من الضروري أن نكون واضحين حول مدى عدم التأكد المقبول . فالحد الأدنى لا يجب أن يشمل امكان التسليم أو المقاومة الضعيفة التي تشجع العدوان . والحد الأعلى لا يجب أن يمثل تهديدا يكون غير مصدق أو أن يثير هجوما وقائيا اذا صدقه الطرف الآخر . فالحد الأدنى من عدم التأكد ينبغي أن يجعل الثمن الأدنى مرتفعا بصورة تجعله غير مقبول من الطرف الآخر وفي الوقت الذي تجعل الثمن الأعلى فيه غير محدود ، فإنها تتجنب أي احساس بالآلية التي تجعل الموقف خارجا عن السيطرة ما أن يتم اللجوء للقوة .

وهذه الشروط ستكون مستحيلة التحقيق عن طريق التهديد بالحرب الشاملة . ففي معظم الأحوال المنظورة في المستقبل القريب فإن مثل هذا التهديد إما أن يؤدي تلقائيا لسلسلة من ردود الفعل وإما أن يكون غير مصدق من الطرف الآخر بمعنى أنه لا يصل الى الحد الأدنى من عدم التأكد . فإذا كانت القوة الانتقامية لكلا الطرفين غير محصنة ، فإن التهديد بحرب شاملة يعني استجلاب هجوم وقائي من الطرف الآخر . وإذا كانت القوة الانتقامية الأمريكية محصنة وكانت القوة السوفيتية مكشوفة ، فإنه في مقدور الولايات المتحدة التهديد باللجوء لحرب شاملة ويكون لهذا التهديد بعض الوزن والقدرة على جعل الطرف الآخر يصدق ذلك رغم أن القدرة السوفيتية - حتى في هذه الظروف - على القيام بهجوم وقائي مستجمل وضع الولايات المتحدة أكثر حساسية وتهديدها أقل ثقلا مما كان عليه الحال في فترة التفوق الاستراتيجي الأمريكي .

واذا انعكس الوضع - السوفييت في وضع محصن والولايات المتحدة في وضع غير محصن - فإن التهديد بحرب شاملة من جانب الولايات المتحدة سيعنى انتحارا قوميا .

اما اذا طور الطرفان قوات انتقامية محصنة فان التهديد بحرب شاملة سيفقد معناه . وباختصار القول فان الطرف الذي سيكون عليه أن يتخذ القرار النهائي لحماية مصالحه وقيمه عن طريق حرب شاملة ، سيفرض حاجزا وعائقا أمام نفسه خاصة لو كان دولة تتبنى الوضع الراهن فليس معقولا السعى لحماية مصالح وقيمة الدولة عن طريق استراتيجية تهدد بتدمير هذه المصالح والقيم .

وينتهى كيسنجر الى أنه لكل هذه الأسباب يجب نبذ الفكرة القائلة بأن هناك نوعا واحدا من الردع - وهو التهديد بالانتقام النووي - وقد وجدت هذه الفكرة تعبيرا لها في اصطلاح الردع الذي يطلق على القوة الانتقامية والتي توحى بأن كافة الأشكال الأخرى من القوة ليست لها أهمية بالنسبة لمشكلة الأمن .

ويستدرك كيسنجر قائلا : ان ما اصطلح على تسميته «بالردع» يمكن استخدامه لمنع أي تحد لوجود أمريكا . وأنه لهذا الغرض يجب بذل جهود أكبر لجعل هذه القوات الرادعة محصنة ويجب أن يكون ذلك الهدف الأول في السياسة العسكرية الأمريكية .

ويدعو كيسنجر للاحتفاظ بكافة البدائل وعدم الاعتماد الكلي على الردع ذلك أن الحاجة قد تدعو للاستخدام المحلي للقوات العادية كما حدث في لبنان . وينادي بأن تكون كافة الطاقة العسكرية على درجة عالية من الاستعداد حيث أنه لا تتوافر للولايات المتحدة حرية الاختبار في كافة الظروف .

تقييم الحرب المحدودة

١ - طبيعة الحرب المحدودة :

لما كانت نتائج الحرب الشاملة يزداد الهلع منها قد أصبح الاعتماد عليها كذلك أكثر سخفا ، فالقوة بين التهديد الموجه لأغراض الردع وبين الاستراتيجية المزمع تنفيذها ستزداد اتساعا فاقى زيادة في التدمير يقابلها تشكك في قيمة الردع ، وفي إطار هذه الدائرة بالردع قد يفشل الردع ؛ فان هو فشل فان الاعتماد على الردع الجماعى سيضمن النتيجة المباشرة ؛ ذلك أنه إما أن يؤدي الى الامتسلام أو الى أبشع أنواع الحروب المسببة للكوارث . وليس أمام الولايات المتحدة ما هو أكثر إلحاحا من أن تنسق بين سياستها الرادعة والاستراتيجية التي هي على استعداد لتنفيذها اذ كلما اتسعت الهوة بينها اتسع مجال تشهير السوفييت بها . وكلما اعتمدت في الردع على القصاص النووى ضد البلاد السوفيتية تعرضت دول العالم الحر الأخرى للضغط الشيوعية التي تهدد بسياسة الأمر الواقع ، ففي عصر الصواريخ سوف يكتسب الجانب الذى يستطيع أن يضيف مزيدا من القوة دون الالتجاء الى حرب شاملة - أو الذى يستطيع أن يهدد بذلك - ميزة فاصلة على

خصم ليست لديه القدرة . والمعروف هو ان غرض القوة العسكرية
الغريبة الحيلولة دون الحرب لا اشغالها .

ويرى كينسنجر أن الردع والاستراتيجية لا يمكن الفصل
بينهما ؛ فالردع لا يعتمد فقط على الانتقام من العدوان بل يتعداه
الى احتمال حدوث العدوان ، وهذان العاملان يرتبطان ببعضهما
بنسبة معكوسة ، فلو هبط أحدهما جدا فشل الردع . وإذا كان
الجانب الذى يبغى الردع يؤكد رده التدميرى على حساب احتمال
الثأر فقد يشجع العدوان . وإذا وضع اهتمام زائد على استراتيجية
تصل تكاليفها الى أدنى حد فإن العقوبات ضد العدوان قد تصبح
بسيطة جدا بالنسبة لردع فعال . فالتحدى الذى يواجهه السياسة
الأمريكية العسكرية هو إقامة أكبر توازن بين قوتنا الرادعة وبين
الاستراتيجية التى نحن على استعداد لتنفيذها لو فشل الردع .

وهذه الاعتبارات تنعكس بصورة عامة على مشكلة الحرب
المحدودة - وهى ذات مفهوم بسيط جدا مؤداه التأكيد بأن التهديد
بالتأثر الجماعى قد فقد قابلية تصديقه أو استخدامه - ذلك أنه
لما كان على الولايات المتحدة منع العدوان الشيوعى فهى تنشئ قوى
عسكرية قادرة على وقف العدوان مهما يكن المستوى الذى يبدأ به .
فالردع قد يكون كاملا إذا لم يستطع المعتدى الحاق الهزيمة بالقوى
العسكرية للعالم الحر أيا كان الشكل الذى يتخذه العدوان ، فإذا
زودت القوى الخاصة بالحرب المحدودة بقوة ثأرية ذات حصانة فلن
يقدر المعتدى على الاستفادة من الصدام المحدود أو الصدام الشامل
وحينئذ تكون أبواب العمل العسكرى المختلفة موصدة دونه .

ويعضى كينسنجر قائلا : ان أصحاب النظريات فى الحرب المحدودة
لا ينكرون أن الخطر الذى تفرضه هذه الاستراتيجية على المعتدى
أقل من خطر التأثر الجماعى ، ذلك أن الفرض من استراتيجية الحرب
المحدودة هو أولا تقوية الردع وثانيا إذا حدث وفشل الردع فإنها
توجد الفرصة للتسوية قبل أن تحتفى بها ذاتية القوى الثأرية .

والخلاصة أن الحرب المحدودة مبنية على نوع من المساومة
الماكرة لا تتعدى قيودا معينة .

٢ - بعض أشكال التحديد :

ضرورات التحديد :

- هناك ثلاث ضرورات لاستراتيجية الحرب المحدودة هي :
- قدرة قوى الحرب المحدودة على منع المعتدى من العدوان بغية اقرار الامر الواقع .
- طبيعة تكوين هذه القوات بحيث لا يقيمها الطرف الآخر على أنها مقدمة لحرب شاملة .
- ربط هذه القوات بدبلوماسية مقنعة بأن الحرب الشاملة ليست الرد الوحيد على العدوان بل أن ثمة رغبة ملحة في التفاوض من أجل تسوية لا يدخل فيها التسليم غير المشروط .
- ويقول كيسنجر : ان البعض يرى أن القوة الثأرية تناسب الحرب المحدودة بسبب قدرتها على الدخول في ثار تدريجي ؛ أو حرب استراتيجية محدودة ؛ كما أن البعض الآخر يحذ استراتيجية الثأر غير المباشر الذي يهدف الى معاقبة المعتدى في مكان غير الذي وقع فيه العدوان . وهناك مدرسة فكرية تركز على أهمية الدفاع المحلي . وكل هذه الاجراءات لها فائدتها في منع أو ردع العدوان وتقديم بديل للحرب الشاملة .

٣ - حرب العصابات :

يقول بعض المفكرين - الذين تروعهم أخطار الحرب النووية - أن أي صراع تشترك فيه القوى الكبرى سيحمل معه خطر التوسع الى مجزرة نووية ، ومن ثم فهم يحذون منع العدوان أو رده عن طريق حرب العصابات ، غير أن هذا الرأي يبسط العملية أكثر من اللازم ؛ إذ لا يوجد أي تشايط موال للغرب في أي دولة شيوعية ذلك أن الثورات التي حدثت في المجر والتبت مثلاً تم قمعها بسرعة وبلا شفقة وعلى ذلك فهي لم تمثل عقبة أمام الحكم الشيوعي .

ويضي كيسنجر قائلاً : انه مهما كانت فاعلية حرب العصابات فان فائدتها كتهديد لأغراض الردع مشكوك فيها الى حد كبير

لأنها لا تمثل مقاومة منظمة ومن ثم تخلو من فكرة الردع لأنها سوف تقصر من جانب المعتدى بالافتقار الى الإرادة .

وينتهى كيسنجر الى أن حرب العصابات تتطلب اما ظروفًا خاصة ملائمة لكي تكون ممكنة ، مثال ذلك ما حدث في يوغوسلافيا والجزائر ؛ واما أعدادا ساحقة كما حدث في الصين أو الى مساحات واسعة كما حدث في روسيا ، ومثل هذه الحرب يمكن أن تستمر اذا لقيت تأييدا من الخارج عسكريا وأدبيا على حد سواء مما يعطى الأمل في النصر في النهاية .

٤ - الحاجة الى الدفاع المحل :

ويرى كيسنجر أنه لا بد للغرب أن يعمل على تجنب سياسة الأمر الواقع للاحتلال الشيوعي اذا كان يبنى منع الانتقاص بشكل تدريجي ، ولذلك فإن القدرة على الدفاع المحل لازمة حتى تفسر سياسة الردع مع استراتيجية خوض الحرب ومتطلبات الأمن الأمريكي والغربي جنباً الى جنب .

ويمضي كيسنجر الى القول بأن مقاومة سياسة الأمر الواقع هي أساس الردع أو المنع فإذا قام الأمر الواقع فإن غرض الاستراتيجية لا يصبح حمل المعتدى الذي ينوى الاعتداء على الأحجام عن المهاجمة فقط بل يجب أن ترغمه هذه السياسة على الانسحاب ؛ ذلك أنه عندما يقرر المعتدى الهجوم فإن العبء السيكلوجي يقع عليه ولا بد له من أن يتخذ خطوة إيجابية مما سيرغمه على التردد خاصة اذا بدا أن هدفه بعيد المنال وعلى العكس فإن نال المعتدى بغيته فإن العبء السيكلوجي سيتغير لصالحه حيث يكون على المدافع أن يقدر خطر القيام باتخاذ الخطوة الأولى .

ويقول كيسنجر انه عند مقاومة الاحتلال يكون على المدافع أن يختار بين الاستمرار في الدفاع عن النفس أو الاستسلام ، فإذا كان المعتدي قد حقق غرضه بالفعل ، فيمكن للمدافع تحقيق السلام عن طريق التسوية على أساس الوضع الراهن الجديد .

ويذهب كيسنجر بعد الشرح المتقدم الى أنه في كل استراتيجيات الحرب المحدودة - فيما عدا استراتيجية الدفاع المحلي - يكون التوازن السيكولوجي في صالح المعتدى بل أنه يزداد كلما طال استمرار الصدام ويرجع ذلك الى أن الدفاع المحلي وحده يستطيع أن يمنع سياسة الأمر الواقع .

ويقول كيسنجر انه اذا لم تتمكن حماية المناطق المهددة من الاحتلال فإن مجال التشهير الشيوعي سيزداد اتساعاً على اللوام وأن التفاوت في القوات المناسبة للدفاع المحلي يجب أن يعالج التفاوت الحالي في القوة المحلية فسوف لا يجد القادة السوفييت حافزاً على المفاوضات الجديدة .

ويدافع كيسنجر عن فكرة الدفاع المحلي فيقول ان معظم المزايم بشأن استحالته اما أن تكون مضللة أو مبالغاً فيها ، فما زال العالم الحر يتفوق في القوة البشرية على الكتلة الشيوعية ، كما يتفوق في الإمكانيات الصناعية ، وليس هناك من سبب غير الافتقار الى الإرادة يدعو أوروبا الغربية والولايات المتحدة الى ايجاد قوة محلية قادرة على إيقاف العدوان الشيوعي على أي مستوى ، ومن المؤكد أن المشكلة أكثر تعقيداً في مناطق أخرى . ففي مناطق الشرق الأوسط وجنوب شرقي آسيا يمكن للكتلة الشيوعية أن تركز قواها البشرية والمادية ضد الدول الأضعف والأقل صلة في التحالف وذات المواقع الأقل ميزة عن تلك التي تقع في شمال الأطلنطي مما يجعل هذه الدول في وضع لا يمكنها من مؤازرة بعضها البعض .

٥ - الحرب المحدودة : نووية أم تقليدية :

ثمة حقيقتان ينبغي تفهماهما :

الأول :

لم تعد أية حرب - في العصر النووي - تخلو تماماً من شبح المواجهة النووية ؛ اللهم الا اذا تقدمت اجراءات الرقابة على

السلام قلعما كبيراً بحيث يمكن الاعتماد عليها الى مدى بعيد .
فالواقع أن نشوب حرب بين قوتين نوويتين بأسلحة تقليدية
اعتداء لا يمنع أياً منهما من أن تضع في اعتبارها امكانية استخدام
الأسلحة النووية .

الثانية :

ان الاختيار بين استخدام الأسلحة التقليدية أو النووية لم
يعد متاحاً للولايات المتحدة .

وللاستراتيجية النووية ميزات هي :

- ان تشتيت الفرق العسكرية سيفرق بين متطلبات النصر
ومتطلبات المحافظة على البلاد . فلكي تسود الولايات المتحدة
في حرب نووية فمن الضروري أن تكون لديها وحدات صغيرة
سريعة الحركة ، اما الاحتفاظ بالأراضي فيحتاج الى تركيز
أكبر وأضخم وبالذات على المراكز الهامة للإدارة ، والمثال
على ذلك أن الجيش السوفييتي احتاج الى عشرين فرقة
ليسحق الثورة المجرية وكان يستحيل مثل هذا التركيز لو
كان السوفييت يواجهون أسلحة نووية .
- سوف تفقد الحرب النووية تقديرات المعتدى ذلك أنها غير
مألوفة . فمع أنه يوجد لدى الاتحاد السوفييتي والصين
الشيوعية خبراء كثيرون في الحرب التقليدية الا أن تقديراتهم
بالنسبة للحرب النووية لابد وأن تكون نظرية .
- ستكون الحرب النووية وسيلة فعالة لاضعاف رقابة
الشيوعيين على المناطق التي تدور في فلكها . فالحرب
النووية هي أفضل الوسائل لاستغلال متاعب السوفييت
السياسية على الأقل في أوروبا .
- الأسلحة النووية هي أفضل الأسلحة الموجودة لدى الولايات
المتحدة بسبب تفوقها التكنولوجي .
- ان اتباع أى سبيل آخر سيفرض على الولايات المتحدة

الأمريكية متطلبات مستحيلة مؤداها أن تكون لديها قوة تقليدية متزايدة تتمتع بأمن وسائل الحماية وبالقوة على الحرب المحدودة .

وينتهي كيستنجر الى أنه ليس هناك من سبب فعلي يجعل الولايات المتحدة تتراجع عن حرب نووية بل انه على العكس تؤكد كل الأسباب ضرورة استخدامها لتمتص الولايات المتحدة بتكنولوجيا بالغه التقدم .

٦ - اتجاه استراتيجية الولايات المتحدة :

كان كيستنجر منذ سنوات مضت يؤيد الاستراتيجية النووية ، فقد بدأ له حينئذ أن الرادع الأكثر فاعلية لاي اعتداء شيوعى جوهرى هو التقييد من أن الولايات المتحدة سوف تستخدم الأسلحة النووية منذ البداية . ومع ذلك فإن الحاجة الى قوات قادرة على خوض غمار حرب نووية محدودة تظل قائمة ؛ ويذهب كيستنجر الى أن بعض التطورات قد تسببت في تغيير وجهة النظر الخاصة بالتركيز النسبى الواجب اعطاؤه للقوات التقليدية فى مواجهة القوات النووية . وهذه التطورات هي :

- الخلاف القائم داخل المؤسسات الأمريكية العسكرية وداخل الحلف وهو الخاص بطبيعة الحرب النووية المحدودة .

- ازدياد المخزون من الأسلحة النووية السوفيتية ؛ والأهمية المتزايدة للصواريخ طويلة المدى .

- تأثير مفاوضات الرقابة على السلاح .

ويثير أول هذه الاعتبارات الشكوك فيما إذا كان على الولايات المتحدة أن تعرف كيفية تحديد الحرب النووية . ويعبر الاعتبار الثانى الأهمية الاستراتيجية للحرب النووية . ويؤثر الاعتبار الثالث على الإطار الذى ينبغى أن تدار فيه أية استراتيجية والذى يقرر الثمن السياسى .

الا أنه يكاد يكون من المستحيل إيجاد وصف متماسك لمفهوم

« الحرب النووية المحدودة » فالسلاح الجوي يتصورها على أنها مراقبة فضاء جوى محدود ، ويعتبرها الجيش حيوية لتحطيم الأهداف التكتيكية التي يمكن أن تؤثر على العمليات الأرضية بما فيها مراكز المواصلات؛ أما الأسطول فيهمه في المرتبة الأولى التخلص من المنشآت في الموانئ .

وللتوفيق بين هذه الاتجاهات فقد سمح لكل سلاح بتدمير كل ما يعتبره ضروريا بالنسبة لمهمته ، والحرب النووية المحدودة التي تخوضها الولايات المتحدة على هذا النحو قد تصبح لا فرق بينها وبين الحرب النووية الشاملة .

وقد نشبت هذه الخلافات بين حلفاء الولايات المتحدة حيث ان القليل من حلفائها يمتلك أسلحة نووية ، فالدول التي تملكها تركز على الحروب النووية الرادعة لا على الجانب التكتيكي ؛ كما أن الرأي العام في معظم الدول المتحالفة قد تحرك ضد الأسلحة النووية بدوافع مختلفة .

وقد عززت هذه الآراء الاتجاه نحو مفاوضات الرقابة على الأسلحة وسوف يصبح من الصعب - في خضم هذه الظروف - اتخاذ مبدأ إستراتيجي وتكتيكي تقبله الدول المتحالفة وتعزّزه العقيدة في مواجهة الضغط السوفيتي مما يؤدي الى الشك فيما اذا كانت سوف تتوافر للغرب امكانيات الحسد من الحرب النووية بمعنى تقييدها ، فلو أنه اعتمد كلية على الاستراتيجية النووية فإن مناعته ضد ابتزاز نووي سواء قبل أو بعد نشوب القتال سوف تتزايد .

واذن فمن المؤكد أن أي تحديد للحرب هو الى حد بعيد عمل تمسقي ؛ والواقع أن وضع الحدود على الحرب النووية هو أمر تحكّمي ؛ لذا فانه يجب أن تكون القدرة التقليدية للعالم الحر قوية الى درجة كافية بحيث يصبح الدفاع النووي الملجأ الاخير لا الملجأ الوحيد ، وبمقتضى ذلك أن تزداد مرونة السياسة الامريكية

بما قد يمكنها من التفاوض بثقة في شأن الرقابة على الأسلحة النووية .

وينبغي ألا تعتبر القوات التقليدية بديلا للقدرة على الحرب النووية المحدودة وإنما مكملتها ؛ ذلك أنه من قبيل الانتحار الاعتماد كلية على القوات التقليدية أمام خصم مزود بأسلحة نووية .

ويمضي كيسنجر قائلا : ان مشاكل بلاده لا يمكن حلها بسهولة لأن تحديد الحرب مع الاتحاد السوفيتي والصين الشيوعية كحرب شاملة معناه مواجهة التغلب على أزمه وطنيه عن طريق شعوبة كلامية ، فليس هناك من عمل ملح يواجه العالم الحر أكثر من أن يخلص نفسه من الحنين لفته حصانة وأن يواجه الحقائق المطلقة لفترة ثورية .

ان مشكلة الولايات المتحدة تتلخص على وجه التحديد في أن القوة الزائدة عن الحد لا تضمن القوة المناسبة لواقف معينة بسبب عدم حصانة قواتها الرادعة وبسبب عدم قدرتها على جعل قوتها - التي لا يتطرق اليها الشك - قادرة على الصمود أمام الضغوط المحلية المختلفة .

ويتعرض كيسنجر في هذا المقام لتجربة لبنان فيقول انها وإن كانت قد قوبلت بالارتياح في كل مكان على أساس أنها أظهرت قدرة الولايات المتحدة على الحرب المحدودة ، فقد بينت في الحقيقة جلوها ؛ فلما تدخلت الولايات المتحدة في الشرق الأوسط اضطرت الى سحب فرقتين من ألمانيا ومنعت عن العمل معظم النقل الجوي الاستراتيجي أي أنها أضعفت أكثر المناطق حساسية - أوروبا - في اللحظة التي وصل فيها التوتر الدولي مداه .



١ - الولايات المتحدة وأوروبا :

ان العلاقة المتكاملة بين الدبلوماسية والاستراتيجية لا مثيل لها لوضوحها في أى مجال من مجالات السياسة كما هى واضحة فى علاقات الولايات المتحدة بأوروبا . وسواء كانت قضية الدفاع عن أوروبا أو توحيد ألمانيا أو الرقابة على الأسلحة أو انتشار الأسلحة النووية فالحل يتوقف دون شك على قدرة الغرب على تنسيق احتياجاتها للأمن مع أهدافها الحقيقية . ان أحد أقوى الأسباب لتلاحم شمال الأطلسى هو أنه ضرورة لتحقيق فرص العمل البناء ، فقدره الولايات المتحدة أو الحلفاء الغربيين تنوء بمواجهة الثورات الحالية فى عصرنا على انفراد ؛ فليس ثمة شعب لديه الموارد الفكرية والمادية الكافية التى تساعد فى تطوير الأمم الجديدة وفى التمشى مع سباق التكنولوجيا وفى إيجاد مجموعة جديدة من العلاقات الدولية وفى تحقيق فرصه الخاصة .

فلو أمكن تحقيق أمل الولايات المتحدة فى عالم يقوم على قيم الحرية والكرامة الانسانية ، فان التعاون الوثيق بين أمريكا

الشمالية ونصف الكرة الغربى امر جوهري فاذا لم تستطع هذه الدول المتفرقة صناعيا ، والتي تتمتع بأنظمة حكم صالحة ، وتتقارب أنظمتها الدستورية أن تواجه التوحيد فان مستقبل الحرية سيكون مظلما .

وعلى العكس فان الشجاعة والديناميكية وتمائل معتقدات مجموعة شمال الأطلسى تعد كلها رمزا لحيوية ارتباط الشعوب الحرة أمام العالم أجمع .

وتقوم استراتيجية حلف شمال الأطلسى على ضرورة توفير كل الحوافز ليقوم استراتيجيية لا ترغم الولايات المتحدتة على ضرورة الاختيار بين حرب شاملة وسلبية العمل فى الدفاع عن أوروبا .

ويمكن تلخيص مشكلة الأمن الأوروبي فى :

- يستطيع الاتحاد السوفيتى تهديد كل أوروبا من أراضيه .
- ليست هناك دولة أوربية قادرة بمفردها على الصمود أمام الضغط السوفيتى ولذلك لا يمكن فصل الأمن عن الوحدة أى لا بد من الوحدة لأمن أوروبا .
- ان التهديد بحرب شاملة يفقد قابليته للتصديق ولعنشاء الاستراتيجية لذلك لا يمكن مباشرة أمن أوروبا من أمريكا الشمالية فقط لأن المعتدى يستطيع أن يوجه تهديدات لا تبدو منذرة بالردع الشامل ، ولأنه لا يمكن التأكد من أن أمة تنتحر دفاعا عن أراض أجنبية مهما كانت قوة الوحدة المتحالفة .
- وأشار كيسنجر فى هذا المقام الى أنه مهما كسب الاتحاد السوفيتى فى الشرق الأوسط فانه من الممكن تعويض ذلك وزيادة قوة أوروبا فى المناطق غير الملتزمة . ومن جهة أخرى اذا تكشف عدم قدرة حلف شمال الأطلسى فان كل المناطق الأخرى ستكون من نصيب الاتحاد السوفيتى بسبب التقصير . وسوف يكون حلف شمال الأطلسى قادرا على مقاومة كل تشهير سوفيتى اذا كانت القوة العسكرية فى أوروبا قادرة على الصمود فى وجه سلسلة واسعة من التحديات ؛ فازدياد قوة القوات المحلية يستتبع تناقص احتمالات توجيه تهديد من هذا النوع .

٢ - حلف شمال الأطلسي والأسلحة النووية :

ان الاعتراف بالحاجة الى قوة عسكرية في أوروبا يشير تساؤلات عن طبيعتها وعن علاقة الأسلحة النووية باستراتيجية حلف شمال الأطلسي وعن انتشار الأسلحة النووية الى حلفاء الولايات المتحدة .

وأن قابلية التصديق - التي تتضائل - للتهديد بالردع الجماعي لم ينتج عنها فقط الحاجة الى زيادة قوات أوروبا التقليدية بل لقد أثارت بحدة مشكلة الرقابة على ما يسمى « بالقوة الرادعة » .

وان ازدياد قدرة السوفيت على تهديد الولايات المتحدة قد زاد الشكوك التي ظهرت في أول الأمر أثناء أزمة السويس فيما لو أنه يمكن الاعتماد على الولايات المتحدة في الرد بحرب شاملة على كل تحد يعتبره حلفاؤها حيويًا ، وفيما لو فعلت ذلك هل ستستخدم قواتها بشكل يظنونه ضروريا لحماية مصالحهم .

ان الخوف من ألا تكون الولايات المتحدة على استعداد للتعرض للدمار أو أنها قد تستخدم قواتها بشكل يحتمل أن يدمر الثروة القومية لحليف من حلفائها كل السبب في انشاء قوى رادعة مستقلة داخل حلف الأطلسي ؛ فقد أصر ديجول على أن فرنسا تحتاج الى ترسانة نووية خاصة بها اذ ان الولايات المتحدة قد تجرى تسوية منفردة مع الاتحاد السوفيتي أو قد تعقد اتفاقا سريا يقضي بالا تدمير الواحدة منهما الأخرى وأن تقتصر أعمال العنف على أجزاء أخرى من العالم ؛ وفي كلتا الحالتين فإن الأسلحة النووية الفرنسية تكون أجدى وسيلة لحماية فرنسا من الوقوع فريسة لحرب نووية .

وليس من شك في أن نوع التوازن الموجود بين القوى النووية للمعسكرين هو حاليا عامل من عوامل السلام العالمي ؛ ولكن من ذا الذي يستطيع التكهّن بما يحدث غدا ، وبأن بعض التقدم المفاجيء للصواريخ سوف يوفر لمعسكر من المعسكرين ميزة كبرى لاستطيع نواياه السلميه مقاومة اغرائها ؟

ثم من ذا الذي يستطيع أن يتكهّن بأنه اذا حدث في المستقبل

تغيير كلي في الجو السياسي - وهو ما حدث من قبل - أن تتفق القوتان المحتكرتان للقوى النووية على تقسيم العالم ؟

ويقول كيسنجر ان فرنسا قد ساعدت على ايجاد التوازن الدولي عندما زودت نفسها بالأسلحة النووية ، ولكن يبدو أنه ليس ثمة دولة أوروبية واحدة قادرة على انشاء قوة رادعة لها من القدرة ما يمكنها من البقاء بعد هجوم سوفيتي شامل ؛ فالواقع أنه ليست لدى أى منها المساحة الكافية التي تستطيع أن تنشر فيها قواتها او الامكانيات التي تتيح حماية هذه الأسلحة حماية مجدية ضد هجوم سوفيتي •

والواقع أن جعل القوى الرادعة لحلفاء الولايات المتحدة متحركة أو في أساطيل بحرية ينطوي على استفزاز للاتحاد السوفيتي قد يحدو به الى القيام بهجوم وقائي ، ولذلك فان أية محاولة للردع المستقل من جانب أية دولة من الحلفاء هو بمثابة انتحار مؤكد ؛ والواقع أيضا أن هذه القوات تكون لها صفة الردع في حالة ما اذا تأكد الاتحاد السوفيتي أن أى صدام على أى مستوى سوف يطلق العنان لقوات الولايات المتحدة الاستراتيجية •

ويعضى كيسنجر الى القول بأنه قد يثار أن التمييز بين المصالح الأمريكية ومصالح حلفائها هو وقوع في الخطأ وأنه لا يمكن أن يكون هناك صدام حقيقي اذا أدرك كل الأطراف الحاجة الى الوحدة ، الا أن هذا الرأي - مع أنه صحيح معنويا - لا يقابل بالاهتمام من دول أوروبا •

ويعتقد كيسنجر أن الحل المنطقي لمشكلة الحلف الاستراتيجية هو التخصص الذي يتيح للولايات المتحدة أن تركز على القوات النووية في حين يركز حلفاؤها على القوات التقليدية ؛ فاذا اتفق الحلف على الهدف من قوته النووية فانه يمكن أن يضع الحلفاء جزءا من قواتهم الرادعة تحت قيادته •

واختتم كيسنجر هذا الجزء ذاكرة أن هناك ثلاث ضرورات قد ترغب الولايات المتحدة في استخدام قواتها الرادعة بسببها وهي :

- حالة الحرب الشاملة •
- حالة الحرب المحدودة في منطقة شمال الأطلسي •
- حالة الحرب المحدودة خارج منطقة حلف شمال الأطلسي •

٣ - مشكلة ألمانيا :

استهل كيسنجر حديثه عن مشكلة ألمانيا بأن عرض للرأي القائل بأن السلام في أوروبا تهدده ألمانيا القوية الموحدة فعارضه على أساس أنه بني على تجربة الماضي ؛ وأضاف أن الصورة المثالية هي أن تكون هناك ألمانيا القوية التي تستطيع الدفاع عن نفسها وأن هذا يجب أن يكون أحد الأسس الجوهرية لسياسة الغرب •

وتساءل كيسنجر عن مدى التعرض بواقعية لمسألة توحيد ألمانيا ثم ما لبث أن قال أن مسألة توحيد ألمانيا هي إحدى القضايا التي يبدو أن الاتفاق السري قد تجاهلها •

وناقش كيسنجر الرأي القائل بأن قبول الغرب لسياسة الأمر الواقع في أوروبا الشرقية وبخاصة في ألمانيا هو مفتاح الاستقرار في أوروبا ، فقال انه ينبغي معرفة الحقائق التي يصعب واقعياً تغييرها • فلقد قيل انه اذا حدث وقبل الحكم السوفيتي بصفة رسمية في أوروبا الشرقية فإن الاتحاد السوفيتي سيفتح ولن يكون له مزاج للتوسع •

ويمضى كيسنجر الى القول بأن الرأي القائل بأن الحكمة في المواءمة مع الحقائق هي حكمه بلا شك تكاد تكون مقبولة ، فلو بلغت أقصى مدى لها فانهما تنطوى على سياسة بدون هدف وإجراءات تخلو عن الإدراك ؛ فلو أن المواءمة هي التي تتحكم في سير الأمور لما تغير شيء في العالم على الإطلاق •

ويستطرد كيسنجر الى القول بأن هذا المبدأ غريب بالنسبة للولايات المتحدة وأنه وجد أصلاً أثناء ثورة ولا محل لتطبيقه على عالم متصاعد • فالفكرة ليست جديدة حيث كان ستالين قد عرض على الغرب تقسيم العالم الى مناطق نفوذ وفشل في ذلك لأن الغرب

لم يكن على استعداد للمواجهة مع حقيقة احتوت التسليم بحقوق الشعوب الأخرى في مضمونها .

ويؤكد كيسنجر أن تقسيم ألمانيا سيبقى قائما مهما عملت الدبلوماسية الغربية إذ أنه ليس من المحتمل أن تنجح أية خطة للتوحيد لأن المسألة ليست متعلقة بإمكان تحقيق الوحدة بل متعلقة بإمكان الاتفاق مع الاتحاد السوفيتي وما يداخل ذلك من مشكلات عويصة .

ويذكر كيسنجر أن سياسة الغرب في هذا الشأن تبدو وكأنها تنطوي على ردود فعل للمبادرات السوفيتية ليس إلا ، ومع ذلك فليس لدى الاتحاد السوفيتي خطة مفصلة لتحويل كل ألمانيا في المدى القصير إلى الشيوعية .

ويسوق كيسنجر في هذا المقام تجربة الشرق الأوسط في الوحدة فيذكر أن هذه التجربة يمكن أن تكون مثلا لمصير المناطق التي فشلت في تحقيق الوحدة .

ويتعرض في هذه النقطة إلى سياسة الاتحاد السوفيتي فيصفها بأنها كانت تلقائية وغير مخططة ذلك أن موسكو أيدت إسرائيل في بادئ الأمر لتثير القومية العربية ثم أيدت ناصر الذي استخدم القومية العربية لطرد الغرب من المنطقة ثم استخدمت بغداد التي سخرت القومية في خدمة الشيوعية .

ألمانيا محابدة :

يناقش كيسنجر تحت هذا العنوان إمكانية إعادة توحيد ألمانيا عن طريق التحييد فيذكر أن كثيرين في الغرب يدعون إلى حياد ألمانيا لاعتقادهم أن الاتحاد السوفيتي لن يتسامح أبدا في شأن بقاء ألمانيا بقوتها في حلف الأطلسي ولأنها بعد حيادها تكون في وضع يمكنها فيه تسوية أمورها مع الاتحاد السوفيتي .

ويمضي كيسنجر إلى القول بأنه لو أحست ألمانيا بأن الحلف يمثل عقبة في سبيل وحدتها فإنه سيفقد جاذبيته بالنسبة لها .

٤ - مجتمع شمال الأطلسي :

يدعو كيسنجر الى أنه يجب أن يكون هدف السياسة الغربية هو زيادة تنمية التماسك والالتحام مع الاحساس بالهدف - داخل نطاق الأطلسي - ذلك أن العالم يعيش حالياً في فترة من أعظم الفترات الثورية في التاريخ ؛ فالكفاية الذاتية للامم تنقوض لأنه ما من دولة حتى ولو كبيرة تستطيع أن تبقى في عزلة .

ويذكر كيسنجر أنه ما من دولة من دول الأطلسي تستطيع أن تحل أية مشكلة تواجهها على أساس قومي والا جلب الالتزام بالسياسة القومية مزيداً من النكبات ، فمشكلة الأمن لا تحل على الأساس القومي وكل محاولة لتحقيقه عن طريق الجهود الفردية ستصاب بالفشل . ويطبق كيسنجر هذا النظر في المجال الاقتصادي اذ يعتبر الجهود الموحد ضروريا للصالح العام ، وفي المجال الدبلوماسي لأن السياسة المنفصلة تضر بسائر الحلفاء ذلك ان المكاسب التي يتصور تحقيقها من اتباع سياسة مستقلة ان هي الا خدعة ووهم .

ويستطرد كيسنجر الى القول أنه يلزم أن يدرك الحلف أنه من المستحيل ربط كل مميزات المشاركة بكل فوائد العمل المستقل اذ أنه بدون الموقف الموحد المشترك يستطيع الاتحاد السوفيتي أن يندد بالغرب .

ويدعو كيسنجر الى انشاء أنظمة فيدرالية تشمل مجتمع شمال الأطلسي كله ويقترح انشاء لجنة توجه الحلف وتكون لها سلطة العمل من أجل وضع سياسة للدفاع والرقابة على أسلحة الحلف ويكون لها برنامج مشترك لتقدير المساعدات الاقتصادية للمناطق النامية .

كما يقترح أن يضم تشكيل هذه اللجنة أربعة أعضاء دائمين وهم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والمانيا وثلاثة دوريين ينتخبون بالتصويت داخل نطاق مجلس الحلف .

٥ - المفاوضات :

يذهب كيسنجر الى انه مع الاكثار في الأسلحة وزيادة اخطار الاشتباك الذي لابد أن يتمخص عن كارثة ، فقد أصبحت المطالبة « باتصالات جديدة » لانتهاء التوتر ملحة للغاية . ويقال انه ليس أمام أية دولة الا أن تحاول بلوغ أهدافها عن طريق المفاوضات فالحرب الباردة يجب إنهاؤها لكي تتجنب البشرية أهوال الحرب الساخنة .

أن الحقيقة الكبرى التي لا مفر منها هي أن الغرب لا يستطيع الدفاع عن مجتمعه بالحرب طالما أن معنى الحرب الشاملة هو التدمير الكامل فإذا ما استخدمت الحرب كأداة للسياسة فستكون هناك حرب شاملة في النهاية .

ويستشهد كيسنجر بما كان « لستر بيرسون » قد كتبه في هذا الشأن من « أننا نعد للحرب كعمالقة نضجوا قبل الأوان ونعد للسلم كأقزام متخلفين » ، ثم يقول انه لا شك أن تجنب الحرب ينبغي أن يكون الهدف الأول لجميع الساسة المسئولين ولا يمكن أن تكون الرغبة في الاحتفاظ بالسلام موضع جدل فكري وأن القضية المعقولة هي الكيفية المثلى لتحقيق هذا الهدف .

ولقد أرجع كيسنجر أسباب جعل السبيل الدبلوماسي صعبا واستمرار التوتر الى :

- القوة التدميرية للأسلحة الحديثة .
- استقطاب القوى في الفترة المعاصرة .
- طبيعة الاشتباك .
- الاتجاهات القومية الخاصة بالغرب وخاصة بالولايات المتحدة .

٦ - مشكلة لقاءات القمة :

كتب كيسنجر تحت هذا العنوان أنه عندما انهارت لقاءات القمة في باريس حدث نوع من الانتكاس في الغرب ، فمن كان يدافع عن لقاء القمة على أساس أنه الحل السحري للتوتر أصبح يعتبره كاجدية الهازلة للدبلوماسية . ويقول كيسنجر ان نية الغرب في السلام لم تتبلور في مقترحات أو برامج ملموسة ، وأنه الى ذلك فمن المحتمل أن يكون القادة السوفيت قد أيقنوا - قبل لقاء جنيف - إمكان تخفيف التوتر السائد في العلاقات دون إيجاد حل لأية مشكلة ، فان صح هذا النظر فان لقاء جنيف يكون قد حمل في طياته زوال الحافز على إيجاد روح التفاهم بين الغرب والشرق والتي كان من المفروض أن يثمر عنها ، ذلك أن هذا المؤتمر أشعر السوفيت بالهلع الذي أصاب الغرب من الحرب ويحتمل أيضا أن يكونوا قد قرروا تحسين موقفهم بالمساعدة في الظهور على أنهم أكثر رغبة من الغرب في الإفصاح عن نواياهم .

ويختتم كيسنجر حديثه عن لقاء القمة في جنيف قائلا ان خروشوف تعهد في طريق عودته بسيادة ألمانيا الشرقية فوضع بذلك أساس أزمة برلين لثلاث سنوات مقبلة ، وأن العالم عرف بعد شهر من لقاء جنيف بنبا صفقة الأسلحة السوفيتية لمصر ، وهو العمل الذي كان من نتيجته عامان من التصاعد الذي دفع بالعالم في أكثر من مناسبة الى حافة الهاوية .

ولما كان لقاء القمة المذكور لم يحرز أي تقدم في تسوية أية مشكلة من تلك التي أدت الى انقسام العالم ، فلم يكن من قبيل المصادفة بعد أقل من عام أن تدل أزمات السويس والمجر على تجدد مؤشر الحرب الباردة .

٧ - مشكلات الرقابة على الأسلحة :

يرى كيسنجر أن الموضوع الواضح الذي يمكن للعالمين الحر والشيوعي أن يجريا مفاوضات جادة بشأنه هو موضوع الرقابة على الأسلحة .

ويؤسس رأيه على أن تقدم التكنولوجيا صاحبه نوع من عدم الاستقرار اذ تعيش الدول في كابوس يصور لها امكان تعرض بقائها للخطر عن طريق الاقتحام التكنولوجي من قبل خصومها .
ويمضى كيسنجر قائلا انه عندما تواجه قوتان رادعتان بعضهما فان مجرد ذلك يسهم في علم الاستقرار حتى ولو كانت نواياها سليمة ، ذلك أن كل طرف يسعى لأن يزيد من أمنه باعداد قواته الرادعة . فاذا كانت هذه القوات قادرة على الردع فهي من باب أولى قادرة على الضرب المفاجيء .

ويقول كيسنجر انه باستخدام الصواريخ ذات الوقود الجاف منذ ١٩٦٠ فان المناعة ضد الهجوم قد قلت ولابد أن تكون قد قلت الحاجة الى درجة الاستعداد القصوى تبعا لذلك ، فالمناعة شرط نسبي يعتمد على الاعداد والدقة والقدرات الدفاعية وسوف تكون المناعة مزعزة بتقدم التكنولوجيا المطرد .

ويخلص كيسنجر الى أنه لا بد أن يكرس الطرفان كل جهودهما لمنع سباق التسلح وأن أى تفكير في الرقابة على السلاح مرده مشكلة الهجوم المفاجيء وينبغي أن تكون الرقابة على الأسلحة وسيلة لزيادة الاستقرار لا مقدمة للاستسلام .

ويعرض كيسنجر ثلاثة أنماط لمشروعات الرقابة قد تكون فيها حلول لمشكلة الهجوم المفاجيء وهي :

- اجراءات لتقليل الحافز على القيام بهجوم متعمد .
- اجراءات الغرض منها التقليل من حافز القيام بهجوم وقائي .

- اجراءات لتقليل احتمال القيام بهجوم مفاجيء مبنى على معلومات مضللة وبعبارة أخرى مشكلة الحرب العرضية . ويمكن منع الهجوم المفاجيء المتعمد باجراءين :

* عن طريق تخفيض القدرة المادية على كسب الحرب بهجوم مفاجيء .

* عن طريق تقليل امكانية تحقيق المفاجأة ، وهذا غالبا ما يتم عن طريق نظم التفتيش .

التطور السياسى والشيوعية

يستهل كيسنجر هذا الفصل بنظرة مؤداها ان فكرة التطور المحتمى للبناء السياسى الذى يتميز بالاستنارة يتجلى فى ثورتين كبيرتين حدثتا فى عصرنا وهما الشيوعية وظهور دول حديثة فى مناطق الاستعمار السابق .

أما فيما يتعلق بالشيوعية فثمة نظرية مؤداها أن الاتحاد السوفييتى لا يزال فى منتصف الطريق نحو تغيرات عميقة ومحتومة ذلك أنه بازدياد تحسن مستوى المعيشة وارتقاء الوسائل المناسبة للتطور الاقتصادى سوف يزداد ضغط الشعب من أجل الحريات التى ألفها الغرب منذ زمن بعيد . وتبعاً لهذه النظرية فإنه ينبغي أن يكون الهدف الأساسى للسياسة الغربية هو تدعيم هذا التطور المفيد ، وأنه بقدر ما يشجع الغرب الاتحاد السوفييتى على التركيز على التنمية الاقتصادية فإنه بذلك يقوى العناصر المناهضة للحكم الدكتاتورى وسياسة العدوان الخارجى .

ويمضى كيسنجر الى القول بأن ثمة مقترحات مشابهة فيما

يختص بالأمم الحديثة حيث ان متطلبات نموها الاقتصادي تسبق
حتما متطلبات نموها السياسي .

وينتقد كيسنجر هذه النظرية ويذهب الى أن الغرب يخطئ
كثيرا ان سعي الى تدعيم قيمه أو نماذجه السياسية في هذه الأمم
الحديثة لأنها تفسر على أنها تدخل جديد أكثر دهاء .

ويرى كيسنجر أن دور الغرب ينبغي أن يكون في اثبات
قدرته على رفع مستوى المعيشة بكفاءة أكثر من كفاءة الشيوعية دون
اللجوء الى أساليبهم ، كما ينبغي على الغرب في اتصالاته بالدول
الحديثة والشيوعية أن يتوقع نتائج سياسية غير متبقة من تأثير
أفكار الغرب وانما من التأثير غير المباشر للتغيير الاقتصادي .

١ - التطور والدول الحديثة :

لعل مشكلة التطور السياسي في الدول الحديثة هي أكثر
المشكلات تعقيدا ، كما أن صلة الولايات المتحدة بها على جانب كبير
من الدقة ، فمن جهة تصاحب بداية العملية الثورية أثناء السنوات
العشر الأولى من الاستقلال - إمكانية كبيرة للخلق والابتكار ، وفي
الوقت نفسه فإن هذه الفترة كثيرا ما تكون فيها ضغوط المشكلات
المباشرة كبيرة جدا .

ويذهب كيسنجر الى أن الأمم الحديثة تتردد في قبول
النصح بل وقد تفسره على أنه محاولة تستر شكلا جديدا من
أشكال الاستعمار في حين يكون الغرب هادفا الى المساعدة على
التطور السياسي للدول الحديثة .

ويرى كيسنجر أن تصدير الديمقراطية أصبح أسلوبا قديما
لأنه يؤخذ على أنه تدخل مباشر في الشؤون الداخلية للدول
الأخرى .

ويقول كيسنجر انه ازاء هذا فإن الغرب ركز على التنمية
الاقتصادية على اعتقاد منه بأن رفع مستوى المعيشة في هذه الدول
سيقضي على أهم سبب يغريها في الشيوعية وأن نمو الاقتصاد
الاستهلاكي عادة ينتج استقرارا والدليل على ذلك تجربة مشروع
مارشال في أوروبا .

ويتحفظ كيسنجر على الرأى السابق فيقول ان مشكلات الدول الحديثة أكثر تعقيدا من مشكلات أوروبا ، فالاجتمع الأوروبى تطور على مر القرون وأصبح يضم مجتمعات متطورة فى كافة المجالات ، وهو مالا ينطبق على أية دولة من الدول الحديثة الظهور .

ويقول كيسنجر ان اقتصاديات حرية التجارة لا تناسب هذه الدول اطلاقا من الناحية السياسية ، كما ان هذه الدول تتطلع من الناحية العملية الى الدور الرئيسى للدولة فى التصنيع . والواقع ان أحد العقبات التى واجهت الأسلوب الديمقراطى الغربى هو تشبيهه لدى كثير من هذه الدول الحديثة بالمذهب الاستعمارى والفردية التى تخدم ذاتها على نطاق واسع .

ويذهب كيسنجر الى أن الديمقراطية لا تتحقق الا بالحد من سلطة الحكومة وقد كان ذلك من الناحية التاريخية نتيجة أربعة عوامل :

- العجز الفنى .
- العسرف .
- الدساتير الشرعية .
- الاعتقاد بأن السياسة غير ذات أهمية .

واستطرد الى القول ان الدول الحديثة تجاهد من أجل الحصول على حريتها ، وقد يكون التبرم بالحكم الاستعمارى نقطة تبلور الوحدة على أنه ان عاجلا أو آجلا يجب أن تحل الأهداف الايجابية محل التبرم السابق كقوة دافعة ، وهذا العمل التوحيدي يجب أن يتم بواسطة الدولة فى معظم هذه البلاد . وبعضى كيسنجر الى القول بأن العامل الأول فى تلاحم الدول الحديثة التى ليست فى العادة نتاج تاريخ أو ثقافة أو لغة مشتركة ، هو التجربة المشتركة ، تجربة الحكم الاستعمارى .

ولما كانت الحدود وخاصة فى افريقيا تعكس الملامة الادارية للاستعمار السابق فان معظم الدول الحديثة لا تطالب بالاستقلال

فحسب وانما تطالب أيضا بدائيتها اذ انها تفتقر الى احساس اجتماعى .

ويمضى كيسنجر من هذه النقطة فيقول انه عندما يكون التماسك الاجتماعى ضئيلا يصبح الكفاح من اجل الرقابة على السلطة مريرا جدا ومن هنا فانه عندما تكون الحكومة هى المعبر الاساسى عن الذاتية القومية تعتبر المعارضة لها خيانة عظمى ، ومن هنا ايضا فان الكثيرين من قادة الأمم الحديثة يصرون على عدم ضرورة الأحزاب السياسية .

٢ - عن التطور السياسى « الغرب - الشيوعية - الأمم الحديثة » :

قد تكون المساعدة الاقتصادية أبسط عمل فى الدول الحديثة ، أما أعقد عمل فهو المدى الذى يمكن الغرب به مساندة تطور الأنظمة الديمقراطية ، على أن الغرب يستطيع الى حد ما أن يؤثر على الأحداث بتقديم أفضليات فى المساعدة للدول التى تواجه معايير معينة للأنظمة الديمقراطية .

وقد يثار ضد هذا الأسلوب انه يخل بمبدأ المساعدة دون ارتباطات على انه ينبغى على الدول الحديثة أن تحكم على الولايات المتحدة من واقع نوع أوضاعها أى المساعدات لا من واقع عدم وجودها ، فهذه الدول لا تستطيع أن تطلب من الولايات المتحدة ألا يكون لديها أهداف ، وعلى الولايات المتحدة أن تظهر التحفظ فى القرارات التى تستمدها من الأفضليات ذلك انه يجب على الولايات المتحدة أن تكون جادة فيما يتعلق بالبناء السياسى الذى تكون هذه التنمية مستحيلة بدونه والذى سيشكل مستقبل البلد الذى يعيننا .

ويعزز كيسنجر رايه بأنه لو حدث وأوضحت الولايات المتحدة مسئوليتها فى هذا الشأن فانها تكون قد وضعت هدفا يتضمن المبادئ المثالية الأمريكية ، فلم يحدث أبدا أن انتشرت الأفكار بطريقة ذاتية أو بسبب ما فيها من أقتعة .

١: ويقول كيسنجر ان هناك ثلاثة أسباب لصعوبة فهم الثورة فى عصرنا .

السبب الأول :

المشكلة السيكولوجية لتفهم طبيعة القادة الثورية مع ما يصاحبها من ميل الى التفكير بأن الاعتبارات الاقتصادية هي التي تحرك الانسان الى حد بعيد . فبينما تصورت الولايات المتحدة أن يكون مسلك العمل المعقول بالنسبة لكاسترو أو عبد الناصر هو التركيز على التنمية الاقتصادية في بلاده فان كاسترو قد وجد أن التركيز على التنمية يشغله عن الاجراءات الادارية المزعجة . فان التطلع الى السلطة لا الى الثروة كان هدفه .

السبب الثاني :

وهو مترتب على الأول اذ تعتبر الولايات المتحدة ان الحقيقة المبنية على التجربة حجة قاطعة وبالتالي يصعب عليها تتبع منطق الكثيرين من زعماء الأمم الحديثة الذين يلجئون الى تركيبات كلامية وصينة على أساس مزاعم غير حقيقية او على أساس الأسلوب الشيوعي في تكرار الشعارات . والواقع انه من السهل ان يقال ان كاسترو أو ناصر أو لومومبا يتحدثون كذبا ولكن ربما كانت لديهم مستويات مختلفة من الصديق والحقيقة أكثر مما لدى الولايات المتحدة .

السبب الثالث :

قصور الولايات المتحدة في الموازنة مع الثورة المعاصرة . فمن أكثر المصاعب الخاصة بالتفاهم أو التي تعترض التفاهم بين الولايات المتحدة والدول الحديثة هو الصدام بين اتجاهات التفكير المتباعدة عن بعضها .

ويقول كيسنجر بأن القادة الثوريين في وقتنا المعاصر يمثلون أساسا فراغا روحيا وحتى الشيوعية ، فانها قد أحدثت من التغيرات عن طريق الخاصية اللاهوتية للماركسية ما يتعدى ما حققته عن طريق الجانب المادي الذي تفاخر به . ان مشاكل التنمية الاقتصادية والسياسية صعبة في حد ذاتها وهي بالنسبة

للأمم الحديثة معقدة نظرا الى أن هذه الدول تجد نفسها منساقفة فى الشئون الدولية الى درجة لم تألفها من قبل ، ذلك أنه بينما تبني الدولة الحديثة ذاتها تجد فى الوقت نفسه من يتقرب اليها ومن يلقى عليها بمسئوليات دولية وتكون النتيجة تحول طاقات الأمم الحديثة وتعمد العلاقات الدولية .

ويرى كيسنجر أن الأسلوب الذى اتبعته الولايات المتحدة الأمريكية نحو الأمم الحديثة لم يساعد فى حل الأمور وأن الولايات المتحدة كشأنها فى مجالات السياسة المختلفة ظلت تتحول من غاية الى أخرى ، فقد تصرف فى وقت ما كما لو كانت الأمم الجديدة هى أهم حدث سياسى ، وسعت الى جعلها حلفاء عسكريين فى الحرب الباردة ، ولكن فى غضون سنوات قليلة انقلبت هذه السياسة ، فراحت الولايات المتحدة تمجد الحياد بعد أن كانت تأومه ، وبعد أن كانت تسعى الى عقد اتفاقيات الأمن مع هذه الدول عدلت عن ذلك بطريقة شككت حلفاءها فى حلف الأطلسي فى حكمة الارتباط الوثيق بها ، كذلك حل محل التبسيط الزائد فى عدم رؤية دور سياسى للأمم الحديثة خارج نطاق الحرب الباردة التبسيط الزائد المبني على الافتراض بأن الصراع الحقيقى هو من أجل انحياز غير الملتزمين .

ويقول كيسنجر انه اذا صح عدم الضغط على الأمم الحديثة للانضمام الى الأحلاف فإنه لا ينبغي أن تكون تلك السياسة متضمنة لما هو مشيط لعزائم أولئك الذين اختاروا غير ذلك .

ويعمى كيسنجر الى القول بأن الدول غير الملتزمة ليست فى موضع يسمح لها بتكوين رأى مسئول أو وضع برنامج جدى ، ولذلك فالنتيجة الطبيعية أن تصدر تصريحات مبهمه وبالتالي تهبط الدبلوماسية الى مستوى الماترات وتصبح المطالبة بالسلاام هى مجرد الدعاية مما قد يؤدى فى النهاية الى تفويض الأمم المتحدة بدلا من تقويتها .

وزير كيسنجر على ما تقدم أن المفاوضين السوفييت قد يفقدون الحافز على تقديم مقترحات مسئولة طالما عظمت فرص تحقيق انتصارات عن طريق الدعاية الرخيصة ، وعندما يجد أنه

من الممكن أن يعطى الدول الحديثة آراء فى غير موضوعها فى الموضوعات المختلفة .

ومن جهة أخرى فلسوف يشعر الغرب بخيبة أمل عندما يجد نفسه عاجزا فى اطار ما تقدم عن معاونة الأمم الحديثة .

والواقع انه عندما يصبح الحياد غاية فى ذاته فانه من الممكن أن يقود الدول غير الملتزمة عن غير قصد الى اضافة ضغوطها الى ضغوط الكتلة الشيوعية ، والميل الى اتخاذ موقف منفصل من قبل هذه الدول عن الكتلتين الكبيرتين يمكن أن تستخدمها الشيوعية الدولية الماهرة لرد الغرب خطوة خطوة .

ويتعرض كيسنجر لدول عدم الانحياز فيقول انه عندما تشكل دول مثل الهند واندونيسيا وغانا والجمهورية العربية كتلة فهي تفعل ذلك رغبة فى الابتعاد عن الخصومات بين الدول الكبرى من ناحية ولتضخيم تأثيرها الخاص من ناحية أخرى ، ولا ينبغى الاعتقاد بأنه من الممكن التأثير على هذه الدول عن طريق فرض المناقشة والاقتراح لأن المتطلبات الداخلية لكتلة الحياد والضغط الشيوعية عليها سوف تحول دون ذلك .

وبينما يجب على الولايات المتحدة أن تتلرع بالصبر أمام هذه الاتجاهات فانه يجب عليها أن تفهم أن معظم هذه الأمم ستتخذ لنفسها موقفا وسطا بين المتشاحنين بصدد أى قضية وبصرف النظر عما تستحقه النزاعات . ويمضى كيسنجر قائلا بأن الكلمات التى ألقاها زعماء مثل ناصر وسوكرانو وتكروما وحتى نهرو فى الجمعية العامة عام ١٩٦٠ توضح حقيقة مؤداها أن اختلاف هذه الدول مع الولايات المتحدة لا تعرضها الا لأخطار طفيفة فى حين أنها لو اتخذت مواقف معاكسة للاتحاد السوفيتى فان رد الفعل الشيوعى معها سيكون غنيا للفاة . ويلاحظ كيسنجر فى هذا المقام أن الهجمات التى شنت على الغرب كانت حادة ومباشرة - اذ تضمنت كلمات هؤلاء الزعماء تعنيقا للامبريالية الغربية فى حين أنها لم تتضمن أية اشارة الى التهديد السوفيتى لبرلين .

ويقول كيسنجر انه لما كان من غير المحتمل أن تؤيد الدول الحديثة موقف أى من الجانبين تأييدا كاملا فقد يكون فى البدء من مقترحات نهائية أسلوب بارع للمفاوضة .

ويلاحظ كيسنجر أن متطلبات الاحتفاظ بحياد شكلى قد يدفع كثيرا من الزعماء الذين عارضوا الاتحاد السوفيتى فى قضية من القضايا الى تأييده فى قضية أخرى .

ويستخلص كيسنجر مما تقدم ان الخوف من رد الفعل السوفيتى العنيف مضافا اليها رغبة هذه الدول فى البقاء على الحياد قد تنقل الى الأمم المتحدة القواعد الدبلوماسية السوفيتية المعروفة التى تبعها تكون تغييرات الوضع الراهن ، وعلى العكس من ذلك فاذا سعت الولايات المتحدة الى تحقيق رغبات الأمم الحديثة المزعومة فقد تدفعها الى الابتعاد عنها كي تظهر استقلالها . فمن سخريه الأقدار فى الواقع انه اذا سعت الولايات المتحدة الى الاقتراب من هذه الدول وتوثيق الصلة بها فانها بذلك تكون قد دفعتها فى اتجاه الشيوعية .

وتحدث كيسنجر بعد ذلك عن الحرب الباردة فى افريقيا فقال ان هدف الولايات المتحدة من إبعاد الحرب الباردة عن القارة السوداء كان أمرا لا غضاظة فيه ولكن الاجراءات التى اتخذت أثارت الريب الى حد كبير ، ذلك انه كان على الولايات المتحدة بدلا من أن تلقى المسئولية كلها على همرشولد أن تتقدم بميثاق واضح عن معنى الاستقلال وعن التنمية والحياد فيما يختص بالكونجو ، وكان يمكن مناقشة هذا الميثاق مع الدول المحايدة والاتحاد السوفيتى .

ويقول كيسنجر ان الأسلوب الذى اتبعته الولايات المتحدة بتقديم قرارات مبهمة مع ترك تفسيرها للسكرتير العام حقق مكاسب تكتيكية مؤقتة ولكنه فى ذات الوقت كان أسلوبا ينم عن تجنب المسئولية .

ويرد كيسنجر على ما قد يثور من أن الاتحاد السوفيتى لم

يكن رافيا أو مهتما بالاستقرار فى الكونجو ، ولهذا فقد كان من المحتمل أن يرفض الميثاق الأمريكى فيقول انه فضلا عن الفائدة من ادراك ذلك بوضوح ، فان المسلك الذى اتخذ أجبر همرشولد على محاولة طريقة عمل غير مستساغة من الدول الشيوعية .

ويستخلص كيسنجر أن الولايات المتحدة سلكت مسلكا غريبا غامضا مجردا فى موقف كان يعتمد الى حد كبير على وضوحها ، فلقد نادى بالاستقرار فى ظروف اختفت فيها كل معايير الحكم عليها ولم تقدم ما يمكن أن يحل محلها مما ترتب عليه أساسا زيادة حدة الصراع من أجل افريقيا واثارة قضايا تمس تكوين وعمل الأمم المتحدة وهى قضايا كان من الأفضل عدم اثارها .

ويختتم كيسنجر بأن دور الولايات المتحدة فيما يتعلق بالدول الحديثة عامة معقد جدا وأنه ينبغي عليها :

— أن تظهر عطفها وتأييدها لجهود تلك الدول من أجل تحقيق أمانها الاقتصادية بشكل يفوق المساهمة الأمريكية الحالية .

— وأن تحترم رغبة هذه الدول فى أن تقف بعيدا عن المشكلات العالمية .

— وأن تتعاون مع هذه الدول وتشعرها بالمشاركة الوجدانية فى القضايا التى تهمها .

ويتحفظ كيسنجر قائلا انه لا يجب أن تنطوى المعونة الاقتصادية أو تقدير الولايات المتحدة لحياد هذه الدول على الأمل فى الحصول على تأييد سياسى قصير الأمد ، كما ينبغي ألا يكون الدافع المستتر وراء اكتساب هذه الأمم سببا فى أن تؤيد الولايات المتحدة مبدأ عدم الالتزام .

ويرى كيسنجر ضرورة التعاون مع الدول الحديثة حتى ولو كانت تعارض السياسة الأمريكية ، كما يرى انه لا ينبغي توجيه السياسة الأمريكية فى محاولة للتزلف لهذه الدول .

ويؤكد كيسنجر أن الدول غير الملتزمة لا تستطيع أن تستفيد من الجهتين فهي لا تستطيع مطالبة الولايات المتحدة باحترام حيادها إذا هي لم تحترم التزاماتها كما أنها لا تستطيع أن تبقى غير ملتزمة وتسعى في ذات الوقت الى القيام بدور الحكم في كل الخلافات .

ويذهب كيسنجر الى أن الولايات المتحدة تواجه امرين متناقضين ينطوي كل منهما على الخطر :

— أنه في استطاعة الولايات المتحدة أن تندد بالامم الحديثة عن طريق جرّها الى مجال العلاقات السياسية للحرب الباردة .
— هو أن تتصرف الولايات المتحدة كما لو كانت سياستها الخاطئة هي وحدها التي منعت هذه الدول من الانحياز .

ويقول كيسنجر أن الأمر الثاني قد يكون أكثر غدرا ، ذلك أن على الولايات المتحدة أن تواجه هذه الحقيقة المتلخصة في أن البرامج الانشائية والدفاعية للمناطق الرئيسية في العالم تعتمد عليها الى أكثر حد ومن ثم فإن كثيرا من الأعمال سوف لا يتم تنفيذها إذا لم تنجزها الولايات المتحدة .

وينبه كيسنجر في هذا المقام الى وجوب عدم الخلط بين المودة والتفاهم والمساعدة للدول الحديثة وبين توجيه السياسة كلها بحيث تتمشى معها ، ذلك أن مبدأ عدم الالتزام سوف يقضى على الحرية في كل مكان . كما ينبه الى أن الولايات المتحدة باعتبارها أقوى الدول يقع عليها التزام رئيسي هو توجيه مجرى الأحداث لا الاعتماد على هذه الأحداث ببساطة .

ويوضح كيسنجر ما أسلفه فيقول أن الاعتدال والكرم وضبط النفس هي من الصفات المرغوبة في علاقات الولايات المتحدة بالدول الحديثة ولكن إذا بدا على الدوام اهتمام الولايات المتحدة بالجانب الدفاعي وأنها تسعى حثيثا ودرجة الهوس للرء الكارثة فإنها سوف تجد صعوبة في اقناع الآخرين في أن تلك الصفات هي دوافع ما تتخذه من اجراءات اذ طالما كانت هذه الاجراءات تبدو كأنها وليدة المخاوف فإن السياسة الأمريكية ستترامى وكأنها نتيجة للذعر أكثر مما هي نتيجة للتفكير الهادئ المتزن .

الكتاب الثالث

المشاركة المتعبة

THE TROUBLED PARTENERSHIP

الفصل الأول

طبيعة المشكلة

تعتبر علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بدول حلف الأطلسي أهم ما يميز السياسة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية ، فقد شهدت العلاقات أكثر من تطور ، منذ قدمت الولايات المتحدة معوناتها لكل من تركيا واليونان ، ثم لما خرجت على العالم بمشروع مارشال لمساعدة أوروبا على النهوض من أزماتها التي سببتها لها الحرب .

ولقد فكرت الولايات المتحدة عندما رأت المد الشيوعي يصل الى قلب أوروبا في اقامة تحالف أطلسي يؤمن أوروبا من التهديد ويزيد معدل رخائها .

وقد سحب حلف الأطلسي وإعقبه عديد من المنظمات التي تستهدف تنسيق العلاقات الأوروبية مثل « اتحاد الفحم والصلب » و « منظمة اليوارنوم » و « السوق الأوروبية المشتركة » .

ولقد عمل معظم الزعماء الأمريكيين لانشاء ارتباط أو « وفاق أطلنطى » وهو ما عبر عنه أيضا الرئيس كيندى « المشاركة بين أوروبا المتحدة والولايات المتحدة » .

ومنذ قيام هذه « الأفكار » والشكوك تساور جبهتى أوروبا والولايات المتحدة فى موضوعات مختلفة على رأسها مسائل الدفاع والتجارة مع العالم الشيوعى ، هذه الشكوك التى تبلورت الى المخاوف من السيطرة ، هذه العقدة التى تسود أى مجتمع دولى تشارك فيه أكثر من دولة واحدة تتفاوت فى القوة .

وليس من المنطق أن يلقي اللوم على الرئيس الفرنسى ديجول وحده بتهمة العمل على انهيار الحلف أو المشاركة على ضفتى الأطلنطى ، إذ للأمر أكثر من جانب ، وأكثر من عقدة ، فإن حلف الأطلنطى يعترضه لونا من المشكلات ، المشكلات الهيكلية للدول الأعضاء ذاتها ، ثم التصرفات السياسية ذاتها .

الغزوف الهيكلية :

لم يعد مقبولا دون مناقشة الرضوخ بسهولة لزعامة أمريكا لأوروبا ، فإن كل دول أوروبا - باستثناء بريطانيا - تعرضت للاحتلال الأجنبى وذوقت طعم الهزيمة . ولجأت الى الولايات المتحدة تستمد منها العون ، ولكن تصرفات السياسة الأمريكية ازاء الأوضاع الأوروبية اتسمت بالتسرع وضيق الصبر والاصرار على أن تكون للولايات المتحدة فى كل مدار من حوار بين أوروبا وأمريكا أن تكون لها الزعامة ، ويرى كينسنجر أنه رغم ما أحاط بمسلك الولايات المتحدة من شوائب الا أن لها بعض الحق فيما ارتأت ، وأنه من الناحية المقابلة ساد نظرة زعماء أوروبا العديد من الشكوك ازاء الولايات المتحدة ، هذه الشكوك التى لا يجوز أن يتحمل وزرها سياسى بعينه فى الولايات المتحدة أو فى أوروبا .

تغير طبيعة التحالف :

ظهرت فى الأعوام العشرة الأخيرة ضرورات عسكرية هامة تتطلب توحيد القيادات العسكرية الا أن ثمة عقبة خطيرة اعترضت

هذا التوحيد هي تمسك كل دولة بسيادتها ، مما جعل حلف الناتو (الاطلنطي) غير قادر بوضعه غير المتناسك على مواجهة أى تهديد ، الأمر الذى قد يدعو يوما الى تحويله وتطويره أو على أسوأ الفروض الاعلان الصريح بأنه قد صار مؤسسة أمريكية صرقة ، وذلك لتركيز وتحديد المسئولية العسكرية .

وفى دوامة المناقشات ظهرت عدة نظريات أهمها النظرية التى تقرر أن التحالفات قد فقدت قيمتها وأصبحت شيئا عفا عليه الزمن ، وعلى كل دولة أن تمتلك ترسانة أسلحتها الخاصة بها لولا أن الولايات المتحدة ، وكيسنجر يتفق مع ساستها فى ذلك ، يرون أن هذه النظرية تؤدى الى القوضى الدولية والى تعدد القوى النووية ، وتزيد من فرص الاستسلام أو عدم الانحياز .

ومحور علاقة الولايات المتحدة بأوروبا سؤالان هامان :

تقول الولايات المتحدة لحلفائها الأوروبيين : اذا كنتم تثقون بنا فلماذا تحتفظون بسلاح نووى لديكم ؟

ويقول الأوروبيون لحليفهم الولايات المتحدة : اذا كنتم تثقون فينا فماذا يضركم احتفاظنا بسلاح نووى خاص بنا ؟

يضاف الى ذلك تغير وضع الدول الأوروبية عن ذى قبل ، والتى شفييت من ويلات الحرب ، مما أدى الى تعدد المراكز فى حلف الاطلنطي وهو ما لا تسمح به الولايات المتحدة .

طبيعة النقاش حول الاستراتيجية :

ولقد زادت حدة طبيعة النقاش حول الاستراتيجية بزيادة المدى التدميرى للأسلحة وبتزايد التقدم التكنولوجى ، وأصبحت الحرب - من الناحية الواقعية - بين الدول الكبرى أمرا لا يخطر ببال أحد ، وأفسح المجال للدبلوماسية لتعالج الأمور بين الدول الكبرى ، فأصبح رجال الحرب يتحاشون الحرب ، فى حين انغمس الدبلوماسيون فى مباحثات شكلية .

ثم بعد ذلك فقد أثرت على طبيعة النقاش ظاهرة التصادم بين دول التحالف ومصالحها فالولايات المتحدة يعنىها فى المرتبة

الأولى الهجوم المحتمل من الشرق في حين أن الأوروبيين ينظرون دائما للأمور نظرة تاريخية يهتم فيها وضعهم التاريخي وماضيهم السياسي .

وعلى ذلك فعل الولايات المتحدة الموازنة بين الجانب التكنولوجي والجانب السياسي وذلك في سياستها الاطلنطية ، ويلتمس كيسنجر الحجة للولايات المتحدة في اصرارها على القيادة المركزية والعمليات العسكرية ، وذلك مع التحفظ - من الناحية النفسية - باشتراك المركزية الاستراتيجية بالمشاركة الفعلية في اتخاذ القرارات السياسية بدرجة اقوى مما هو قائم الآن .

الفارق بين مفهوم الظواهر التاريخية والقوة الفعلية :

ولقد ظهر في مجرى علاقات دول الاطلنطي (العلاقات الاطلنطية) ، ظهرت بعض الروابط نتيجة عوامل خارجية لم يكن من اليسير السيطرة عليها ، من أهمها ما يعكس في أوروبا الثقة الزائدة والاعتداد بالنفس ، هذه العوامل التي سمحت للولايات المتحدة أول الأمر الى تشجيعها وتنميتها .

ولقد تعرضت العلاقات الأمريكية الأوروبية في نطاق العلاقات الاطلنطية الى سلسلة من سوء التفاهم ، أساسها الخلاف في الظواهر التاريخية ، وهذا الأساس واحد ، رغم ما قد يبدو من أن موضوعات الخلاف في وجهة النظر كانت في ظاهرها مختلفة منفصلة لا رابطة بينها .

ولقد كان الحلفاء ، شركاء حلف الاطلنطي ، يعتقدون في بداية الأمر ، أنه لا بد من وجود قواعد متفق عليها لضمان النظام والأمن من أجل قوة شاملة ، ولكن الشعب الأوروبي يعيش في قارة أساسها الانقراض ورواسب حرب عالمية مريعة ، لذلك واجهت الأمور غموضا وتخبطا كثيرا ، فمن المعروف أن كل دولة أوروبية - باستثناء بريطانيا - واجهت مشكلة وطنية أساسية ، واهتزت فيها كثير من القيم ، الأمر الذي لم تتعرض له الولايات المتحدة الأمريكية شريكة حلف الاطلنطي .

ولقد أثر ذلك - من وجهة نظر كيسنجر - في حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين الذين كانوا يفكرون في أنفسهم ، ليس بوصفهم جزءا في نظام أمن ، بل بوصفهم يمثلون تعبيرا عن تجربة تاريخية ، ولقد كان هذا الخلاف في وجهات النظر أمرا كفيلا بتعطيل الأسس النفسية لأي جهد مشترك لو لم يكفل شعور الحلفاء الأوروبيين بالشخصية .

ويبدو هذا الخلاف في العلاقات الاطلنطية خلافا مسطحيًا شكليًا ، لم يتفهمه الأمريكيون نظرا لقلة صبرهم ازاء ما يتصورونه عن العلاقات المريضة الأوروبية ، ولكن الأوروبيين كانوا في كثير من الأحيان يتألمون لعدم مراعاة ما لديهم من حساسيات ولحاجتهم الى عطف الولايات المتحدة الأمريكية لذلك لم يكن من المناسب مثلا أن تزخر الصحافة الأمريكية بمقالات السخرية عام ١٩٦٣ وبالتعليقات الهزلية عما كان يجري من مناورات فرنسية على أساس أن ثمة عدوانا سيتم على فرنسا قادم من ألمانيا .

وبفض النظر عن الشكل ، فانه من الناحية الموضوعية قد مرت فرنسا بسلسلة من المآسي التاريخية والتجارب القديمة التي لا يستطيع حلفاؤها أن يلمسوها بسهولة ، وأهمها التجربة القاسية التي مرت بها اثر انهيار عام ١٩٤٠ عندما هاجمت الجيوش الأجنبية فرنسا وعندما انهار حلفاؤها ولم يستطيعوا نجدها الفورية . ان الحلم المزعج الذي مرت به فرنسا يجعلها تخشى أن يتكرر الماضي وأن تقف ثانية وحيدة .

ونفس ظاهرة عدم الصبر كررتها الولايات المتحدة مع القادة الألمان ، فهي لم تتفهم حاجتهم الى الطمأنينة ، وقد أعرب « دين راسك » عن ضيقه وعدم صبره لمطالبة الألمان والباحثين بشأن (الضمان) ، ولاشك أن دولة مقسمة تعيش بغير حدود تاريخية عانى شعبها مزيمتين وعانى مشكلات عدة خلال أربعين عاما لا يمكن أن يشعر بالضمان ، أن الحاجة الى الاستناد الى شيء ما ينقذهم من الضياع ، هذه الحاجة تسيطر عليهم في كل مسلكهم .

ومن المتفق عليه أن أوروبا قد استعادت كثيرا من قواها الاقتصادية خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية مما يجعلها مستطيعه أن تلعب دورا متزايد الأهمية ، ويؤهلها لدور الشريك القوى .

كل ذلك يجب أن يوضح في الحسبان لدى تخطيط الولايات المتحدة الأمريكية لسياستها ، يضاف إلى ذلك عامل آخر على درجة كبرى من الأهمية وهو أفراد أحد الشركاء في المجموعة الأطلنطية بتصرف معين ، وعلينا أن نضع في اعتبارنا أن أى تصرف منفرد يحدث من جانبنا يسيء ويضع الفوضى في التحالف ، وأن أى تصرف منفرد تقوم به سواء في علاقاتنا الدبلوماسية أو العسكرية يزيد من الضغط الأوروبي علينا ، بل يسيء إلى موقفنا ، ويكفى للتدليل على ذلك أن العلاقات الثنائية التي تقدمت بيننا وبين الاتحاد السوفيتي - دون إشراك حلفائنا - بل بالرغم من أخطارهم بتفاصيله في اللحظة الأخيرة ، أدى إلى ظهور فكرة القوة الثالثة الدولية .

وقد صعد الرئيس دييجول أوجه هذه الخلافات وأقام على أساسها سياسته الاستقلالية وبالغت فرنسا وحدها في تصوير الموقف . كما لم تفصح كثير من الدول عن موقفها بوضوح ، وقد انعكس ذلك على كل ما أثير من حديث حول العلاقات الأمريكية الأوروبية - والعلاقات الأطلنطية - وما يتصل بها من موضوعات مثل مستقبل ألمانيا ، أو الرقابة على التسلح أو التسلح النووي .

إن السياسة الأمريكية لم تضع في اعتبارها عديدا من الاعتبارات في علاقاتها بأوروبا ، ومن أهم هذه الاعتبارات ما تمر به أوروبا من « نقاهة » اقتصادية ونفسية .

ورغم أن الدكتاتورية لن تستمر كثيرا في إسبانيا ، وأن حزب يسار الوسط في إيطاليا حزب هزيل ورغم أن فرنسا - بعد دييجول - مهددة بالانقسامات الداخلية ، وأن ألمانيا تعاني من الانقسام ألا أن ثمة موقفا يكاد يكون موحدًا بنسب متفاوتة بين هذه الدول الأوروبية يتراوح وصفه بين الحيوية حينًا وبين الانتهازية حينًا

آخر ، تسيطر عليه على أى الحالات روح الاعتزاز بالنفس تارة وبالوطنية (القومية) تارة أخرى .

والأمر يحتاج من الولايات المتحدة إعادة وصف علاقة التحالف وتحديد مفاهيم « الوحدة » - « الجماعة » - « المصالح التى لا تنفصل » ، ورغم امكانيات التقارب الا أنه مما لاشك فيه أن التاريخ الغربى ملئ بالمآسى ، حيث تواجه المصالح الأساسية الجماعية بالعديد من المنافسات الفرعية والزعامات المتنافسة . أى أن أوروبا قد مزقت نفسها قبل أن تكشف جوهر وحدتها .

الموضوعات السياسية

• **ابطال الرواية : الولايات المتحدة وفرنسا**
وجهة نظر الولايات المتحدة بالنسبة « لجماعة
الأطلنطي » : المخطط الشامل

من الممكن أن تتحول المشكلات فى النهاية وتتلور حتى تصبح موضوعات سياسية يثور حولها الجدل الكثير ، وعلى ذلك لم نلبث حتى رأينا الحلاف حول مستقبل منظمة NATO ، وحتى تعددت أدوار كل من أعضائه ، وحتى رأينا على المسرح بطل المسرحية : الولايات المتحدة وفرنسا ، وقد ظهر الموقف دائما كما لو كانت كل من الدولتين تسلك مسلكا مضادا للآخرى وأن حاجة كل منهما ومصالحها تتصادم بعضها مع بعض .

وعلى ذلك فقد أصدر كل من الجانبين وطور نظريات تكشف الجانب السئ فى منافسه .

ولقد وصف البعض الموقف بأن هدف الولايات المتحدة هو

ضمان حرية يدها في أوروبا على أساس فكرة شبيهة باتفاق «بالنساء» الذي تم بطريقة ثنائية بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ، ورفض الأمريكيون الخط السياسي الفرنسي بوصفه يعكس الفكرة المهجورة المسماة (الوطنية أو القومية) كما رفضوا « أوهام » رجل يشعر بالمرارة ، لا يستطيع أن ينسى التوفاه سواء أكانت حقيقته أم محض خيال ، كما اتهم الفرنسيون السياسة الأمريكية التي تخفي مطامعها خلف عبارة ضخمة عن « المجموعة الأطلنطية » والتي هدفها العملى اذابة الكيان الأوروبي ، وقام القادة الأمريكيون بدورهم بالرد على ذلك بأن ديجول يسعى لتحقيق الوحدة الأوروبية بزعامة فرنسا .

ومن السخرية أن كلا من طرفي النزاع يغازل فكرة الوحدة الأوروبية ، وأن كلاهما يصمم على أن هذه الوحدة ستؤدي الى مزيد من التعاون الأطلنطي ، وكلاهما يؤكد أن سياسته هي التي ستؤدي على مدى الزمن الى مزيد من الليونة وسهولة الترويض للاتحاد السوفييتي في محاولة لاستعادته للمجتمع الدولي .

ومن السخرية أيضا أن كلا من الطرفين - رغم اختلافه مع الآخر في وجهة نظره ، وأنه يعمل جاهدا لابعاد الآخر عن تحقيق أهدافه - الا أن كلا منهما لا غنى له عن الآخر وعن التعاون معه .

ان سياسة الولايات المتحدة ازاء أوروبا في سنوات ما بعد الحرب تأثرت بأفكار الفقهاء الأوروبيين العقلاء أمثال « جان مونييه » ، و « روبير شومان » ، كما تأثرت بسياسة أربع من رؤساء الجمهوريات الذين ساندوا الحركة نحو الوحدة الأوروبية ومن أولى الخطوات لذلك مشروع مارشال الذي دعا لانشاء منظمة أوروبية تتلقى مساعدات اقتصادية أمريكية توجه عن طريق المنظمة الى الدول الأوروبية كل على انفراد ، ثم تطور الأمر للدعوة من أجل « مجتمع أوروبا الدفاعي » الذي سيؤدي في المستقبل الى جيش أوروبي موحد وشجعت فكرة السوق الأوروبية المشتركة بوصفه سيؤدي الى الوحدة الأوروبية السياسية ضاربة ببريطانيا عرض الحائط ، رغم أن بريطانيا كانت تريد الاشتراك وجعل السوق (منطقة تجارة حرة) ، غير أن الموقف تطور فيما بعد ازاء محاولات النمسا ودول

اسكتلندا في الانضمام للسوق ، تم تغير الموقف الى تأييد الولايات المتحدة لمحاولات بريطانيا الانضمام للسوق المشتركة .

وفي ٤ يوليو ١٩٦٢ أعلن الرئيس الأمريكي كيندي تصريحه عن « الاستقلال بين الولايات المتحدة وأوروبا المتحدة » وقد جاء فيه أن أوروبا المتحدة سياسيا واقتصاديا يمكن أن تصبح شريكة للولايات المتحدة على قدم المساواة ، وأن تسهم مع الولايات المتحدة في المسئوليات والالتزامات من أجل زعامة العالم . ولذلك يجب أن يكون هناك : أوروبا المتحدة ، برلمان متحد ، القضاء على حروب الإبادة الأوروبية ، تحقيق توازن مضاد للاتحاد السوفيتي ، الابقاء على ألمانيا دون ذوبان ، ولذا يجب إقامة منظمات ذات اختصاصات اقتصادية وسياسية .

وصرح بعد ذلك نائب مساعد وكيل الوزارة ج. روبرت شانزل « أننا بوصفنا قد أنشأنا نظاما فيدراليا فريدا في نوعه ، نعتقد أن نظامنا هو الممكن التطبيق لدينا ولدى الآخرين » وقد سبق أن شرح ذلك كيندي أيضا حين قال : « ان ما يدور من حديث في أوروبا على نطاق واسع هو نفس الحديث الذي دار هنا أعوام ١٧٨٣ ، ١٧٨٩ ان فكرة القومية أصبحت فكرة مهجورة » .

وقد أشار الى ذلك « والت روستو » في قوله : « ان الدولة المنعزلة الفردية في أوروبا لن تستطيع أن تقوم بدور فعال في العالم الا اذا اتحدت مع غيرها » .

وقال أيضا - في نفس الموضوع - ماك جورج بوندي : « ان هؤلاء الناس أبناء عمومتنا ، ويشهد بذلك التاريخ والثقافة واللغة والدين » وهنا يقول كيسنجر ، للأسف لم تمنح الثقافة الأوروبية الواحدة من كثير من المنافسات السياسية والحروب الدامية .

وانه ليس محل نقاش القول بأن ثمة انسجام بين الولايات المتحدة وأوروبا في المصالح ، وقد أوضح ذلك وكيل الوزارة بول : « اننا نشعر بالثقل المتزايد للأعباء والمسئولية الزعامة وذلك نتيجة الأخطار الحقيقية والقائمة من الأطماع الشيوعية ، ولذا فنحن نرغب جادين في مزيد من التقارب ومن المشاركة الأطلنتية على أساس تعاون المتساويين » .

وقد تناول نفس المعنى الرئيس كيندى فى فرانكفورت عام ١٩٦٣ : « فقط أوروبا المتحدة هى التى تستطيع أن تحمينا ضد انقسام الحلفاء ، ومثل هذه أوروبا هى التى تسمح بالتعاون عبر الأطلسى على أساس الأخذ والعطاء المتبادلين بين الأنداد » .

ويقول كينسنجر انه بناء على ذلك لم يكن ثمة مانع لدى كيندى وجونسون وراسك من اعطاء أوروبا المتحدة معونات وخبرات نووية، وليس اعطاء دولة وحدها .

كما يقول كينسنجر انه رغم تعجيد البيت الأبيض لفكرة المشاركة الا أنه لدى التعرض لطبيعة هذه المشاركة كان الأمر يعتريه الغموض .

والواقع أن دول أوروبا تختلف فيما بينها اختلافا جوهريا ، ويحول دون الوحدة الأوروبية عقبات كثيرة خاصة بعد أن اعتادت كل دولة على الاستقلال مثل إيطاليا وألمانيا الاتحادية ولولا فكرة الخوف من الغزو من الشرق ، ما ظهرت فكرة الوحدة ، وما ضعفت نسبيا فكرة الوطنية أو القومية ، وعلى ذلك فحتى القول بأن الوحدة الاقتصادية ستؤدى الى وحدة سياسية قول لا يخلو من مزيد من التفاؤل ، وحتى فى كل دولة أساليب اقتصادية بعينها تختلف كثيرا فيما بينها .

ولكن مهما كان أساس فكرة الوحدة الأوروبية ، الا أن ثمة شخصية متميزة ظهرت على مسرح السياسة تعارض السلطة التى تعمل للسيطرة ، وتعمل لأن يكون لأوروبا الشخصية المنفردة وأن يكون لها وجهة نظرها فى السياسة العالمية ، وباختصار الخروج من حيز الزعامة الأمريكية بغض النظر عما بلوغ من تهديد شيوعى أو أخطار عسكرية ، فظهر ديجول بدعوته الى نبذ فكرة « المشاركة الأطلسية » وتمسك بوجهة نظره فى عدة مناسبات ، وحدد حدودا شبيهة بخطوط تقسيم المياه فى مجال العلاقات الأوروبية الأمريكية .

ومهما قيل أخيرا عن انتظار فرصة اختفاء ديجول من المسرح

السياسى ، فان ذلك لا يعدو كونه تنصلا وتهربا من الواقع ، فى حين أن الواجب دراسة الأمر دون الرواسب والأحقاد .

الخاتمة : ديجول يتحدى المخطط الشامل :

ان حقيقة الأمر هى أن أهم العوامل التى يجب ايضاحها فى مجال التصدى لموضوعنا هو ما لحق الدول نتيجة اقحام بعضها لنفسه فى مشروعات مشتركة ، مع ضمان كيائها وشخصيتها ثم بعد ذلك الأسلوب الواجب اتباعه فى وفاء هذه الدول بالتزاماتها .

وفد شعر الفرنسيون أن دولة عريقة لها تجارب تاريخية ماضية لا تستطيع ان تستجيب الى المخطط الشامل دون ان تفقد ذاتيتها ، والواقع ان سياسه ديجول تعكس أوضاع جيل بأكمله فقد عانت فرنسا من فقد شبابها فى الحرب الاولى، ورغم انتصارها عام ١٩١٨ الا أنها لم تلبث حتى ذاقَت مرارة الهزيمة فى الحرب الثانية ، ثم شهدت جمهورياتها المتعاقبة عسَم الاستقرار الداخلى والخارجى ، ولم يعقب السلام بعد الحرب العالمية الثانية أى راحة أو هدوء ، وتشير الى ذلك مخططات ديجول السياسية التى جعلت من فرنسا نموذجا للدولة المعتدة بنفسها رغم تعرضها ثلاث مرات خلال عام ١٩٥٨ - ١٩٦٢ للحروب الأهلية .

وقد عبر عن ذلك أحد الكتاب السياسيين الفرنسيين : « ان انتصارنا عام ١٩١٨ كلفنا غاليا ، ثم وقعنا تحت وطأة الغزو فى الحرب الثانية لأننا لم نكن أقوياء لنصد الغزو بمفردنا ، ولأن حلفاءنا لم يكونوا من القدرة بحيث يساعدوننا للحيلولة دون الاحتلال ، اننا نعيش مثل الاقطاعى السابق الذى لا يريد أن يظهر بمظهر الافلاس » .

وهكذا يجب أن نفهم خلفية صورة ديجول وسياسته ، وهى التى شرحها ديجول أيضا عام ١٩٦٠ : « حدث ذات يوم أن كانت هناك دولة قيدت حركتها عادات عريقة ، ثم فجأة اضطر الشعب الذى كان بطل المسرحية الى الانسحاب من المسرح فى حين تكبر الشعوب الأخرى من حوله ، والآن تستطيع هذه الدولة أن تقف على قدمها ثانية » .

لقد حاول ديجول أن يعيد لفرنسا ثقنتها فى نفسها ، اذ كان عليه أن يصرح فى نهاية خطابه قائلا : « اثنى أتحذث عن فرنسا ، وطنى العزيز العريق الذى نعيش على أرضه معا ، وعلينا أن نواجه معا اختبارا مريرا » . وهكذا لم يتنازل ديجول عن موقفه قيد أنملة ولم يظهر قط بمظهر العاجز الذليل .

وعلى ذلك فقد كان أحد جوانب الخلاف الفرنسى الأمريكى جانبا فلسفيا يدور حول امكانيات التعاون الدولى ، حول المشاركة وتصيب الشريك ، وكانت فرنسا تطلب كامل كيائها ، تطلب أن يكون لكل شريك حرية الاختيار الحقيقى ، وأن يكون لكل شريك حق التصرف المنفرد ، هذا فى حين أن واشنطن ترى من خلال مجموعة المصالح وجوب التشاور ، كما ترى أن مسألة النفوذ مسألة نسبية .

لا شك أن حكمة البشر نجحت فى حالات كثيرة لوضع حد لمثل هذه المنافسات حتى لا تتطور الى صراعات دموية ، ولكن من الطبيعى أيضا أن تنافس القوى المختلفة هو قانون الحياة ، وليس فى السياسة سوى فهم طبيعة العالم واتجاهات التاريخ ، وأن التطلع للعظمة ليس بالقوة الجسمانية ، ولكنه بإمكان تحقيق الأهداف والقيم المعنوية ، وهكذا تقضى الحكمة بالتنسيق المشترك بين المصالح المشتركة ، وأن المعارك السياسية يجب أن تنتج نحو الوحدة وليس نحو التفرقة ، للشرف وليس للحط من الكرامة ، للتحرير وليس للسيطرة .

ان قومية أو وطنية ديجول هى أحد تقاليد « مازينى » الايطالى ودبلوماسيته منبثقة من دبلوماسية « بسمارك » الروسى الذى كان يعمل بعنف وجلد من أجل ما يعتقد أنه مكانة بروسيا الحقيقية .

ان حتمية سياسة ديجول هى الصدام مع سياستنا لأنه يمارس السياسة فى ضوء اطار زمنى آخر مضى ، وأن الولايات المتحدة بوصفها قائدة للتحالف لا تتردد فى التركيز على حل أى اشكال فوراً فى حين أن ديجول لايهمه عامل الزمن ، وهو أيضا يتطلع الى المستقبل عندما يختفى بعض القادة وتتحول أنظار الولايات المتحدة الى قارة أخرى ، ان فرنسا تهتم بالمجهول أكثر من اهتمامها

بالواقع ، ان الولايات المتحدة تحلل الأمور تحليلا دقيقا ، فى حين أن دييجول يحللها بالعواطف ومحاولة استعادة ماضى غرنا والحياسة فى ظل هذا الماضى .

وليس خلافنا مع دييجول سوى مظهر آخر لبعض خلافاتنا مع بعض القادة الآخرين مع بعض الفوارق النسبية ، فقد اختلفنا مع تشرشل ذاته ، ومع الاتحاد السوفييتى حتى فى فترات التحالف . ومسلك دييجول ليس رغبة فى استعادة التقاليد الأوروبية بقدر رغبته فى نقد أصدقائه الأمريكيين ومهاجمتهم .

ويستطرد كيسنجر ، من الحقيقى أن الدولة تركيب انساني وعاطفى وروحى ، وعلى ذلك فلا يمكن أن ننظر الى أوروبا سوى على أنها أوروبا الحالية المقسمة التى تعيش كل دولة فيها على انفراد تختلف فيما بينها ثقافيا واقتصاديا وروحيا وتاريخيا ، وتختلف فى آمالها وآلامها ، وعلى ذلك فمشروعات دييجول للوحدة الأوروبية انما تعنى فى الدرجة الأولى مواجهة هذه الدول الأوروبية ، مهما دعا الى انشاء أنظمة للتشاور بين دول أوروبا الغربية والى تنسيق اقتصادى وحرى « بحيث تصبح أوروبا من جديد قادرة أن تعيش حياتها الخاصة بالتوازي مع العالم الجديد » وهنا يندد دييجول بفكرة الولايات المتحدة عن الوحدة الأوروبية ، فيدفعها بأنها تعطل للوحدة من أجل السيطرة .

كل هذا جعل الولايات المتحدة - بعد هذه التجارب المريعة - تفضل فى صلاتها بالدول الأوروبية أن تقوم على أساس ثنائى مما اعترض عليه دييجول دائما ودعا الى أن تنسق أوروبا أمورها ثم تتعامل بعد ذلك مع الولايات المتحدة كوحدة قائمة بذاتها ، فعارض اتفاق Nassu الذى نسق التعاون بين بريطانيا والولايات المتحدة ، وكذا القوة المتعددة الأطراف لأن ذلك سيجعل من أوروبا أداة تابعة تبعية كاملة للولايات المتحدة فقال : « من غير المفيد أن تترك دولة لدولة كبرى مصيرها وفقا لقرارات وتصرفات دولة أخرى. مهما كانت درجة الصداقة بينهما » .

وهكذا سحب ديجول أسطوله من قيادة حلف NATO عام ١٩٥٩ ، ثم آثر عندما عاد الجيش الفرنسي من الجزائر أن يقيم أغلبه في فرنسا قائلا : « يجب أن نجعل جيشنا جزءا من الأمة وأن نبقيه على أرضنا وأن يتحمل مسؤوليات مباشرة في الأمن الخارجي للدولة » ، لذلك دعا ديجول الى التحالف مع الاستقلال ، هذه الدعوات المختلفة التي عكست - في رأى الساسة الأمريكيين - انعدام ثقة ديجول في الولايات المتحدة بل وزعزعة هذه الثقة أمام العالم .

ورغم أن تحليل ديجول يتفق مع تحليل ماكنمارا في مجال العلاقات مع السوفييت اذ كلاهما يتفق على أن أى تقدم سوفياتى يعنى تحديا للولايات المتحدة ، وأنه على دول حلف الناتو تفهم هذه الحقائق ، الا انهما لا يلبثان حتى يختلفا في النتائج ، ففى حين تنظر الولايات المتحدة للحلف من خلال نظرية تقسيم العمل وأن فرنسا تفيد وتستفيد اذا اقتصر على التقدم في مجال الأسلحة التقليدية، يرى ديجول لصالح كيانه وكيان فرنسا أن يكون لها نشاط وتقدم ذرى أيضا لا يقل عن القوى الكبرى الأخرى .

ومن أسس الخلاف أيضا ما سبق أن نادى به ديجول من وجوب تنسيق السياسات الغربية على نطاق عالمي ، وانشاء هيئة تشمل فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا ، لولا أن الولايات المتحدة لم تسمح - أو لم تكن تسمح - لأحد شركائها الأوروبيين أن يتحدث باسم الآخرين ، وكرر ديجول دعواته في أعوام ١٩٥٩ و ١٩٦١ وقال : « اننا نشعر أنه لابد من تنسيق شيء ما أمام الرأى العام الخارجى ، مثل ما يجب انتهاجه ازاء مشكلة الشرق الأوسط ومشكلات افريقيا » ثم جدد دعوته أثناء أزمات الكونجو ، ولكن ديجول لم يلق أى صدى لدعوته ، فأثر أن يعمل منفردا ، ومنذ عام ١٩٦١ بدأ يخفف من دعوته للعمل الأوروبي الموحد واقتصر على قوله : « فقط أوروبا الغربية القوية هى التى ستفرض احترامها على الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى » ، ولم يلبث حتى دعا الى « أوروبا من الأطلس الى الأورال » فعبّر بذلك عن اتجاهه للاتصال الثنائى المباشر بالاتحاد السوفييتى أسوة بالاتصالات الثنائية الأمريكية السوفيتية .

وصرح ديجول : « في قارتنا يجب أن يكون هناك مجموعة دول غربية تعادل مجموعة الشرق - دون المخاطرة بالاستقلال مع ضمان حرية كل دولة - لاييجاد نوع من الوفاق ، من الأطلنطي الى الأورال ، وعندئذ لن تنقسم أوروبا نتيجة المطامع والأيدولوجيات التي ستصبح يوما أمرا عفي عليه الزمن ، وعندئذ ستعود أوروبا من جديد لتصبح قلب الحضارة » .

وهكذا يرى ديجول أن إعادة تنظيم أوروبا لن يتسنى الا بعد اختفاء الأيدولوجية الشيوعية من الاتحاد السوفييتي ، وعندما تعود (روسيا) مرة أخرى دولة وطنية وليست دولة أيدولوجية .

ومن الملاحظ أن تحليل الأمريكيين لا يختلف عن الفرنسيين بالنسبة للاتحاد السوفييتي ، فإن كلا منهما يعتقد أن التحول سيصيب الاتحاد السوفييتي ، ولكن نقطة الخلاف هي موقف دول أوروبا منفردة أو مجتمعة إزاء هذا التحول .

ثم ان مظهر آخر للخلاف بين الولايات المتحدة وفرنسا ، فإن الولايات المتحدة ترى أن الأصل في الأمور هو السلام والاستقرار ، وأن سبب الأزمات هو سوء تصرف بعض الأفراد ، فإن سبب التوتر نتيجة موقف السوفييت هو أن القادة السوفييت ما زالوا غير منطقيين وأنهم مضطرون أحيانا لمجاراة تيارات داخلية جارفة أيدولوجية ، ثم لا يلبث الموقف حتى يتأرجح ويهدأ وعندئذ يشعر الأمريكيون بسهولة الاتفاق نتيجة العلاقات الشخصية مع الزعماء الروس بوصفهم آدميين .

الا أن ديجول ينظر للسلام على أنه التوازن ، وليس الاستقرار ، والتوازن لم يكن أبدا أمرا سهلا بل يجب العمل من أجله والصراع المستمر لتحقيقه ، وعلى ذلك فليس سبب التوتر مواقف شخصية للزعماء السوفييت بل سببه كامن في ذات النظام الشيوعي الذي يمثلونه ، وليس الأساس سوى عدم الاستقرار الداخلي في الاتحاد السوفييتي ، الأمر الذي يجب مقاومته وليس مهادنته بواسطة الغيب ، وعلى هذا رفض ديجول الاشتراك في المحادثات الاستطلاعية .

التي دعت اليها الولايات المتحدة أثناء أزمة برلين ، ورفض الاشتراك في محادثات نزع السلاح .

وأخيرا فقد اختلفت وجهات النظر بشأن النزاع الصيني السوفيتي ، وحول العلاقة مع الصين الشيوعية ، الولايات المتحدة تساند القوة الشيوعية التي تمثل الجانب الأكثر اتجاها نحو السلم ، وديجول يؤمن بأنه لا سبيل لخلق التوازن الا بخلق وزن مقابل للشريك السوفييتي الأقوى ، بخلاف الولايات المتحدة التي ترى في الصين الشيوعية تهديدا موضوعيا لمصالحها .

ولقد رأى ديغول - بوصفه زعيما لدولة تهتم أساسا بالشئون الأوروبية - رأى خطرا في امتداد نفوذ السوفييت حتى وسط أوروبا ، ورأى الصين - بالنسبة لفرنسا - دولة بعيدة جدا يمكن أن تضعف من أثر النشاط السوفييتي .

والخلاصة في رأى ديغول أن السلام لا يمكن أن يتم بمجرد التنازلات الدولية ، ولكن فقط بخلق توازن ثابت ، وأن على فرنسا وأوروبا المشاركة في تحقيق هذا التوازن ، وإن كان ديغول في الواقع لا يهتم بفكرة اشراك أوروبا بقدر اشراك فرنسا بالذات في هذا الشأن وسائر شئون السياسة الدولية . وواقع الأمر مع ديغول يهدف أساسا الى عدم السماح للولايات المتحدة بالاتفاق مع الاتحاد السوفييتي من وراء ظهر فرنسا .

وعلى ذلك فإن ديغول لا يمانع في التمسك بحلف الأطلسي ولكن يشترط كيان أوروبا وزعامة فرنسا بوصفهما فكرتين متكاملتين .

وهكذا رغم ما تعرض له ديغول من سخرية الا أنه صمم على أن « وحدة سياسية يجب أن تعنى شيئا لأوروبا الغربية قبل أن تعنى شيئا للآخرين » .

ولا شك أن ديغول يمثل بعض الملامح البطولية ، وإن كان من الصعب عليه أن يجد خارج فرنسا من يبايعه بالزعامة من ساسة

أوروبا الذين رغم اعجابهم به لم يلبثوا حتى ابتعدوا عنه ثانية الى معارضته نتيجة اصراره العنيف وعناده للرضوخ لتطرفه .

ولقد ينصف التاريخ ديوجول يوما ، وقد ينصفه من وجهوا له الانتقاد يوما ، ولكن الذى لا جدال فيه أن رجل الدولة يجب أن يعمل فى حدود الامكانيات والطاقات المتاحة له حتى لا يفشل فيما يبتغى .

وعلى أى حال فان هناك تراجيديا اغريقية تنطبق الى حد ما على الصراع الأمريكى الفرنسى نهايتها أن يحقق كل طرف مايبتغيه ، ولكن فى النهاية سيجد كل طرف فى الوفاء برغباته أنها ليست سوى أمور جوفاء لا تغنى فتىلا .

أزمة برلين - معاهدة ناسو ألمانيا الغربية - بريطانيا حتى عام ١٩٦٣

في هذا الفصل أعاد كيسنجر الحديث عن ألمانيا وأزمة برلين بما لا يخرج كثيرا عما عرض له في الأجزاء الأخرى من كتابه .

على أنه ذهب عند التحدث عن ألمانيا وقضية وحدتها الى أن التاريخ قد أثبت أن ألمانيا الموحدة خطر على أوروبا ، ومن ثم فقد كان هدف السياسة الغربية بعد الحرب العالمية الثانية هو أن تكون ألمانيا قادرة على الدفاع عن نفسها وليست قادرة على الهجوم .

وفي صدد الحديث عن اتفاقية ناسو ذكر أنها كانت وليدة العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وبريطانيا وقد كان السبب الرئيسى فى ظهورها هو فشل وجود رادع بريطانى مستقل والغاء مشروع صواريخ Sky Bolt وتعد صيغة المعاهدة غامضة وهى تعكس محاولة للتوفيق بين رغبة الولايات المتحدة فى عمل برنامج متداخل للقوى النووية للحلف ورغبة بريطانيا فى الاحتفاظ بقدر من الاستقلال فى المجال الاستراتيجى .

وقد وافقت الولايات المتحدة طبقا لهذه المعاهدة على امداد

بريطانيا بصواريخ بولاريس على أن تقوم بريطانيا ببناء غواصات
واعداد دعوس لهذه الصواريخ ثم تخصيص هذه الغواصات
بصواريخها لقوة متعددة الأطراف تعهدت الدولتان بإنشائها •

والواقع أن العلاقة الأمريكية البريطانية الخاصة تمثل اما
تحديا لرأى ديجول الخاص بأن الدفاع عن أوروبا يلزمه قوتها
الذاتية ، أو أنها استهدفت تأكيد دور لبريطانيا في أوروبا المتحدة
والراهن أيضا أن معاهدة ناسو كان لها تأثيرها على قرار ديجول
الخاص بدخول بريطانيا السوق الأوروبية • والمحصلة النهائية أن
المعاهدة المذكورة أنشأت خطة نووية للناو لم يشترك فيها أعضاء
السوق الأوروبية ولم تتم استشارتهم بالنسبة إليها •

طبيعة الجدل القائم حول المسائل الاستراتيجية

النظرية الاستراتيجية الأمريكية وسياسة الناتو :

عندما تكون تحالف الأطلنطي عام ١٩٤٩ كان الاعتقاد سائدا بأن العدوان السوفييتي وشيك الوقوع ومن ثم فقد كان هناك اهتمام طبيعي بأمور الأمر العسكري . لذا شكلت قيادة موحدة من ضباط الدول المشتركة في الحلف مركزها بالقرب من باريس واتخذت اسم (Shape) . كما تم تطوير خطة مشتركة للدفاع وكان أساس ترابط حلف الأطلنطي وجود بعض الاتفاق حول طبيعة الدفاع المشترك .

على أن مثل هذا الاتفاق أصبح صعب التحقيق في الأعوام الأخيرة لحداثة وتفوق الأسلحة الهجومية من حيث قوة التدمير على الأسلحة الدفاعية والتي خلقت احتمال أن يصيب كل دولة في الحلف بقدر من الدمار في أية حرب . هذا فضلا على أن التكنولوجيا الحديثة توجد ضروبا من الاختيار والبدائل أكثر من تلك التي يوقرها التحالف ذاته . وقد كان لتزايد نسبة المجازفة والخطر مع تعدد ألوان

الاختيار فى نفس الوقت اثره فى زيادة حدة الجدل حول أفضل الحلول الممكنة ، هل هى فى الصواريخ التى تنطلق من قواعد على البر ، أم من البحر ، وهل يتم التركيز على الأسلحة النووية أم على التقليدية ، وهل يتم الاعتماد بدرجة أقل على التكنولوجيا وبدرجة أكثر على النظرية الاستراتيجية . والنظرية الاستراتيجية هنا تستهدف تحديد المخاطر المحتملة ووسائل مواجهتها ، كما تستهدف تحديد الأهداف المناسبة ووضع الخطط لتنفيذها .

أما فى حالة عدم وجود نظرية استراتيجية فإن كل مشكلة يتم حلها على أساس عملى كحالة منفردة على ضوء ظروفها الخاصة ، ويكون التركيز على تحديد أين يقف المرء ، أى الوضع الحالى للمشكلة بصورة أكبر من التركيز على الهدف الذى يتجه إليه المرء . وفى هذه الحالة يجرى علاج المشكلات تحت ضغط الأحداث وبدون اعتبار كافه لصلتها بغيرها من المشكلات .

وقد نشأ الجدل حول النظرية الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وحليفاتها الأوروبيات بسبب اختلاف التفسير والنظرة للأمور . ففي حين تؤكد الولايات المتحدة أن آراءها بشأن الاستراتيجية كاملة فنيا وتقديراتها الاستراتيجية تنقسم بالدقة التحليلية ، فإن منتقدي هذه السياسة من الحلفاء الأوروبيين يركزون على الاطار السياسى والسيكولوجى الذى تتخذ فى ظله هذه القرارات . ذلك أنه تولد لديهم احساس بعدم الأمان نتيجة للوضع العسكرى ، فلم يحدث من قبل أن كان اعتماد أوروبا على الولايات المتحدة بهذه الصورة . ويحمل كيمسنجر المسئولين الأمريكين بعض الذنب اذ انه فى حين حرصت السياسة الأمريكية فى مجال المساعدات الاقتصادية لأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية على تطوير تركيب اقتصادى تعاونى تمثل فى خطة « شومان » ثم فى السوق المشتركة ، فانه فى المجال العسكرى لم تشجع أمريكا نشوء وجهة نظر أوروبية محددة وأصبحت استراتيجية حلف الأطلسى تستند تقريبا على المفاهيم الأمريكية البحتة . وأصبح الدور الاستشارى للحلفاء الأوروبيين يقتصر بالتالى على تنفيذ ما تراه الولايات المتحدة . ولم يتم

تطوير مفهوم أوروبى للدفاع كما لم يتم تطوير احساس حقيقى
أوروبى بالمسئولية .

ويعطل كيسنجر هذا الوضع بعلة عوامل منها أن الحلفاء
الأوروبيين أنفسهم شجعوا الولايات المتحدة على اتخاذ دور مهيمن
لاخراجها من عزلتها السابقة وتأكيد التزامها بالدفاع عن أوروبا .
وقد جنبهم ذلك عبء نفقات الدفاع ومسئولية اتخاذ القرارات الصعبة
بشأنه ، وساعد على ذلك احتكار الولايات المتحدة للأسلحة النووية
التي كان من المعتقد أن أمن الغرب يعتمد عليها ، وكانت نتيجة ذلك
الوضع عبر فترة من الوقت أن أصبح دفاع منطقة كأوروبا يترك
لدولة تبعد عن أوروبا بثلاثة آلاف ميل ولها ماضى من السياسة
الانعرالية .

وقد أسهم ذلك فى بث الخلاف داخل التحالف خاصة بعد أن
أخذت الولايات المتحدة - استجابة للتطورات السريعة فى مجال
التكنولوجيا - الى تغيير ومواءمة إستراتيجيتها مع ذلك الأمر الذى
لا يروق للأوروبيين الذين يفضلون الوضع الراهن خاصة أن التغيير
كان يحدث من جانب واحد أى من جانب الولايات المتحدة . وقد
اتبعت الولايات المتحدة هي الأخرى مع حليفاتها باستثناء بريطانيا
سياسة تجعل صلتها بهم فى نطاق الحلف هي لاعطائهم فكرة
عما يدور وليس لاستشارتهم واشراكهم فى اتخاذ القرارات . ويمثل
ذلك العوامل السيكلوجية التي ظهر أثرها فى الجدل حول المسائل
الاستراتيجية والذي زادت حدته منذ التغيير الذى طرأ على المفاهيم
الاستراتيجية للولايات المتحدة فى عام ١٩٦١ .

ويستعرض كيسنجر تطور المفاهيم الاستراتيجية الأمريكية
من المفهوم الذى تضمنته الأهداف التى اتفق عليها فى مؤتمر لشبونة
أثناء الحرب الكورية من التركيز على القوات التقليدية للدفاع عن
أوروبا الى سياسة « النظرية الجديدة » New Look التى وضعتها
حكومة ايزنهاور عام ١٩٥٣ والتي ركزت بصورة أكبر على الأسلحة
النووية الى ما عرف « بخطة رادفورد » Radford Plan التى
قدمتها أمريكا لحلف الأطلسى عام ١٩٥٧ وأساسها أن هناك تفوق
سوفييتى فى الأسلحة التقليدية وأنه لا سبيل للتغلب على ذلك

سوى التركيز فى دفاع الأطلنطى على الأسلحة النووية ومن ثم فإن أى هجوم على أوروبا سوف يؤدى لحرب نووية شاملة، وهنا يكون هدف القوات التقليدية فى أوروبا هى أساسا تأخير وتعطيل تقدم القوات السوفيتية حتى تصيب الأسلحة النووية أهدافها ، وعلى هذا الأساس زودت أمريكا أوروبا بأسلحة نووية تكتيكية بأعداد كبيرة واتبعت نظام « الفيتو المزدوج » فى استخدامها والذي يعنى أنه لابد من موافقة كل من الولايات المتحدة والدولة التى توجد بها هذه الأسلحة قبل إطلاقها . وفى ظل هذا المفهوم الاستراتيجى تلعب الأسلحة التقليدية دورا ثانويا .

على أنه صاحب تقديم خطة ردافورد عام ١٩٥٧ اعتقاد البعض فى أمريكا أن الولايات المتحدة متخلفة عن الاتحاد السوفيتى فى الصواريخ البعيدة المدى . ولعلاج هذا التخلف حثت أمريكا حليفاتها فى الناتو على السماح لها بوضع صواريخ موجهة متوسطة المدى فى أراضيها وذلك على أساس أن هذا ضرورى لأمّن الغرب اذ لن يجازف السوفيت بهجوم على القواعد الأمريكية فى أوروبا دون التعرض لضربة انتقامية شاملة من الولايات المتحدة . ولذا فقد أنشئت قواعد للصواريخ المتوسطة المدى (IRBM's) فى إيطاليا وتركيا وبريطانيا .

وقد كان فى تمركز هذا الصواريخ فى أوروبا إيجاد حلقة رابطة قوية بين دفاع أوروبا ودفاع الولايات المتحدة .

على أنه ببعىء الادارة الأمريكية الجديدة فى عام ١٩٦١ تم تغيير هذه السياسات بصورة جذرية ذلك أن حكومة كيندى طورت فى عام ١٩٦١ نظرية استراتيجية ذات أربعة أوجه واستمرت هذه النظرية فى عهد جونسون .

وتتمثل فى :

١ - « الرد المرن » :

تحولت ادارة كيندى من نظرية الحرب العامة التى ركزت على توجيه ضربة واحدة مدمرة الى استراتيجية « الرد المرن » ، والتى

وصفها روبرت ماكنمارا بأنها توفر المرونة الكافية للاختيار بين عدد خطط بديلة دون أن تتطلب الالتزام مقدما بالنسبة لنظريات معينة أو أهداف محددة ، وتستهدف هذه الاستراتيجية أساسا أن تكون الأهداف العسكرية الرئيسية هي تحطيم القوات العسكرية وليس السكان المدنيين للعدو . وكان ماكنمارا يؤكد دائما خلال عام ١٩٦٢ أن لدى الولايات المتحدة القدرة على تدمير كافة الأهداف العسكرية السوفيتية حتى بعد تلقى ضربة سوفيتية أولى . واستند في ذلك الى نظرية القوة المضادة ، على أنه عدل من أفكاره بعد ذلك وأصبح يؤمن بأنه مهما وصلت القوات الاستراتيجية الأمريكية من ضخامة فإنها لن تستطيع منع حدوث أضرار وتدمير واسع من جانب العدو .

والخلاصة أن نظرية الرد المرن لا تستهدف تحقيق نصر بالمعنى التقليدي وإنما تستهدف الحد من الأضرار والدمار وذلك بتدمير أكبر كمية ممكنة من الأسلحة التي قد يحتفظ بها العدو كاحتياطي لاستخدامه بعد توجيه الضربة الأولى .

٢ - معارضة وجود قوات نووية قومية :

والرد المرن مهما كانت أهدافه يفترض وجود نظام مركزي للقيادة والرقابة كما يفترض وجود قوات استراتيجية على درجة عالية من التحصين . ومن ثم فالقوات النووية القومية تتعارض مع هذه النظرية ومن ثم فقد وصف الرئيس كيندى البرنامج الفرنسى لتطوير الأسلحة النووية بأنه « معادى » للناتو . ووصف ماكنمارا القوات النووية الأوروبية بأنها « خطيرة » و « باهظة النفقات » .

ويفسر « البنجاحون » ما تستلزمه الرقابة والتحكم المركزى للأسلحة النووية فى ظل نظرية الرد المرن بأنها تعنى توحيد القوات النووية الاستراتيجية بطريقة تستبعد استخدامها بصورة منفردة .

٣ - الأسلحة النووية التكتيكية :

لم تعد النظرية الاستراتيجية الأمريكية يعول عليها كثيرا لأنها فى يد الوحدات فى صفوف المواجهة يكون من الصعب إخضاعها للإشراف والتحكم المركزى الذى تتطلبه نظرية الرد المرن الجديدة .

كذلك فإن النظرية الجديدة تعارض تمركز نظم التوصيل الاستراتيجية النووية في القواعد الأمريكية عبر البحار ولذا فقد تم سحب الصواريخ المتوسطة المدى من بريطانيا وإيطاليا وتركيا في عام ١٩٦٣ على أساس أن الأسلحة الجديدة من صواريخ بولاريس هي أكثر فعالية وأن الصواريخ المتمركزة في قواعد أرضية تكون أكثر عرضة للهجوم عليها .

٤ - الدفاع التقليدي :

وإذا افترضنا نتيجة لذلك أن القوات النووية الوطنية في أوروبا ليست بذات جدوى وأن أهمية القوات النووية التكتيكية مبالغ فيها ، فإن هذا يعني أن النظرية الاستراتيجية الأمريكية أصبحت تعتبر أن الدور الأفضل لأوروبا هو في ميدان الدفاع بالوسائل التقليدية . وقد أثار ذلك جدلا عنيفا خاصة بعد أن تغيرت المفاهيم التقليدية لحلف الناتو طبقا لاتفاق « ناسو » Nassau Agreement بين الولايات المتحدة وبريطانيا والذي أصبحت وفقه القوات النووية تمثل « درع » الحلف والقوات التقليدية تمثل « سيف » الحلف ، مما يعني تفضيل وجود دفاع تقليدي أساسي في أوروبا .

طبيعة الجدل : دفاع نووي أم تقليدي :

عندما حاولت إدارة كيندي في عام ١٩٦١ اقناع حليفاتها في الناتو بأن تقوى من قواتها التقليدية ، تساءلت دول الناتو عما إذا كانت الولايات المتحدة قد قللت من اعتمادها على الأسلحة النووية ، فردت الولايات المتحدة بأن هذا التذعيم المقترح للقوات التقليدية لا يعني تقليل الاعتماد على ما عرف « بالرادع » وأنه على العكس فإن القوات الاستراتيجية « النووية » الأمريكية يجرى توسيعها وزيادتها وجعلها حصينة بدرجة أكبر . وأن التذعيم الغير نووي بدلا من أن يقلل من ثقل وكفاءة القوة النووية الأمريكية فإنه سيزيد من دورها وثقلها . وأن الهدف هو مرونة الرد - وكانت إحدى السمات الرئيسية لاستراتيجية الرد المرن هذه أن الرد الأمريكي سيحدث بصورة مقصودة وعلى مراحل .

١ . وقد أثار جدلا لدى الحلفاء الأوروبيين على أساس أن حلف الناتو كان يمثل لديهم حماية أمريكية لمنطقتهم وحماية نووية على وجه التحديد وترتب على ذلك تمركز قوات أمريكية كثيرة في قواعد في أوروبا . وكانت الولايات المتحدة حتى في وقت اتباعها لنظرية « الانتقام الشامل » تطالب حليفاتها الأوروبيات بالاسهام في القوات البرية في أوروبا . على أن دول أوروبا اعتبرت المساهمة العسكرية في الناتو كتمن للحصول على الحماية النووية الأمريكية . وعند التحول الى النظرة الجديدة للرد المرن ثار الأوروبيون وثار الجدل على مسألة التحكم في الأسلحة النووية .

ويدافع كسينجر عن هذا التحول بأنه كان ضروريا بسبب التغير السريع في التكنولوجيا وأن حلف الناتو قام على أساس فكرة التفوق الأمريكي الاستراتيجي وهو التفوق الذي لم يصبح موجودا حيث قلت صعوبة توجيه هجوم بالصواريخ من فعالية الأهمية السياسية لاستراتيجية القوة المضادة . كذلك فقد زادت قدرة الاتحاد السوفييتي على التدمير في ضربة مضادة لدول الناتو ، وهذا بالطبع يقلل من قدرة واستعداد أى رئيس أمريكى لبده حرب عامة .

وقد كانت حجة الولايات المتحدة لاقتناع حلفائها بتدعيم القوات التقليدية هي أن هذه القوات ستوفر « مهلة » في العمليات العسكرية تسمح للسوفييت بتقدير وإعادة تقييم المخاطر الكبيرة المترتبة على هجومهم ، ومن ثم فإن استخدام القوات التقليدية يمثل « الحد » الذي لا تستخدم دونه الأسلحة النووية ؛ على أن هذه التعليقات لم تقنع الأوروبيين بل زادت من جدلهم حول مسألة التحكم في الأسلحة النووية .

المشكلة النووية للناتو :

ترتبت المشكلة التي تواجه حلف الأطنطى في مجال الأسلحة النووية على وجود تعارض وعدم اتساق بين المتطلبات الفنية

للاستراتيجية وبين المستلزمات السياسية للوطن الدولة ؛ وقد أدت هذه العوامل الى :

- الحاجة لوجود تحكم مركزي فى العمليات العسكرية .
- رغبة كل حليف رئيس لأن يكون له دور كبير فى اتخاذ القرارات المشتركة خاصة أثناء الأزمات فى مجال تحديد الحادث أو الحالة التى تمثل الحرب وتعنى بدايتها ؛ وكذا فى مجال الاشتراك فى تخطيط العمليات التى تتحدد على أساس نظرية الرد المرن .

• رغبة الحلفاء الكبار فى الاشتراك فى التمتع بالهبة والقوة السياسية التى يخلعها التحكم فى الأسلحة النووية .

وتتمثل المشكلة اذا فى صعوبة الموازنة بين هذه النتائج طالما أن حلف الأطلنطى ما زال يتكون من دول ذات سيادة . والحل الوحيد هو فى وجود هيئة فوق مستوى دول الحلف تنظم تركيبا سياسيا وعسكريا وهو ما ليس له وجود حاليا ، لذا فالبديل هو وجود صراع بين المصالح وهو امر حتمى .

وقد تمثل هذا التعارض فى المصالح فى الهجوم الأمريكى العنيف الذى انتقد بشدة القوات النووية لبريطانيا وفرنسا ؛ كما تمثل فى المشروعات العديدة التى تستهدف تحقيق التحكم المركزى على الأسلحة النووية للحلف داخل اطار حلف الأطلنطى الحالى .

وتمثل النقد الذى وجهته الولايات المتحدة للقوات الوطنية النووية لبريطانيا وفرنسا فى أنه لا حاجة استراتيجية لهذه القوات طالما أن جميع الأهداف الهامة تغطيتها بالفعل القوات الاستراتيجية الأمريكية ، وأن وجود القوات الوطنية يمثل عامل شقاق لأنه ينطوى على عدم ثقة بالولايات المتحدة ، كما أن فيه مضیعة للنفقات والأموال ، وقد يشجع على انتشار الأسلحة الذرية ؛ كما أنه سيجعل من المستحيل تنفيذ استراتيجية الرد المرن التى يقوم عليها الدفاع الأمريكى .

وقد أدى ذلك بدوره لجدل متزايد الحدة . وحاولت ادارة كيندى فى الفترة من ١٩٦١ الى ١٩٦٢ عرض عدد من المشروعات لمواجهة معارضة الحلفاء الأوروبية من شأنها أن تكفل الضمانات بتوفر الأسلحة الأمريكية لحماية دول الحلف وتحفظ فى الوقت نفسه بالتحكم الأمريكى فى هذه الأسلحة . على أن هذه المشروعات لم تمس الجانب الأساسى الذى كان يقلق الحلفاء ؛ والذى لم يكن عسكريا وإنما كان سياسيا يتمثل فى أن الاستراتيجية العسكرية المركزية لن تكون ممكنة الا إذا كانت الولايات المتحدة مستعدة للتنازل على الأقل عن بعض حريتها فى العمل فى المجال السياسى بنفس القدر الذى تطلب من حلفائها التنازل به فى المجال العسكرى . وهذا يعنى أن مسألة التحكم فى القوات النووية أكدت حاجه حلف الأطلسي الى جهاز لمعالجة الأزمات السياسية أكثر مما أكدت الحاجة الى جهاز عسكرى لتخطيط الحرب .

ويلخص كسينجر لب هذا الجدل بأن الحوار حول التحكم فى الأسلحة النووية حدث على مستويين لم يلتقيا :

فعلى المستوى الاستراتيجى البحث :

كانت النظرية الأمريكية أكثر سلامة من البديل الذى تحدث عنه معارضوها الأوروبيون ؛ ذلك أن تقسيم العمل داخل الحلف يمثل أفضل السبل إذا افترضنا أن الحلف يمثل وحدة واحدة . غير أن هذه ليست الحال ، فليس حلف الأطلسي وحدة سياسية واحدة ، وكانت هذه هى نقطة الضعف فى النظرية الأمريكية إذ أنها أغفلت **المضاعفات السياسية** لأرائها الاستراتيجية .

موضوع التحكم النووى القوة النووية المتعددة الأطراف

تم احياء فكرة انشاء القوة النووية المتعددة الاطراف وذلك بعد الفيتو الذى فرضه ديجول على دخول بريطانيا فى السوق المشتركة . وقد ركزت الولايات المتحدة على مشكلة التحكم فى القوة النووية لأسباب منها أن التحدى الفرنسى كان يعنى ربط الاستقلال والكيان السياسى بالاستقلال بقوة نووية منفردة ، ولأن أمريكا كانت تخشى من شبح وجود برنامج نووى ألمانى فرنسى فى المجال النووى .

وقد ركزت الولايات المتحدة على مشروع القوة النووية المتعددة الأطراف وعلى حث الدول الأوروبية على تبني هذه الفكرة باعتبارها السبيل الوحيد لاستعادة الترابط والتنسيق فى التحالف الغربى . وقد ذكر دين راسك وزير الخارجية فى أكتوبر ١٩٦٣ « ان وجود مثل هذا الأسطول المتعدد الأطراف من الصواريخ

سيكون فعالا من الناحية العسكرية .. كما أنه سوف يدعم من الانسحاب والترابط الأوروبي وذلك بإعطائه الدول غير النووية حاليا فرصة للاشتراك في التملك والتسيير والتحكم في القوة النووية الجبارة على نفس الأساس الذي تشترك به الدول الأخرى الأعضاء في هذه القوة » .

ونتيجة لذلك ولسمي الولايات المتحدة لاقتناع حلفائها بهذا المشروع واقتناع الرأي العام الداخلي به فقد ثار جدل كبير حول جدواه وفعاليتها .

وقد كان الحافز المباشر على تبنى هذا المشروع هو حاجة قيادة الحلفاء العليا في أوروبا لصواريخ متوسطة المدى لمواجهة الصواريخ السوفييتية الموجهة لأوروبا . وكان هناك حافز آخر يتمثل في الرغبة في منع الحلفاء الآخرين من سلوك مسلك كل من بريطانيا وفرنسا في تطوير برامج نووية قومية . كذلك كان هناك عامل آخر يتمثل في عزوف دول حلف الأطلسي الأوروبية النووية عن اشتراك الدول غير النووية في الحلف فيما تتخذه هذه الدول النووية من قرارات استراتيجية .

وكان هناك عامل حافز أخير يتمثل في أن النظرية الاستراتيجية الأمريكية كانت ترى أفضلية أن تظل كافة الأسلحة النووية داخل الحلف تحت السيطرة الأمريكية ، غير أن فكرة القوة النووية المتعددة الأطراف كانت تمثل أفضل حل بديل لذلك بشرط أن يبقى حق الفيتو لأمريكا على استخدام الأسلحة النووية .

ولقد لقيت فكرة القوة النووية المتعددة الأطراف تأييد المنادين بالوحدة الأوروبية ، الذين وجدوا فيها نواة لقوة نووية أوروبية مستقلة ، ولأن عنصر الاشتراك والترابط الذي تكفله سيخلق أساسا جديدا للوحدة الأوروبية يضمن مساهمة واشتراك بريطانيا .

على أن مشروع القوة النووية المتعددة الأطراف كانت به عدة عيوب ؛ كما قصد منه إرضاء فرنسا وثارت ضده معارضة شديدة .

وقد استفادت الولايات المتحدة من تجربتها في طرح هذا المشروع والدعوة له ثم ما لقيه من معارضة ، عدة دروس أهمها عدم جدوى محاولة حل المشكلات السياسية عن طريق وسائل فنية ، ذلك أن مشروع القوة النووية المتعددة الأطراف كان ردا أمريكيا على التحدي السياسي والفلسفي الذي مثله منع ديجول لانجلترا من دخول السوق المشتركة . وتناست السياسة الأمريكية العوامل العميقة في الوحدة الأوروبية ؛ ثم أنها تناسست الاعتراض الثلقائي لدى الأوروبيين من اشتراك ألمانيا الغربية في التصرف في الأسلحة النووية وتسييرها في إطار القوة المتعددة الأطراف . هذا علاوة على أنه كان ينطوي على مغالطة ، فهذا المشروع الذي يستند ظاهرا على الاشتراك على قدم المساواة بين دول التحالف الغربي كان يخفي وراءه في الحقيقة سيطرة أمريكية ، إذ أن « البنتاجون » لم يوافق ويتبنى المشروع إلا بعد أن ضمن أن يكون للولايات المتحدة الفيتو على استعمال الأسلحة النووية .

هذا وقد أدى تولى الحكومة البريطانية الجديدة وقدم الرئيس جونسون لمنصب الرئاسة أن اتجهت الولايات المتحدة الى تخفيف حماسها لهذا المشروع والعمل على دراسة جديدة لمسائل الأمن .

ويستخلص كسينجر من ذلك أنه اذا كان لأمريكا أن تستفيد من الجدل الذي ثار حول مشروع القوة المتعددة الأطراف فان عليها هي ودول التحالف الغربي أن ترجع الى الأساسيات في التحالف وهي تحديد الأهداف المشتركة ودراسة حقيقة ما يطلبه أعضاء التحالف في العصر النووي .

المشكلة النووية

ما هو الطريق الذى يتبع من الآن فصاعدا ؟

- ان المشكلة النووية للتحالف الغربى لها أربعة جوانب :
- ١ - رغبة الولايات المتحدة فى اقرار تحكم مركزى فى الأسلحة النووية فى التحالف .
 - والحل الأمثل من وجهة نظر البنتاجون هو فى حرمان دول التحالف كلها من القدرة على التصرف بصورة مستقلة فى الحقل النووى .
 - ٢ - أن لدى اثنتين من حلفاء أمريكا وهما بريطانيا وفرنسا ، برامج وطنية للأسلحة النووية .
 - ٣ - أنه من المرغوب فيه منع انتشار الأسلحة النووية داخل التحالف وخارجه .
 - ٤ - أن المناقشات التى دارت حول مشروع القوة النووية المتعددة أثبتت أو أكدت مطالب الدول غير النووية فى التحالف

الغربي في الاشتراك في التحكم في الأسلحة النووية وربما أيضا رغبتها في إيجاد شكل من تملك الأسلحة النووية .

وطبيعي أنه لا يوجد برنامج يوفق بين هذه الأهداف جميعا ،

أولا : لأن كل عضو في التحالف لديه هدفان متعارضان فيما يتعلق بالسياسة النووية .

وثانيا : لأنه يوجد تعارض خفي بين محاولة اقرار تحكم مركزي على الأسلحة النووية وبين حرص كل دولة كبرى في الحلف بما فيها الولايات المتحدة على مركزها وسيادتها .

فبالنسبة للجانب الأول نجد أن كل دولة في الحلف ترغب في تجنب أن تضطر الى دخول حرب نووية ضد ارادتها ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإنها تريد أن تكون متأكدة من التأييد النووي من حليفاتها اذا تعرض وجودها للخطر . وهذان الهدفان متعارضان وإتياع أحدهما يعني استبعاد الآخر .

ويستخلص كيسنجر من ذلك أنه في العصر النووي لا يتحقق الترابط في التحالف الا اذا تزايد الترابط السياسي بين أعضائه الى الحد الذي يجعل هذه الدول الأعضاء تعتبر مصالحها الحيوية واحدة ومتجانسة . واذا تحقق هذا الشرط الأساسي فان ماعدا ذلك من وضع وتنظيم للقوات النووية يكون أمرا ثانويا ، ذلك أنه اذا لم يكن هناك اتفاق وإجماع سياسي فان المناقشات حول ادارة الحرب النووية تبرز بل وتزيد من الصعوبات التي ينطوي عليها الأمر .

ويطالب كيسنجر بأن يتحول التركيز الأكبر للجدل داخل التحالف من موضوع انشاء قوات نووية جديدة الى محاولة بناء الاتفاق السياسي الذي وحده يعطى القوات العسكرية معناها وأهميتها ، ويبدو أن ذلك كان يمثل الاتجاه الذي انطوى عليه اقتراح « ماكنمارا » والذي قدمه لاجتماع وزراء دفاع حلف الناتو في يونيو ١٩٦٥ وطالب فيه بانشاء لجنة داخل الحلف لمعالجة المسائل النووية .

ويرى كيسنجر أن هناك مبالغة في المخاوف من جانب أمريكا من رغبة الدول الأوروبية في تأكيد استقلالها واشتراكها في اتخاذ القرارات وفي علاج المشكلات والأزمات الدولية ، وأنه توجد أسباب قوية تدعو لضرورة أن تعدل الولايات المتحدة موقفها المعارض تماما لوجود مراكز أخرى من القوة النووية داخل التحالف الغربي . ورغم أنه من المرغوب فيه الحد من انتشار الأسلحة النووية ، إلا أنه ليس هناك دليل على أن تملك فرنسا أو بريطانيا لها سيئجع دولا أخرى على السعى لتملكها ، وليس هناك دليل مثلا على أن تملك الصين القنبلة النووية كان سببه تملك بريطانيا أو فرنسا لها .

كذلك فانه من المرغوب فيه ان توجد قوة نووية أوروبية موحدة يجرى التنسيق بينها وبين الولايات المتحدة ، غير أن علينا أن نراعي الظروف والأوضاع القائمة والتي تجعل تنفيذ مشروع مثل القوة النووية المتعددة الأطراف صعبا . كذلك فهناك معارضة في أمريكا وفي أوروبا لقيام قوة نووية أوروبية مستقلة على أساس أن ذلك قد يؤدي الى سياسة أوروبية غير متعلقة ومجازفة أو أنه قد يؤدي الى الانسحاب النهائي للولايات المتحدة من أوروبا .

والخلاصة - في نظر كيسنجر - أن أي مشروع جديد في المجال النووي للتحالف الغربي يجب أن يركز على القوات النووية الموجودة ، كما يجب أن يؤكد الوحدة السياسية بدلا من التركيبات العسكرية ، كما يجب أن يترك الباب مفتوحا في وجه تطور الاستقلال الأوروبي في المجال النووي .

التوقعات السياسية

علاقات الشرق والغرب ومستقبل ألمانيا :

علاقة الشرق والغرب :

كانت العلاقات بين العسكريين سببا في الخلاف القائم داخل الحزب منذ موت ستالين . ولكن بعض الحلفاء رءوا أن الخطر الشيوعي قد تبخر بهوت ستالين وبظهور حملات السلام التي شنتها الاتحاد السوفييتي في حين رأى البعض الآخر ، أن المناداة بالسلام ما هو الا تكتيك جديد .

ويتعرض كيسنجر لحملات السلام السوفيتية فيقول انها ليست جديدة اذ تكررت منذ عام ١٩٢٤ ولكن فترة علم الجلب كانت تنتهى اذا لاحت فرصة للشيوعية للانقضاء على مكسب جديد .

وتحدث كيسنجر عن القيادة السوفيتية فوصف القائمين بها أنهم رجال لا عاطفة لهم يتطلعون دائما الى السلطة ويفعلون أى شيء في سبيلها ويعملون كقاعدة على اقضاء المنافسين . أما في المجال الخارجى فان هؤلاء القادة لا يترددون في تحقيق أى مكسب سياسى

أو اقليمى على حساب صداقة الغرب أو حسن الصلة به ، فقد ضحوا بصداقة الغرب التي تولت عن الكفاح المشترك فى الحرب العالمية الثانية من أجل انشاء حكومات شيوعية فى شرق أوروبا وضعوا « بروج جنيف » عندما لاحت لهم امكانية اختراق الشرق الأوسط ، واختفت روح « كامب دافيد » بانذار برلين .

ويذهب كيسنجر الى أن اعتماد السوفييت على العوامل الموضوعية هو أحد أسباب فشل المفاوضات مع الغرب ، وأن المفاوضات الشيوعيين لا يستطيعون الاعتراف بأن حجج خصومهم يمكن أن تقنعهم ، ذلك لأنهم يعتبرونهم أقل منهم فى مستوى فهم القوانين الأساسية للتطور التاريخي ، كما أنهم لا يستطيعون تبادل التنازلات مع الغرب لأنهم يعتقدون أن التنازلات تمنح بسبب المواقف الواقعية ولا تمنح لأشخاص .

ويقول كيسنجر ان أى زعيم سوفييتى لا يستطيع أن يعقد اتفاقا مبنيا على افتراض أنه قد تأثر بالصفات الشخصية لزعيم رأسمالى وليس معنى هذا أن الاتفاقات بين السوفييت والغرب غير ممكنة ، ولكنها ان عقلت فيجب أن تعكس شروطا موضوعية وليس علاقة شخصية .

ويضيف كيسنجر الى ما تقدم أن الايمان بأهمية كفاح الطبقات هو سبب تبني القادة السوفييت لفلسفة عدائية تجاه العالم غير الشيوعى ، وأنه حتى عندما نادى الحزب الشيوعى السوفييتى بالتعايش فانه قد أعلن أنه يعارض التعايش السلمى فى « مجال الأيديولوجية » .

ويقول كيسنجر ان التعايش السلمى الذى ينادى به الاتحاد السوفييتى ان هو الا وسيلة تكتيكية للتغلب على الغرب ، والدليل على ذلك رد الحزب الشيوعى السوفييتى على اتهامات الصين من أنه يؤيد تماما تحطيم الامبريالية والرأسمالية وأنه لا يؤمن بالقضاء الحتمى للرأسمالية فحسب بل يفعل كل ما هو ممكن لتحقيق ذلك من خلال كفاح الطبقات .

وهذه العوامل يمكن أن يتمخض عنها سياسة شيوعية توسعية يحد منها :

١ - تطور الأسلحة الحديثة وهو ما يمنع الاتحاد السوفييتي من التهور الى مواجهة عسكرية ، ولذا فانه يمكن الاتفاق بين الدولتين النوويتين الكبيرتين على أن لهما مصلحة حيوية مشتركة وهي منع وقوع حرب نووية .

٢ - عدم استقرار الجماعة القيادية السوفيتية ، ذلك أن جزءا كبيرا من مجهود هؤلاء القادة يستنزف داخليا .

٣ - ويبنى على السبب المتقدم عدم قدرة الدول الشيوعية على التعادل مع بعضها فقد - ضعفت وحدة العالم الشيوعي التي كانت تقوم على الايمان بالحقيقة العلمية للمذهب الشيوعي وعلى كون موسكو مركزا للماركسية - ضعفت بسبب الحملة ضد الستالينية ، والنزاع الصيني السوفييتي ، والطريقة التي أعفى بها خروشوف .

ويرى كيسنجر أنه في الحالات التي يواجه فيها العالم الشيوعي متاعب داخلية يجب على الغرب ألا يصمدق نفخة الشيوعية التي تنطق بالسلام ، ويجب ألا يضيع فرصة ، كما أن قضية السلام لا تخدم إذا اعتقد الزعماء السوفييت أن أى إجراء يقومون به مهما كان عدوانيا ، يمكن أن ينقلب أثره بمجرد تغيير النفخة من العداء الى السلام ، ذلك أنه سوف تثبت عدم جدوى المفاوضات إذا اقتصر على مجرد الاعراب عن النوايا الطيبة بل يجب أن تكون على أسس برامج محددة .

ويرى كيسنجر أنه يجب على الغرب قبل كل شيء أن يوجه سياسته بالابتعاد عن الخيال لأن الضغوط التي تجعل السوفييت يقللون من التأثير يمكن أن تدفعهم في الوقت ذاته الى فترة جديدة من العداء ، كما أنه يوجد دائما خطر من أن يحاول الكرملين إعادة وحدة شرق أوروبا عن طريق خلق أزمة حول ألمانيا .

ويمضى كيسنجر قائلا انه حتى النزاع بين الصين والاتحاد السوفييتي فانه بقدر ما يمثل فرصة للغرب ، فانه يمثل خطرا عليه لأن الغرب سوف لا يواجه فترات من العداء والوفاق الواحدة تلو الأخرى بل سيواجه فترات من العداء والوفاق في آن واحد ، كما أن

المنافسة بين هاتين الدولتين قد تؤدي بهما الى تأييد ما يسمى بحركات التحرر بمساعدات هائلة كما حدث في الكونغو .

ويقول كيسنجر ان خوف الدول الحديثة من اعتناق الشيوعية قد انقضى بزوال متالين وزوال التبعية للاتحاد السوفييتي معه وظهور الوطنية الشيوعية . ولكن ينبغي التفرقة بين حكومة وطنية شيوعية في شرق أوروبا وأخرى في أفريقيا وأمريكا اللاتينية لأنه في هذه الحالة الأخيرة ستكون مثل هذه الحكومة مركزا مضادا للغرب .

ويقول أيضا ان اغراء الدخول في محاولات فردية للتقارب مع الاتحاد السوفييتي اغراء خطير للغاية للغرب لأنه يولد عدم الثقة داخل الحلف ، ولهذا فانه يلزم على دول الغرب أن تفضل المزايا التي يمكن أن تحصل عليها على المدى البعيد وهي متضامنة على المزايا التي تحصل عليها في المدى القصير منفردة ، ويلزم أيضا أن تطور برنامجا متماسكا موحدا .

وينتهي كيسنجر الى القول بأن الغرب «موحدا» ستكون له مزايا هائلة في التفاوض ، كما أن الفرقة الموجودة في شرق أوروبا ستكون الغرب من موازنة سياسية تجاه كل دولة .

وفي هذه الحالة فانه سيتمكن تهئية جو أفضل لمفاوضات سياق التسليح والتجارة بين الغرب والشرق التي تحتاج الى حل سريع .

مستقبل ألمانيا :

يرى كيسنجر أن أية سياسة بالنسبة لألمانيا يجب أن تواجه ثلاث مشكلات :

- ١ - العلاقة مع الاتحاد السوفييتي بما فيها الموضوعات المتداخلة في أي تخفيض للقوى .
- ٢ - العلاقات مع ألمانيا الشرقية .

٣ - العلاقات مع دول شرق أوروبا •

ويقول كيسنجر ان مصالح الحلفاء الغربيين ومصالح ألمانيا متعارضة حول هذه المشكلات الثلاث ولهذا فانه يجب التوفيق بينها والسبيل الوحيد الى مواجهة مستقبل ألمانيا دون التعرض لمخاطر التعارض بين مصالح ألمانيا ودول الغرب هو وحدة التحالف الأطلسي في موقفه منها •

ويقول كيسنجر ان الاتحاد السوفيتي يهدف الى ابقاء الأوضاع الراهنة وهو ما يراه بعض الحلفاء الغربيين أيضا ، ولكن هذا الرأي سيؤدي الى تطور للأمور بين ألمانيا الغربية والشرقية بحيث لا يقوى لا الشرق ولا الغرب على السيطرة على الأحداث مستقبلا •

ويرى كيسنجر انه يلزم أن يظهر الحلفاء تفهما أكبر لمسألة الوحدة الألمانية كما يلزم أيضا على ألمانيا أن تواجه الحقيقة التي مؤداها حتمية إيجاد برنامج محدد اذا قدر للوحدة الألمانية أن تتم ، وفي هذا الصدد يقترح كيسنجر أن تنشئ ألمانيا الغربية علاقات مع كل دول شرق أوروبا رغم مبدأ « هالشتين » لتحسين العلاقات مع هذه الدول التي تريد الابقاء على تقسيم ألمانيا •

كذلك يجب الاعتراف بأن أية خطة لتوحيد ألمانيا لا بد أن تصطبغ بالمسألة الحساسة وهي مسألة الحدود ، وقد نشأ أصل هذه المسألة في معاهدة بوتسدام عام ١٩٤٥ عندما وضعت أراضي خط الأودرئيس وهي أراض ألمانية تحت إدارة بولندا وقامت هذه بطرد ١٣ مليون ألماني منها •

ومع أنه يصعب في الواقع على ألمانيا أن تعلن قبول هذه الحدود الجديدة فإن هذه المسألة مع الأسف لابد أن تكون داخلية في أية خطة لتوحيد ألمانيا •

ويقترح كيسنجر كبرنامج لوحدة ألمانيا :

١ - يعلن الغرب وألمانيا الغربية أنه في الوقت الذي تظل فيه الوحدة الألمانية الهدف النهائي ، فإن الهدف الحالي هو تمكين

شعب ألمانيا الشرقية من اختيار الحكومة التي يفضلها ، وفي هذه الحالة يقبل الغرب دولة ألمانيا الشرقية بشرط إجراء انتخابات حرة .

٢ - يكون لأراضي ألمانيا الغربية وضع مماثل لوضع النمسا لمدة خمسة عشر عاما .

٣ - ويمكن انشاء اتحاد فيدرالى واسع بين الدولتين الألمانيتين تكون فيه ألمانيا الشرقية مستقلة محايدة ومجردة من السلاح .

٤ - يتولى الاشراف على الانتخابات الحرة ونزع السلاح لجنة مكونة من دول أوروبا محايدة كالسويد وسويسرا والنمسا وربما فنلندا .

٥ - الإبقاء على التزامات ألمانيا الشرقية للاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا لفترة عشر سنوات وبعد هذه الفترة فإن هذه الروابط سوف تعتمد على المفاوضات الطبيعية التي تجريها الحكومة الموجودة في ألمانيا الشرقية مع هذه الدول .

٦ - يجرى استفتاء بعد ١٥ عاما تحت اشراف هذه اللجنة لتقرير ما اذا كانت ألمانيا الشرقية ترغب في البقاء في الاتحاد الواسع مع ألمانيا الغربية أو ترغب في الوحدة . وفي كلتا الحالتين تبقى ألمانيا الشرقية مجردة من السلاح .

٧ - تعترف الدولتان الألمانيتان بالحدود القائمة حاليا بما فيها خط أودرنيس وتصبح برلين العاصمة وينتهى وضعها الحالي .

٨ - تنسحب القوات السوفيتية بعد انتخاب حكومة في ألمانيا الشرقية انتخابا حرا ، وتنسحب القوات الأجنبية من ألمانيا الغربية لمسافة تعادل تقريبا المسافة القائمة بين نهر الألب ونهر الأودر .

٩ - تعلن ألمانيا الغربية أنها لن تملك أسلحة نووية .

ما هو النوع المطلوب من المشاركة في الحلف الأطلسي ؟

يوجد حلان لتقوية التحالف الأطلسي ، هما تحسين طرق التشاور ، وإنشاء وحدة أوروبية بأجهزة فيدرالية تعلو على سلطات الدول .

مشكلة المشاورات :

يعتقد كيسنجر أن المشكلة الصعبة للدبلوماسية الائتلافية تزداد صعوبة بسبب وجود ثلاثة عوامل :

١ - الالتزام الشديد للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بميزان القوى الحالي يتيح لحلفائها مجالا متزايدا لاجراءات وطنية بحتة .

٢ - الأعمال الداخلية للحكومات الحديثة معقدة لدرجة أنها تخلق مجموعة من العقبات في وجه المشاورات الجديدة .

٣ - في تحالف يضم دولا غير متساوية في الحجم أو القوة فإنه من الطبيعي أن تكون هناك خلافات مستمرة .

ويقول كيسنجر ان السياسة الأمريكية قامت على افتراض أن العقبة الرئيسية لتعاون أمريكي أوروبي وثيق على المستوى العالمي مرجعه الى أن موارد الدول الأوروبية القومية ليست كافية لمقابلة متطلبات العصر الحديث . وطبقا لهذا الرأي فإن وحدة أوروبا وتداخلها سوف يحل هذه المشكلة وستصبح أوروبا الموحدة مستعدة للمشاركة في الأعباء المالية .

ويرجع كيسنجر رفض الحلفاء لتحمل مسئوليتهم الدولية الى أنهم كانوا قد اضطروا الى التنازل عن مصالحهم في العالم وأن مشاركة هؤلاء الحلفاء أمريكا في تحمل الأعباء يمكن أن يعطى قوة دافعة للتعاون الأطلسي إذا كانت لدى هؤلاء الحلفاء وجهة النظر نفسها التي تعتنقها الولايات المتحدة بالنسبة للمسائل الخارجة عن أوروبا ، بل أن الالتزام الأمريكي بدور عالمي قد خفض من دوافع الحلفاء للمشاركة فيه .

ويقول كيسنجر ان الوحدة الأوروبية ليست علاجاً جذرياً للخلافات داخل المجتمع الأطلسي ، فقد تضخمت هذه الخلافات بدلا من انخفاض حجمها .

ويمضى كيسنجر قائلا انه إذا تم الاعتراف بأن مصالح أوروبا ليست متماثلة مع المصالح الأمريكية في كل مكان فإنه يمكن الاتفاق بينهما على مجال يسمح فيه بالخلاف . وهكذا فإن كل شريك سوف يكون له قدر من المرونة وبالتالي فإن نزوع الاتحاد السوفييتي الى القيام بمغامرات سوف يقل . فستطيع أوروبا أن تحمل قدرا أكبر من المسئولية بالنسبة للدفاع عن نفسها وعن مستقبلها وعلى حلف الأطلسي أن يقرر ما إذا كان الأفضل التركيز على سياسة ذات نفع عاجل أو سياسة حيوية طويلة المدى . وعلى كل حال فإن مركزية القرارات تضمن أكبر قدر من التنسيق . وتمشيا مع هذا الرأي فإن حيوية الحلف يمكن أن يخدمها جهاز يضم الحلفاء يكون قادرا على التنسيق بالنسبة لبعض المسائل .

ويختتم كيسنجر حديثه في هذا المقام فيقول ان الولايات المتحدة ستغتم في إيجاد ثقل متوازن مع ثقلها يمكن أن يحد من

اندفاعاتها وأن يدخل على ما تتخذه من قرارات مجردة ، التحسينات اللازمة .

كما ان إحدى المشكلات الرئيسية في الفكر السياسي الغربي تتلخص في كيفية المواءمة بين الوحدة والاختلاف ، والواقع أن التركيز على الوحدة أو على الاختلاف بشكل شديد يحطم الميزان الحساس للقدرة على الابتكار ، فالتركيز على الوحدة يؤدي إلى الجمود الميت في حين أن المبالغة في الاختلاف كفاية تؤدي إلى عداوة للأفكار العظيمة ، كما تؤدي إلى الصعيد السياسي إلى الاهتمام المبالغ فيه بالمتناقضات الوطنية .

وهكذا فإن ضرب هذا الميزان هو أكبر مشكلة قائمة يواجهها التحالف الغربي .

التداخل الأوربي :

منذ الحرب العالمية الثانية والولايات المتحدة ترى أن أكثر الأنظمة فعالية للتعاون الأطلسي هو قيام شركة بين الولايات المتحدة وأوروبا الموحدة . وهي ترى أن يكون لأوروبا الموحدة جهاز يعلو في سلطاته سلطات الدول الأوروبية . وهي في هذا تعتقد أن شركة أوروبا بهذه الصورة ستكون ذات فعالية كبيرة .

على أن هذا الذي تراه الولايات المتحدة الأمريكية غير متصور ، ذلك أن الطرق والوسائل التي تم بها التداخل الاقتصادي الأوروبي لا يمكن تطبيقها في المجال السياسي وبالتالي قيام وحدة سياسية بين الدول الأوروبية .

وبالإضافة إلى ذلك فإن المفهوم الأمريكي للوحدة الأوروبية ، سالف الذكر ، علاوة على أنه صعب التحقيق ، فإنه قد حال دون قيام وحدة أوروبية .

ويرى كينستون إنه على الولايات المتحدة أن تترك التطور الداخلي نحو وحدة أوروبية للأوروبيين أنفسهم وأن تستخدم نفوذها في أعداد وتصميم أشكال جديدة للتعاون الأطلسي بدلاً من الاستمرار

فى التمسك العاطفى لصانعى السياسة الأمريكية بشكل واحد من أشكال الوحدة الأوروبية وهو الخاص بإنشاء جهاز يعطو على سيادة الدول الأوروبية يمكن فى الواقع أن يأتى بنتائج معاكسة تماما لتلك المبتغاة .

اذ أنه فى الوقت الذى يجب على الولايات المتحدة فيه أن تشجع وترحب بأية وحدة أوروبية تعكس رغبات الأوروبيين ، فانه من المشكوك فيه أن المصالح الأمريكية الوطنية أو الأطلسية تتطلب هذا التمسك العاطفى بهذه الوحدة الأوروبية القائمة على وجهة النظر الأمريكية المنوه عنها .

أن هناك سبلا مختلفة لتحقيق الوحدة الأوروبية ، منها على سبيل المثال ما يعرف بخطة « فوشيه » التى تنادى بعقد اجتماعات تنظيمية لوزراء الخارجية . وهذه الخطة تمتاز بأنها يمكن أن تنتج تقريبا فوراً نحو الوحدة الأوروبية دون التعرض للمستقبل ، وبذلك تضع نهاية للتطور نحو الهدف المبتغى . كما أنها تسمح بترتيب أكثر مرونة للعلاقات الأطلسية بدلا من نظرية القوتين التومين السائدة حاليا . فأوروبا الاتحادية سوف تمكن الولايات المتحدة من الاحتفاظ بنفوذها فى عدد من مراكز السلطة فى أوروبا بدلا من أن تضطر الى التعامل مع جهاز واحد فقط وهو الجهاز المقروض أنشأه فى شكل الوحدة الأوروبية الذى تنادى به .

فإذا كان حلف الأطلسى يرغب فى الاحتفاظ بأية حيوية فان ذلك يتطلب سياسة خارجية واحدة ، وطالما أن الحلف لا يستطيع الاتفاق حتى على سياسة تجارية موحدة تجاه الشرق فانه سوف يكون من المستحيل اقناع الحلفاء بالتخلي عن حريتهم فى التصرف بالنسبة لقرارات تتعلق بوجودهم ذاته .

ويقترح كينسنجر إنشاء جهاز سياسى على شكل لجنة تنفيذية لمجلس الحلف يمكن تكوينها من خمسة أعضاء دائمين هم : الولايات المتحدة - فرنسا - بريطانيا - إيطاليا - وألمانيا وعضو سادس ينتخب دوريا .

وعلى هذه اللجنة التنفيذية صياغة الأهداف المشتركة لمجتمع الأطلسي وعليها أن تحدد حدود التصرفات الفردية للدول الأعضاء ، ان تضاربت الآراء بصدد مشكلة معينة ، ويجب على هذه اللجنة أن تعطي الارشاد والنصح السياسيين للترتيبات العسكرية ، كما يجب أن تكون هذه اللجنة السلطة السياسية للقوة النووية المتحالفة المقترحة ، وأخيرا فإنها يجب أن تتطلع بتطوير نظرية استراتيجية مشتركة .

ولما كان الحلف يضم دولاً ذات سيادة فإن تفويض السلطة لهذه الدول يجب أن يكون محدودا ، وعلى هذا فلكل عضو الحق في استئناف قرارات اللجنة التنفيذية أمام مجلس الحلف وبالإضافة الى ذلك وفي بعض الأحيان يكون من حق هذا العضو الاعتراض على القرار الصادر من مجلس الحلف .

وفي إطار الاقتراح المتقدم فإن الدول الأوروبية تستطيع اذا رغبت أن تكون تجمعا ذا صلات أوثق ، وعلى سبيل المثال فإن الاتحاد الأوروبي الغربي WBU يمكن أن يتولى مسئولية الجزء الأوروبي من القوى النووية المتحالفة ، وأن يساهم في خطط الناتو المشتركة .

فاذا ما تحقق لأوروبا من خلال هذا التنظيم نوع من الوحدة فإنها تستطيع أن تقترب من نظرية القوتين التوأمين .

فهرس

الموضوع	الصفحة
نبذة عن هنرى كيسنجر .	٥
تقديم	١١

الكتاب الأول

السياسة الخارجية الأمريكية

مقدمة	١٧
الموضوع الأول : الإدارة الداخلية والسياسة الخارجية ..	١٩
الموضوع الثانى : المشاكل الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية ..	٤٩
الموضوع الثالث : المفاوضات الفيتنامية ..	٧٦

الكتاب الثانى

ضرورة الاختيار

الفصل الأول : حول ضرورة الاختيار ..	٩٥
الفصل الثانى : حول مشاكل الردع ..	٩٩

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث : غرض القوة الرادعة .	١٠٥
الفصل الرابع : تقييم الحرب المحدودة ..	١١٨
الفصل الخامس : الولايات المتحدة وأوروبا ..	١٢٧

الكتاب الثالث

المشاركة المتعبة

الفصل الأول : طبيعة المشكلة ..	١٤٩
الفصل الثاني : الموضوعات السياسية ..	١٥٦
الفصل الثالث : أزمة برلين - معاهدة ناسو - ألمانيا الغربية	
- بريطانيا عام ١٩٦٣ ..	١٦٧
الفصل الرابع : طبيعة الجدل القائم حول المسائل الاستراتيجية	١٦٩
الفصل الخامس : موضوع التحكم النووى - القوة النووية	
المتعددة الأطراف ..	١٧٨
الفصل السادس : المشكلة النووية ..	١٨١
الفصل السابع : التوقعات السياسية ..	١٨٤
الفصل الثامن : ما هو النوع المطلوب من المشاركة فى	
الحلف الأطلسي ؟ ..	١٩٠

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٣/٢٣٥٤

THE ALEXANDRINE

مكتبة الاسكندرية

كتاب الساعة



المدينة المصرية العامة للكتاب

Bibliotheca Alexandrina



0388493

٢٤